

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD

تخصص: اقتصاد مالي

تحت إشراف:

أ.د/ عمار زيتوني

إعداد الطالبة:

حكيمه بن علي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/مسعود زموري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيساً
أ.د/عمار زيتوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مقرر
د/رشيد عدوان	أستاذ محاضر	جامعة باتنة 1	عضوا
د/مراد خروبي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د/ رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا
أ.د/ عبد الحميد برحومة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

"المجادلة: 11"

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك . . ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب
الآخرة إلا بعفوك . . ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار . . من أحمل إسمه بكل إفتخار . .

والدي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

ملاكي في الحياة . . بسمة الحياة وسر الوجود . . من كان دعائها سر نجاحي . . وحنانها بلسم جراحي . .

أمي الحبيبة

من به أشد أزري . . وأستعين به في محنتي . . وأرسم به بسمتي

زوجي العزيز

قرتا عيني إبنتي أسينات وإسراء

جميع أفراد العائلة

أصدقائي وأحبائي

كافة أساتذتي الكرام

أهديهم ثمرة جهدي

شكر وتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله تبارك وتعالى على نعمه ما ظهر منها وما بطن .

ثم أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور: عمار زيتوني على حرصه واهتمامه الدائم

لإتمام هذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لنا بقبول هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم

القيمة .

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة .

فهرس الجداول

174	التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك الوطني خلال الفترة 1990-2013	01
176	تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي (2005=100) في الجزائر للفترة (1990-2013)	02
177	التطور السنوي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	03
181	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1993-2013)	04
184	يوضح معيار فائض الطلب الكلي لقياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).	05
186	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1993-2013)	06
189	تطور الإنفاق الكلي الخام ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	07
191	معدلات نمو كتلة الأجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)	08
192	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (1998-2011)	09
194	تطور الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2013).	10
196	يوضح معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1990-1994)	11
197	يوضح معدل النمو الإقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1995-1999)	12
198	يوضح معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2004).	13
199	يوضح معدل النمو الإقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2005-2009)	14
201	يوضح معدل النمو الإقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2013)	15
203	تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ونصيب الفرد منه خلال الفترة (1990-2013)	16
205	تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	17
233	يوضح نتائج اختبار ADF للسلسلة (INF):	18
235	يوضح نتائج اختبار ADF للسلسلة (GDP)	19
237	يوضح اختبار استقرار البواقي	20
238	يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	21
240	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	22
241	يوضح نتائج إختبار (ARCH).	23
241	تحديد فترة الإبطاء المثلى لاختبار السببية	24
242	يوضح نتائج اختبار سببية جرانجر	25

فهرس الأشكال

33	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	01
34	التضخم في النظرية الكلاسيكية	02
41	التضخم في النظرية الكينزية	03
43	الفجوة التضخمية عند كينز	04
49	التضخم عند التقديين	05
90	توزيع ريكاردو للحصص بالنسبة لكل من (الريع، الأجور، الربح) وأثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي	06
111	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس	07
113	التمثيل البياني لمخطط "سولو"	08
114	يوضح أثر زيادة معدل الإدخار على y و k وفق نموذج سول	09
115	يوضح أثر زيادة معدل النمو السكاني على y و k وفق نموذج سولو	10
136	يوضح النموذج الكينزي في تفسير العلاقة تضخم-نمو اقتصادي	11
138	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	12
142	يوضح آلية المحفظة (عملية الإحلال) عند توبن	13
158	أثر التضخم على سعر الفائدة	14
178	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013	15
182	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1993-2013	16
189	تطور معدلات نمو الإنفاق الكلي الخام ومعدلات التضخم خلال الفترة (2000-2011)	17
191	تطور معدل نمو كتلة الاجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2007	18
206	تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)	19
240	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	20

فهرس المحتويات

I.....	الإهداء
II	شكر وتقدير
III.....	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس المحتويات
أ.....	المقدمة العامة:

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

3.....	المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، الأنواع، بيان الأسباب، مؤشرات القياس)
3.....	المطلب الأول: التعاريف المختلفة للتضخم
9.....	المطلب الثاني: أنواع التضخم
16.....	المطلب الرابع: أسباب وعوامل نشأة التضخم
20.....	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم
29.....	المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم عبر الفكر الاقتصادي
53.....	المبحث الثالث: أثار التضخم ووسائل ضبطه
54.....	المطلب الأول: الأثار المترتبة على التضخم
59.....	المطلب الثاني: السياسة النقدية في ضبط التضخم
64.....	المطلب الثالث: السياسة المالية في ضبط التضخم
69.....	المطلب الرابع: الإجراءات الهيكلية في ضبط التضخم
71.....	خاتمة الفصل الأول:

الفصل الثاني:

مفاهيم، نظريات ونماذج حول النمو الإقتصادي

- المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي 76
- المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات 76
- المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي 80
- المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي 82
- المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي 85
- المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي 86
- المطلب الأول: النمو الإقتصادي في النظرية الكلاسيكية 86
- المطلب الثاني- النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكيين): 95
- المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية 99
- المبحث الثالث: النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي "تمودج هارود-دومار" 101
- المطلب الأول: نموذج "روي هارود" 102
- المطلب الثاني: نموذج "إفسي دافيد دومار" 105
- المطلب الثالث: المقارنة بين النموذجين 107
- المبحث الرابع: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي "تمودج روبرت سولو" 109
- المطلب الأول: النموذج القاعدي ل "سولو" (نمودج سولو بدون تقدم تقني) 111
- المطلب الثاني: نموذج سولو بوجود تقدم تقني 116
- المبحث الخامس: نماذج النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي 118
- المطلب الأول: نموذج بول رومر «التكنولوجيا الداخلية» في النمو الاقتصادي 119
- المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس " دور الرأس المال البشري" في النمو الاقتصادي 1988 124
- المطلب الثالث: نموذج روبرت بارو " دور القطاع العام" في النمو الاقتصادي 1990 126

130..... خاتمة الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي مع دراسات تجريبية حولها

133.....المبحث الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

133.....المطلب الأول: تفسير التجاربيين للعلاقة تضخم-نمو إقتصادي

134.....المطلب الثاني: تفسير النظرية الكلاسيكية للعلاقة تضخم-نمو إقتصادي

135.....المطلب الثالث: تفسير النظرية الكينزية للعلاقة: تضخم-نمو اقتصادي

137.....المطلب الرابع: تفسير النقديين للعلاقة تضخم-نمو اقتصادي

140.....المطلب الخامس: التفسير النيوكلاسيكي والنيوكينزي للعلاقة تضخم-نمو

143.....المبحث الثاني: إستعراض الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

143.....المطلب الأول: النتائج التجريبية العالمية حول العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي

152.....المطلب الثاني: النتائج التجريبية على تحليل "عتبة التضخم"

156.....المبحث الثالث: علاقة التضخم ببعض المتغيرات النقدية

156.....المطلب الأول: التضخم وسعر الفائدة

159.....المطلب الثاني: التضخم وسعر الصرف

161..... خاتمة الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

80.....دراسة تحليلية للتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2013)

165.....المبحث الأول: مسار سياسة الأسعار في الجزائر

165.....المطلب الأول: سياسة الأسعار في مرحلة الاقتصاد الموجه(1966-1988)

168.....المطلب الثاني: سياسة الأسعار في مرحلة إقتصاد السوق ما بعد 1989

170.....المبحث الثاني: تطور مؤشرات الأسعار ومقاييس الفجوة التضخمية في الجزائر

170.....المطلب الأول: تطور مؤشرات الأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

177	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2013).....
180	المطلب الثالث: قياس الفجوة التضخمية في الجزائر
185	المبحث الثالث: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر
195	المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2013).....
195	المطلب الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2013)
202	المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر
208	خاتمة الفصل الرابع:.....
80	الفصل الخامس:
80	الدراسة القياسية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة
80	(1990-2016)
212	المبحث الأول: نظرة عامة حول الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية
212	المطلب الأول: مفاهيم حول السلاسل الزمنية
218	المطلب الثاني: إختبارات جذر الوحدة
222	المطلب الثالث: التكامل المشترك
226	المطلب الرابع: نموذج تصحيح الخطأ وإختبار السببية
	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال
231	الفترة(1990-2016):
231	المطلب الأول: الإطار النظري للنموذج (صياغة نموذج الدراسة)
233	المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
235	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
241	المطلب الرابع: اختبار جرانجر للسببية
245	خاتمة الفصل الخامس:
247	الخاتمة العامة:

254 قائمة المراجع:

269 قائمة الملاحق:

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كانت سببا في تفاقم مشكلات النظام الاقتصادي وخلق ازمت فيه، كالكساد، الانكماش، البطالة والتضخم الذي يعتبر من بين الاختلالات الوظيفية التي تطبع الحياة الاقتصادية الحديثة، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بالاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، واختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها، واختلاف الانظمة الاقتصادية ودرجة تطورها.

وقد بدأ الاهتمام بدراسة التضخم كظاهرة الاقتصادية خصوصا بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف انحاء العالم خلال القرن التاسع عشر، حيث اثارت ظاهرة التضخم جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي نظرا لارتباطها بالواقع الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، باعتباره احد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة في بلد ما وظل الفكر الاقتصادي مسايرا لظاهرة التضخم في مختلف الانظمة الاقتصادية التي ظهر فيها سعيا منه لمعرفة طبيعة هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية، مما ادى الى تباين النظريات المفسرة له باختلاف الفلسفة الاقتصادية التي تستند عليها هذه النظريات، حيث اعتبرت ان التضخم متغيرا اقتصاديا كليا ناتج اساسا عن مجموعة من العوامل التي تساهم في زيادة الضغوط التضخمية وتدفع مستويات الاسعار المحلية نحو الارتفاع والتي من بينها: الكتلة النقدية، الواردات، الاستهلاك... الخ، وغيرها من العوامل التي بإمكانها خلق ضغوط تضخمية وزيادة حدتها.

ومما يميز هذه الظاهرة عدم اجماع الاقتصاديين على أثر محدد للتضخم على النمو الاقتصادي، فبعض الاقتصاديين امثال (Mundell, 1965) و (Tobin, 1965) ذهب الى ان للتضخم آثار ايجابية على الاقتصاد حيث أنه محفز للنمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي حيث أن النقد بديل عن راس المال ويدفع بعجلة الاقتصاد الى التحرك المستمر ومواكبة التزايد في الاسعار وعلى ذلك فهي ظاهرة مترافقة مع النمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي، وهناك من ذهب الى وجود آثار سلبية للتضخم على الاقتصاد امثال (Fisher, 1993) حيث انه يعمل على كبت النمو الاقتصادي من خلال تقليل كفاءة الاستثمار، ويضيف آخرون انه يعمل على تقليل رفاهية الافراد وتناقص القدرة الشرائية للعملة مما يؤثر على الميزة التنافسية للسلع المحلية، ومن ثم انخفاض الإنتاجية لدى الدولة وهناك لم يجد أي علاقة بين معدلات التضخم العالية (فوق 40%) وبين النمو الاقتصادي وهم امثال (Brune & Easterly, 1996) و (Ghosh & Philips, 1998) أو أنه لا توجد علاقة على الاطلاق (Sidrauski, 1996)

1967) إضافة الى الدراسات التجريبية التي قام بها كل من بارو (1997) وبرونو وايسترلي (1998) وجدت أن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وبالتالي ينبغي ان تهدف السياسة النقدية الى تحقيق مستوى منخفض من التضخم.

مشكلة البحث:

وفي ظل هذا الاستعراض النظري والتجريبي الذي أسفر على اراء ونتائج مختلفة حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصاديين كان من المناسب ان نتحقق من العلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري الذي لم يحضى بمثل هذه الدراسة من خلال حركة معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي على الفترة الممتدة من 1990 الى 2016، وعلى هذا الاساس فان اشكالية الدراسة تتمحور فيما يلي:

هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التضخم والنمو الاقتصادي بناء على معطيات الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2016)؟

وللاحاطة بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الاشكالية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالنمو الاقتصادي والتضخم، وما هي مختلف مؤشرات قياسها؟
 - 2- ما هي مختلف الاثار التي تنجم عن التضخم؟
 - 3- كيف فسرت مختلف النظريات علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي؟
 - 4- هل العلاقة السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي يثنائية الاتجاه؟ أم أحادية الاتجاه، وما هو اتجاهها؟
 - 5- ما هو واقع التضخم في الجزائر، وفيما تتمثل اسبابه؟
- فرضيات الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تخدم البحث وتتمثل في:

- 1- هناك علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- 2- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- 3- وجود علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر تتجه من التضخم نحو النمو الاقتصادي.

4- وجود علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر نتجة من النمو الاقتصادي نحو التضخم.

5- هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

ان فهم ظاهرة التضخم وأثرها على اقتصاد بالدولة يساهم في معرفة كيفية التعامل مع هذه الظاهرة بالشكل الذي يضمن ابقاء اثارها السلبية في الحد الأدنى، ويكون ذلك من خلال السياسات المالية والنقدية والتي من اولوياتها الحفاظ على المستوى العام للأسعار في الدولة. لمزيد من التعمق في هذه الدراسة وللفهم الأشمل لظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، قامت الباحثة بدراسة علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي وتحليلها، من اجل الوصول الى النتائج مفسرة لهاته العلاقة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والعوامل التي تحكمها ومختلف اثارها لاطهار اهميتها في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- التعرف على مختلف النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.
- التعرف على واقع التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة أي من النظريات والاراء الاقتصادية التي تتفق مع طبيعة العلاقة في الجزائر.
- تسليط الضوء على متغيرين في غاية الاهمية في تقييم الاقتصاد الجزائري الا وهما: التضخم والنمو الاقتصادي.
- الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي.

1.دراسة ماليك وشوادوري (2001) Malik and Chawdhury:

قاما باختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لأربعة دول من جنوب آسيا: (سيري لانكا، بنغلادش، الهند، باكستان). من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والأجل القصير. تم استخدام بيانات سنوية جمعت من صندوق النقد الدولي الإحصاءات المالية الدولية باستخدام التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ اتضح للباحثان أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين وتظهر علاقة إيجابية بين التضخم والنمو على المدى الطويل لجميع البلدان الأربعة، ومع ذلك ماليك وتشودري لم يفترض زيادة في معدل التضخم لتأمين النمو المستدام، بل أشار إلى أن الاقتصاديات الأربعة تحت الدراسة في حد السكين، أي مستوى من مستويات التضخم فوق المستوى الحالي قد يؤدي إلى ارتفاع الركود الاقتصادي.

2.دراسة Gokal and Hanif (2004):

تسعى هاته الدراسة إلى التأكد من وجود علاقة معنوية وسببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في فيجي (Fiji). لتحقيق الهدف استخدمنا بيانات سنوية لـ 34 عام (1970-2003) للمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلكين، ونتائج الاختبار تكشف على علاقة سلبية ضعيفة بين مؤشر أسعار المستهلكين ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما اختبار سببية جرانجر يشير إلى أن العلاقة السببية تعمل في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التضخم وخلص الباحثان إلى أن التضخم في فيجي يتأثر بشدة من العوامل الدولية وهناك علاقة ضعيفة وسلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي. ويوصيان أيضاً أن السياسة النقدية في فيجي يجب أن تهدف للحد من التضخم.

3.دراسة Aisha Ismail et al (2010):

من خلال هذه الدراسة تم دراسة أثر كل من الاستثمار، الصادرات والتضخم على النمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني ولذلك في الأجل الطويل والأجل القصير. بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية للفترة (1980-2009)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لمعرفة ديناميكية العلاقة على المدى الطويل والقصير. يؤكد الاكتشاف التجريبي الذي قام به الباحثون أن الصادرات والاستثمار يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للباكستان، في حين أن التضخم يكون

أثره سلبي على النمو الاقتصادي، بناء على هذا يوصي الباحثون على الحكومة الباكستانية أن تتخذ تدابير للحد من الضغوط التضخمية.

4.دراسة Faraji and Kenani(2012):

وفي دراسة على دولة تنزانيا تناولت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمستوى العام للأسعار كمؤشر عن التضخم وبأخذ بيانات سنوية للفترة (1990-2011) توصلت الدراسة إلى أن كل ارتفاع في مستوى التضخم في هذا البلد ينعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة" وأيضا لا توجد علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في تنزانيا على المدى الطويل.

5.دراسة Cheikh Tidiane Ndiaue and Mamadou Abdoulaye Konte(2013):

وفي دراسة على مجموعة من الدول الإفريقية تم التوصل إلى أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى فهناك دول كانت فيها العلاقة سلبية وأخرى ايجابية، وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة هذه العلاقة تتوقف على مدى حساسية المتعاملون الاقتصاديون لمعدل التضخم المتوقع في المستقبل، فكلما كانت هناك أكادة كبيرة حول معدل التضخم المتوقع أثر ذلك على الادخار سواء بالسلب أو الإيجاب فتوقع ارتفاع الأسعار يجعل الأفراد يزيدون من ادخاراتهم بغرض الاحتياط للمستقبل وهو ما يوفر مصدر تمويلي هام للاستثمار وهو ما يؤثر إيجابا على النمو في المستقبل.

6.دراسة Afaf A.J.Saaed(2007):

لدراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في سياق الكويت استخدم الباحث بيانات سنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك للفترة (1985-2005)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل.

7.دراسة Jing Xiao(2008):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الصين، وذلك خلال الفترة (1978-2007)، باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المرفق مع مصفوفة الارتباط واختبار سببية جرانجر، توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين

التضخم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وثنائية الاتجاه (من التضخم إلى النمو) و(من النمو إلى التضخم) في اقتصاد الصين.

حدود الدراسة:

تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 الى غاية 2016. حيث ابتدأت الدراسة من سنة 1990 قصد الالمام بجوانب الموضوع خلال فترة اقتصاد السوق، في حين تم تمديد فترة الدراسة من سنة 2013 الى سنة 2016 لكي تكون الدراسة أكثر حداثة.

منهج الدراسة:

قصد الوصول الى معرفة دقيقة لعناصر الاشكالية ونفهم أفضل وأدق سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي الاستقرائي (المنهج التحليلي لديكارت) الذي يبدا باختيار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال او أكثر ومن ثم تجزئتها الى اسئلة فرعية، بعدها تم وضع الفروض كتخمين معقول للحل الممكن للمسألة المطروحة.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام اساليب التحليل القياسي في الاختبار والتقدير بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews8) وباستخدام منهجية غرانجر في تحليل السببية، واسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

ولتدعيم مختلف جوانب البحث تم الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية واللغة الاجنبية بالاضافة الى المجالات، ورسائل ماجستير، واطروحات دكتوراه، وبالاستعانة ببعض المواقع الالكترونية بغية اثراء الموضوع.

وفيما يخص بيانات الدراسة تعتمد على مجموعة من المصادر اهمها:

بيانات البنك الدولي وبيانات بنك الجزائر، الموقع الالكتروني للديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، وغيرها من المصادر الرسمية.

هيكل الدراسة:

قصد الاحاطة بكل جوانب بالموضوع، ومن اجل الاجابة على الاشكالية المطروحة تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة وخمسة فصول لنهني الدراسة بخاتمة عامة، كما يلي:

الفصل الاول: تم التطرق فيه للإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم، وخصص لاهم المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة من حيث تعريفها، انواعها، قياسها، اسبابها، النظريات المفسرة لها، اثارها، ووسائل ضبطها.

اما الفصل الثاني، فاهتم بمفاهيم ونظريات ونماذج حول النمو الاقتصادي من تعريف، مؤشرات قياسه، محدداته، تفسيره وفقا للرأي الكلاسيكي والكينيزي، وتناول مختلف النماذج المفسرة له من النموذج الكينزي مرورا بالنموذج النيوكلاسيكي - روبرت سولو- الى غاية نماذج نظريات النمو الداخلي. في حين اهتم الفصل الثالث بالعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، من خلال ابراز وجهة نظر كل نظرية اقتصادية في تفسير هذه العلاقة مع استعراض بعض الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وصولا الى علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

اما الفصل الرابع فخصص لدراسة تحليلية للتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر تم التطرق فيه الى سياسة الاسعار المتبعة في الجزائر خلال مرحلتي الإقتصاد الموجه واقتصاد السوق ودراسة تطور معدل التضخم ومختلف مؤشرات، ومقاييس الفجوة التضخمية في الجزائر، وفي الاخير تم تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي الاخير الفصل الخامس تناول الدراسة التطبيقية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، بالاستعانة بأحدث الاساليب في دراسة السلاسل الزمنية معتمدين في ذلك على أحدث اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، وبالاعتماد على اسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية.

صعوبات البحث:

تتجلى اهم الصعوبات التي واجهت الباحثة في إطار انجاز البحث، صعوبة الحصول على الاحصائيات اللازمة لاعهاد البحث، وذلك بسبب التضارب في هذه الاحصائيات لاختلافها من مصدر لآخر، وهو ما تطلب مني وقت للحصول على أدق المعطيات وأكثرها مصداقية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم

تمهيد:

منذ مطلع القرن العشرين والعالم يشهد ظاهرة غير عادية، كان لها أثارا مباشرة على توازن النشاط الاقتصادي وعلى مجموع العوامل والمتغيرات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية، ومن أهم مظاهرها الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقد.

إن ظاهرة التضخم تعتبر من بين المشاكل الأولى للقرن العشرين ومن أجل ذلك أعطيت لها أولوية لدراسات واسعة وعميقة من أجل إيجاد تفسيرات مقبولة لها وشرح عوامل وأسباب نشأتها وتحديد المفاهيم التي تحكمها، وأشهر هذه الدراسات هي التي قام بها الباحثون الأكاديميون عبر مختلف المدارس والبحوث التي قام بها اقتصاديو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ولقد خلصت بعض الدراسات النظرية على تفسير التضخم بأنه "ظاهرة نقدية بحتة تعود أسبابها ونشأتها إلى عوامل نقدية"، لقد ارتبط هذا التحليل بحالة الدول المتقدمة على اعتبارها كانت تعاني من المشكلة النقدية أو المالية، أما بالنسبة للدول النامية، فالظاهرة بالنسبة لها ليست نقدية بل ترجع إلى أسباب عينية ترتبط بالهيكل الاقتصادي ومتطلبات تنفيذ خطة التنمية وعرف أصحاب هذا التحليل بالهيكليون.

ونظرا لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان؛ كان لا بد من التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل تحت عنوان عموميات حول التضخم إلى مفهوم التضخم وأنواع التضخم المختلفة ووسائل قياسه في الاقتصاد والأسباب المنشئة له، كما سيتم تناول أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، من خلال تفسير النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، النظرية النقدية، النظرية السويدية والنظرية الهيكلية، كما يتناول الفصل أيضا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ووسائل ضبط التضخم من خلال دراسة أدوات السياستين النقدية والمالية، بالإضافة للإجراءات الهيكلية ودورها في ضبط التضخم.

المبحث الأول: ظاهرة التضخم (التعريف، الأنواع، بيان الأسباب، مؤشرات القياس)

حظي موضوع التضخم بالعديد من الأبحاث باعتباره مشكلة إقتصادية كلية تعاني منها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهي من المشكلات التي تثير العديد من التساؤلات والإستفهامات لما يكتنفها من غموض وإبهام كونها ظاهرة إقتصادية مركبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب والأنواع، وهذا ما يمكن التعرض إليه في هذا المبحث للغوص في مفهوم التضخم وأنواعه، بيان أسبابه، وطرق قياسه.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للتضخم

إن تعريف التضخم مسألة جد معقدة، حيث يستعمل هذا المصطلح لوصف ظواهر متعددة كمايلي:¹

- التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار إرتفاعا غير عادي وغير مألوف.
- التضخم في العملة: يشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق مما يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود.
- التضخم في الدخل (أو جزء من الدخل): عندما ترتفع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف أو ارتفاع عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- التضخم في التكاليف: يشمل الإرتفاع الحاصل في أثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.
- تضخم الإئتمان المصرفي: أي الإفراط في حجم الإئتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص لتمويل النفقات الإستثمارية، أو للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية.²

والشيء الملفت للإنتباه هو إمكانية حدوث ظاهرة من هذه الظواهر بمفردها، دون أن تحدث كل الظواهر مجتمعة، فيمكن أن تقع المبالغة في خلق الأرصدة النقدية دون حدوث إرتفاع في الأسعار، كذلك نستطيع أن نعيش حالة إرتفاع في التكاليف دون أن يصاحبها إرتفاع في الأرباح، هذا يعني أن هذه الظواهر التي يمكن أن يطلق عليها إسم التضخم، هي ظواهر قد تكون مستقلة عن بعضها البعض وهو ما يزيد من إشكالية تعقيد إمكانية إيجاد مفهوم واحد لظاهرة التضخم.³

¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، دار الشهاب للنشر، الجزائر، 1996، ص ص. 10-11.

² - رجاء ربيع، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 12.

³ - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983،

إلا أن المعنى المتداول بكثرة بين جل المفكرين الإقتصاديين هو أن التضخم "الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"¹. ويتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الإنخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد أو القوة الشرائية له في وقت معين².

ويرجع التباين في مفهوم التضخم بين المفكرين الإقتصاديين إلى الأمور التالية:

- إن ظاهرة التضخم لا تعبر عن ظاهرة إقتصادية معينة، بل مجموعة من الظواهر لكل منها صفات محددة.
- إن محاولة تعريف التضخم من قبل المفكرين في القرن التاسع عشر يختلف عما ناد به الإقتصاديون في القرن العشرين.
- تختلف هذه التعاريف في نفس الفترة بين الإقتصاديين أنفسهم نظرا لإختلاف وجهات نظرهم لهذه الظاهرة³.
- يختلف معنى التضخم في الإقتصاديات المتقدمة عنه في الإقتصاديات النامية.
- إن هذا المفهوم ليس جامدا، فكل نظرية نقدية حاولت إعطاء مفهوم وتفسير لهذه الظاهرة بحسب الظروف التي عرفها التطور التاريخي للفكر الإقتصادي الرأسمالي.
- ولإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لابد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تعريف التضخم بناء على معيارين هما⁴:
- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم
- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم.

أولا- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:

باستعراض التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار " الأسباب المنشئة للتضخم"، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها تلك

¹ - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006، ص 250.

² - سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقد والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2004، ص 38.

³ - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 9.

⁴ - نفس المرجع، ص 13.

التعريف المبنية على النظرية الكمية النقدية، والتي سادت حقبة طويلة من الزمن، وأيضا التعريف المبني على عاملي العرض والطلب، وذلك المبني على أساس الدخل والإنفاق¹.

أولا-1-التعريف المبني على النظرية الكمية:

انتهجت المدرسة الكلاسيكية في تفسيرها للتضخم مذهباً نقدياً، حيث إعتبر الإقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية تعود أسبابها إلى عوامل نقدية بحتة، فالتضخم النقدي وفق هذه النظرية يعني «كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار»، هذا التعريف الخاص بالتضخم يقضي بأن الزيادة في كمية النقد المتداول الملقى في السوق هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية، ومنه ارتفاع المستوى العام للأسعار السائدة. مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها (سرعة دوران النقود وحجم الإنتاج)².

وبالرغم من الحجج والمبررات التي إستند إليها أصحاب النظرية الكمية في تحديدهم وتفسيرهم للتضخم لم يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه، حيث إن التحليل الذي إستندت عليه النظرية الكمية في تحديد وتفسير التضخم أضحي غير مجدي خاصة مع ظهور أزمة الكساد العالمي في 1929 بحيث لم ترتفع الأسعار رغم أنه ألقى في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة.

إذا كان التضخم ناتج عن فائض نقدي، فما هو الفائض النقدي الذي يمكن إعتبره تضخيمياً؟³

أما المدرسة النقدية الحديثة بقيادة ميلتون فريدمان، ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، زيادة كمية النقود هي من العوامل الهامة المحددة للتضخم، أي أن التضخم يحدث نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، فقد أشار في مقالاته أن "التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية"⁴.

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 14.

2- نفس المرجع، ص. 14.

3- نفس المرجع، ص. 16.

4- olivier blanchard , daniel cohen, **macro économie**, 4^{eme}edition, pearson education, France- paris, 2007, p 238 .

أولا-2-التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:

يأخذ بعض الإقتصاديّين بنظرية الدخل والإنفاق كميّار لتحديد معنى التضخم والتي يمكن أن تعدّ كسبب من أسباب نشوئه، فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم «بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل». فإزدياد الإنفاق النقدي ومن ثمّ الدخل النقدي يسبب إرتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات¹.

ولقد أخذ بهذه النظرية العلامة "فيزر" وإفترض لصلاحيّة هذه النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج. قد أعترض على هذه النظرية، حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وإزدياد الدخل النقدي في حالة الإنتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية وكذلك من بين الإنتقادات لهذه النظرية كأساس لتفسير معنى التضخم، أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة إرتفاع الدخل النقدي القومي ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى².

أولا-3-التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

تبني هذه النظرية تعريفها للتضخم على العلاقة ما بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات، بمعنى أن التضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار. ومن المفكرين الإقتصاديّين الذين نادوا بنظرية العرض والطلب في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها نجد³:

العلامة "بيرو" يعرف التضخم «أنه إزدياد في النقد الجاهز دون زيادة في السلع والمنتجات». العلامة "فمن" يعرف التضخم «بأنه إزدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة». العلامة "كينز" يعرف التضخم «بأنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج». أو «زيادة الطلب الحقيقي في جو الإستخدام الكامل».

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 16-17.

2- نفس المرجع، ص. 17.

3- نفس المرجع، ص. 20.

ولقد اشترط العديد من الاقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل على كلمة التضخم، واعتبار الأسعار المرتفعة بسبب الخلل في التوازن بين العرض والطلب ارتفاعا تضخيميا، حيث يشترط "أبا ليرنر" أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخيميا، فهو يفترض أنه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تحاشيه أو الحد من آثاره، مما لا يمكن من تسميته والحكم عليه بأنه تضخمي، كذلك منهم من إشتراط أن يكون مستوى الأسعار العام هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج¹.

إلا أن هذه النظرية لا تسلم من الانتقادات الموجهة إليها فهي ينقصها الدقة والوضوح في تفسيرها وتحليلها لكلمة التضخم منها:

- متى يكون هناك فائض في الطلب إيجابي وفائض في العرض سلبي؟ وهل يشمل ذلك جميع

الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟

- في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع فيه دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل

نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟

بالنظر إلى التعاريف السابقة للتضخم فإن جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهذه التعاريف

إنما تصنف ضمن الأسباب المنشئة للتضخم، وفيما يلي سيتم بحث المعيار الثاني في تعريف التضخم ألا وهو المبني على خصائص التضخم.

ثانيا- التعريف المبني على خصائص ومظاهر التضخم:

يركز أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وبيان المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناتجة

عنه أهمها ارتفاع الأسعار، ومن هؤلاء الإقتصاديين "مارشال" و"روبنس" و"كلوزو"² وغيرهم... فيعرف

روبنس التضخم على أنه «الإرتفاع غير منتظم للأسعار» وعرفه مارشال بأنه «إرتفاع الأسعار» أما

كلوزو فيقول أنه «الحركات العامة لإرتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل دافع محرك».

ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والإستمرارية في إرتفاع الأسعار، ولهذا لا يمكن تسمية الإرتفاع

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 18.

² - نفس المرجع، ص 22.

المؤقت والمنقطع بأنه تضخمياً ومن هؤلاء كاردينير أكلي حيث قال بأنه «الإرتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار»¹.

إن ما زاد قبول هذا المعيار في تعريف التضخم لدى الاقتصاديين هو تفشي هذا النوع من التضخم وسرعة ملاحظته من طرف عامة الأفراد في مظهره الأساسي المتمثل في إرتفاع الأسعار الدائم والمستمر، ويرد على أصحاب هذه النظرية (نظرية إرتفاع الأسعار) بجملة من الانتقادات أهمها²:

- متى يكون ارتفاع الأسعار مؤقتاً أو مستمراً، والمدة الزمنية اللازمة لسريان هذا الارتفاع حتى نحكم أن هناك تضخم خلال هذه الفترة.
- درجة ونسبة هذا الارتفاع، أي متى يمكن اعتبار المعدل الذي يصل إليه ارتفاع الأسعار بأنه معدل تضخمي.
- لا يعتبر هذا المعيار كاف في تفسير التضخم لأنه يعتمد على أحد المظاهر التضخم فقط وهو إرتفاع الاسعار دون المظاهر الأخرى.
- يمكن أن نبين حالات لإرتفاع الأسعار لا تعبر عن وجود تضخم³:

1. قد ينشأ إرتفاع للأسعار نتيجة إنخفاض طارئ في العرض الكلي للإنتاج، إذ لا يعد في هذه الحالة إرتفاع الأسعار تضخماً بل هو نتيجة لآلية جهاز الثمن الذي يتجه لتحقيق التوازن بين العرض الكلي المتناقص والطلب عليه.

2. إن ظروف الإنتقال من الكساد إلى الرواج الإقتصادي ترتفع فيها الاسعار بصفة تلقائية وقد ينتهي هذا الإرتفاع بإنهاء الظروف الإقتصادية التي صاحبتة.

3. قد يكون هناك تضخم مقيد غير ظاهر، دون أن تظهر زيادة في مستويات الأسعار نتيجة لتطبيق بعض الحكومات لسياسات تثبيت الأسعار مما يجعل الرقم القياسي للأسعار لا يكشف عن وجود قوى تضخمية في الإقتصاد معبراً عنها في شكل إرتفاع محسوس في الأسعار.

1- أزداد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبد الرزاق عزيز حسين، «أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الإقتصاد العراقي للفترة 2003-2010»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد 23، جامعة نوروز، العراق، 2011، ص. 10.

2- غازي عناية، مرجع سابق، ص. 22.

3- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية - مصر، 2003، ص. 382-

وبالرغم من تعدد المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، بينت أنها غير كافية وقاصرة في إعطاء تعريف للتضخم لذا فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه المعايير، فيمكن تعريف التضخم «بأنه كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في بلد ما خلال فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار»¹.

ولهذا يمكن القول أن ظاهرة التضخم تحدث نتيجة اختلال في الوضع الاقتصادي بسبب عدم تساوي التغيرات في كل من التدفقات السلعية والتدفقات النقدية وإن ارتفاع الأسعار يكون مؤشرا لهذه الظاهرة².

ومن خلال التعاريف السابقة التضخم يتبين بأن التضخم يتميز بالخصائص التالية:

- أن قياس التضخم يتم بمعيار يسمى بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه ((متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما)).
- أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا³.
- أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئا وسريعا؛ لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالإشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا. وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

1- غازي عناية، مرجع سابق، ص. 25.

2- جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات باتل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة تلمسان الجزائر، 2012-2013، ص. 156.

3- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت-لبنان، 2006، ص. 270.

أولاً: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين:

أولاً-1-التضخم الظاهر (الطليق):

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات للتأثير فيها أو الحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب،¹ وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين التي تدفعهم إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم لفقدانها بعض من قيمتها، وإنخفاض قوتها الشرائية².

أولاً-2-التضخم المكبوت:

ويسمى أيضاً بالتضخم المقيد، نظراً لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان، من خلال إصدار التشريعات والضوابط الإدارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظراً للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية وتصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد³. وتستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها الحد مؤقتاً من ارتفاع مستويات

¹ - الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1984، ص 25.

² - جبوري محمد، مرجع سابق، ص ص 159-160.

³ - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص 58-59.

الأسعار أو تجميدها ومنعها من الارتفاع مثل: التسعير الجبري، الرقابة الحكومية، نظام البطاقات التموينية، الدعم الحكومي وغيرها¹.

إن تركيز الحكومات على كبت (تقييد) التضخم قد يؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة بالنسبة للإقتصاد، حيث قد يعني هذا إهمال معالجة السبب الحقيقي للتضخم وتركه يتفاقم².

ثانياً: معيار حسب درجة التشغيل في الإقتصاد القومي:

ووفق هذا المعيار يشير كينز إلى نوعين من التضخم هما:

ثانياً-1- التضخم غير الحقيقي:

وهو تضخم يطلق على الإرتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الإقتصاد، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي وزيادة حجم التشغيل، وهذا الإرتفاع في الأسعار ليس ضاراً بل يشجع المستثمرين على زيادة الإستثمار³.

ثانياً-2- التضخم الحقيقي:

ويطلق على الإرتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يصاحب زيادة الطلب الفعلي زيادة في الناتج القومي وفي التشغيل، وهو تضخم يحمل ضرراً كبيراً على الإقتصاد القومي⁴.

ثالثاً: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم

الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

ثالثاً-1- التضخم في أسواق السلع:

يفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي:

1- خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 130.

2- يسري عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية-مصر، 2004، ص 176.

3- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص ص 218-219.

4- نفس المرجع، ص 129.

ثالثاً-1-1-التضخم السلعي:

وهو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الإستهلاكية، الأمر الذي يولد معه أرباحاً مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع الإستهلاكية¹.

ثالثاً-1-2-التضخم الرأسمالي:

ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات سلع الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباحاً قدرية في صناعات سلع الاستثمار².

ثالثاً-2-التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

ثالثاً-1-2-التضخم الربحي:

وهو يعبر عن زيادة الاستثمار عن الادخار بصفة عامة، مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار³.

ثالثاً-2-2-التضخم الدخلي:

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور للعمال⁴.

رابعاً: معيار حدة التضخم

ينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ما يلي:

رابعاً-1-التضخم المعتدل (الزاحف):

يوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل إرتفاع في المستوى العام للأسعار على إمتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً، حيث تتراوح ما بين (2%-3%) سنوياً⁵. وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمراً عادياً، وهذا ما جعله ظاهرة

1-سمير حسون، مرجع سابق، ص.192.

2-خليفة عيسى، مرجع سابق، ص.128.

3-غازي عناية، مرجع سابق، ص.61.

4-نفس المرجع، ص.61.

5-وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية-قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، 2000، ص.446.

عامّة في الإقتصاديات الصناعية كافة لأن الإستقرار في الأسعار لا يمكن أن يلازم النمو الإقتصادي، وأن تخفيض الأسعار لا يشجع على النمو¹.

وهذا النوع من التضخم أقل خطورة وشدة من التضخم الجامح حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية، ويسهل على السلطات الحكومية معالجة هذا النوع من التضخم والحد من آثاره. ولقد إعتبر آرثر لويس معدل تضخمي بمقدار 5% سنوياً ولمدة أربع سنوات متتالية مثلاً للحدود القصوى للتضخم المعتدل، بحيث أن الإقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود يدخل في مراحل التضخم العنيف².

رابعا-2- التضخم العنيف:

وهو تحول للتضخم الزاحف إذا تجاوز حدوده القصوى، إلا أنه أقوى درجة وأكثر حدة، وفي هذه الحالة تدخل حركة الإرتفاع في الأجور والأسعار والأرباح في حلقة مفرغة من الزيادات المتتالية³. وفي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، إذا ما عجزت الحكومات من الحد من إرتفاعات الأسعار، فإنه ينقلب إلى تضخم جامح.

رابعا-3- التضخم الجامح:

عندما تفقد النقود وظائفها الأساسية من مخزن للقيمة ووحدة حساب، ووسيط للتبادل يأتي التضخم الجامح ويعد أكثر أنواع التضخم ضرراً على الإقتصاد الوطني، وذلك نظراً لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثاراً اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير. وينشأ التضخم الجامح نتيجة الحركة المتزايدة غير المحدودة في الأسعار والأجور، وتتضافر مع عامل جديد مؤثر وفعال يتمثل في الإصدار النقدي الجديد دون رقابة جدية من جانب السلطات النقدية بقصد تمكين السلطات من مواجهة زيادة الأجور والإنفاق الإجتماعي وتسديد الدين العام، وذلك ما يجعل قيمة النقود تتناقص فيتحوّل الإدخار النقدي إلى سلع وخدمات فيزداد الطلب وترتفع الأسعار ثم الأجور وهكذا يستمر الدوران في حلقة مفرغة لكن بشكل أكثر حدة. ويتدهور ميزان المدفوعات وتستنفد موارد الدولة من الإحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية، وقد يؤدي إلى لجوء

1- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010، ص 218.

2- سلمان بوديياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1996، ص 210.

3- سمير حسون، مرجع سابق، ص 88.

حكومات الدول التي تعاني من تضخم جامح إلى إلغاء عملتها وإستبدالها بعملة جديدة، نتيجة للتدهور المستمر في قيمتها ورفض الأفراد التعامل بها¹.

وهذا النوع من التضخم تحقق مرات عديدة في التاريخ الإقتصادي على سبيل المثال التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وتجربة الإتحاد السوفياتي بعد الثورة 1917، وغيرها من تجارب البلدان الأخرى².

خامسا- معيار مصدر التضخم:

يمكن التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

خامسا-1- تضخم الطلب " التضخم الناشئ عن جذب الطلب":

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن إختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق، نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل³، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظراً لعدم مقدرة الاقتصاد على زيادة كميات الإنتاج.

أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، وأن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار⁴.

خامسا-2- التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف " تضخم دفع النفقة":

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبةٍ تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستنفذه العوامل الإنتاجية من نفقات

¹ - سلمان بودياب، مرجع سابق، ص ص 210-211.

² - نفس المرجع، ص 210.

³ - Paul A. Samuelson, *l'économique* 2, nouvelle édition, Armand colin, 103bd sait-michel, 75005 paris, P. 611

⁴ - عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 198.

وتكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاج، ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور.

ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون كينز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما:

- الارتفاع الذاتي: وهو الارتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف وارتفاع مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

- الارتفاع المحفز: ويحدث هذا الارتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب¹.

سادساً- التضخم الركودي:

التضخم الركودي يعني تزامن التضخم مع الركود الاقتصادي، إن ترافق التضخم مع البطالة في الإقتصاديات الرأسمالية بعد منتصف السبعينات من القرن العشرين، أصبح لغزا جديدا يشغل الإقتصاديين فهؤلاء أدركوا دائما أن التضخم هو شبه حتمي في نظام إقتصادي يصطدم بحدود قصوى لطاقته الإنتاجية، وأن التضخم يزول إذا ما تم الابتعاد عن هذه الحدود، وتم القبول أيضا بمستوى معقول من البطالة. فالوضع يبدو مختلفا حاليا إذ أن التضخم والبطالة قد يتلازمان معا ويشكلان ما أُصطلح عليه بالتضخم الركودي²، وقد قدمت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة الجديدة التي عانت منها الإقتصاديات الرأسمالية منذ 1975 أهمها:

- ارتفاع أسعار مصادر الطاقة (أزمة النفط 1973-1974) وأسعار بعض المواد الأولية الداخلة في الصناعة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإنخفاض أرباح المشاريع الإنتاجية وبالتالي تقليص حجم التوظيف (العمالة).

- إلغاء نظام الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار وبالمقابل زيادة قوة النقابات العمالية وإصرارها المستمر على زيادة الأجور بمعدلات تفوق الزيادة في الإنتاجية بما يدفع بالمنتجين إلى نقل عبء هذه الزيادة من خلال رفع أسعار المنتجات، ومع الزيادة الجديدة في أسعارها ستآكل دخول العمال وتقوم بالمطالبة من جديد برفع الأجور، ونتيجة لذلك كله تزداد التكاليف

¹-غازي عناية، مرجع سابق، ص.79.

²-سمير حسون، مرجع سابق، ص. 89.

التي تتحملها المشاريع وينخفض الطلب الكلي ويهبط مستوى الإنتاج وحجم التوظيف، وتعجز السياسات المالية والنقدية للدول على معالجة هذه الظاهرة نظرا لوجود ظاهرتين متناقضتين معا (التضخم والبطالة)، حيث إذا إتبعَت الدولة سياسة كلية توسعية فإنها ستحفز الطلب والإستثمار وبالمقابل ترتفع معدلات التضخم وتنخفض معدلات البطالة، أما إذا إتبعَت سياسة كلية إنكماشية فإن ذلك سيكون على حساب إنخفاض مستوى الإنتاج وإنخفاض التضخم وإرتفاع البطالة. ويعزى الفشل في القدرة على الخروج من هذه الحالة الاقتصادية إلى أن المشكلة تكمن في العرض الكلي للإقتصاد وليس الطلب الكلي¹.

المطلب الرابع: أسباب وعوامل نشأة التضخم

قد أصبح الآن أن إرتفاع الاسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة حول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:
أولا-زيادة الطلب الكلي:

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الاسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب عليها لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) يرتفع سعر هذه السلعة². ومع كل إرتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فإذا كان إفراط في الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما يسمى بتضخم الطلب³.

ويحدث هذا الإختلال أيضا نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى طبع المزيد من النقود

1- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008، ص. 201.

2- مروان عطون، مقاييس إقتصادية-النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر، 1989، ص. 180.

3- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص. 250.

بواسطة البنك المركزي فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود، كما يمكن ان يحدث تضخم الطلب نتيجة تمويل العمليات الحربية، أو بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الإكتناز، أو إذا ارتفعت الأجور فيظهر بذلك طلب إضافي السوق ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات بإستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد وأموال إضافية، فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد. ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل إحداث حالة إنكماشية. ويختلف الإقتصاديون في تحديد العامل الأهم في تحديد نفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث نجد أن معظم الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تؤيد فكرة التوسع النقدي هي العامل المسبب للتضخم في الطلب، أما الفكر الكينزي فيرى أن الاقتصاد قد يصل إلى حالة التضخم حتى مع ثبات عرض النقد بل نتيجة زيادة الميل الحدي للإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي¹.

ثانيا- إنخفاض العرض الكلي:

كما أن لإرتفاع الطلب الكلي أثر في اختلال التوازن بين العرض والطلب، فإنه كذلك يمكن أن يحدث هذا الاختلال نتيجة انخفاض العرض الكلي، والعوامل التي تتسبب في ذلك يمكن إجمالها فيما يلي²:

- تحقق الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل التام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن الإستجابة لزيادة الطلب الكلي المرتفع عند ذلك المستوى، فتلجأ المؤسسات التي تريد زيادة حجم إنتاجها إلى عرض أسعار أعلى لعوامل الإنتاج من أجل جذبها من مؤسسات أخرى دافعة بذلك الأسعار نحو الإرتفاع.
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي لأي دولة بعدم المرونة، وعدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع، يمكن أن يعود سبب ذلك إلى:

1. محدودية الموارد المتاحة للاقتصاد كنقص اليد العاملة المؤهلة أو الموارد الطبيعية

اللازمة (مواد خام، مواد أولية).

1- أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص. 197.

2- غازي حسين عنابة، مرجع سابق، ص ص. 115-116.

2. تخلف التقنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، مما يجعل المنتجات غير تنافسية ولا تتماشى مع تطور حاجات ورغبات المستهلكين (لا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة).
3. إهمال قطاع الفلاحة وما يترتب عنه من عجز في توفير الأمن الغذائي.

ثالثاً- إرتفاع التكاليف الإنتاجية:

يحدث أحيانا إرتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لإرتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام وإرتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها¹.

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحودية للإنتاج، وبالتالي إلى إرتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع، فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض وتؤدي بدورها إلى إنخفاض الإستثمار الصافي.

بالإضافة إلى إرتفاع الأجور فإن إرتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف، كما حدث إبان الصدمتين البتروليتين الأولى للفترة (1973-1974) والثانية للفترة (1979-1980) حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات، وإنعكس ذلك على إرتفاع المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة (1973-1980)².

مما لا شك فيه أن تضخم دفع النفقة يصعب التحكم فيه، خاصة إذا كان هذا النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة، أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محليا فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار مع الأخذ بعين الإعتبار أن تزيد الأجور بزيادة إنتاجية عنصر العمل³.

ملاحظة: قد يحدث التضخم نتيجة لإشتراك الأسباب السابقة (تضخم الطلب وتضخم التكاليف)، ويطلق عليه التضخم المشترك الذي ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة بدون تغيير في حجم الإنتاج وان يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وغيرها⁴.

¹ جمال خريس، أيمن أبو خيضر، عماد حضاونة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص. 129.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص. 258.

³ نفس المرجع، ص. 259.

⁴ نفس المرجع، ص. 259.

رابعاً-استيراد السلع والخدمات النهائية من الخارج:

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول التي تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتيها بدورها مرتفعة الأسعار، وتضطر لبيعها في أسواقها المحلية بأسعار مرتفعة¹، وبالتالي هذه الدول المنفتحة لا يمكن أن يكون لها أي دور في تحديد أسعار السلع التي تسورها فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم من العالم الخارجي.

ويجب التمييز هنا بين التضخم في التكاليف والتضخم المستورد، حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة، مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد النهائية الناتجة عن استعمال هاته العناصر، وهو ما يدخل ضمن تضخم دفع التكاليف، وليس التضخم المستورد، ذلك الذي يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، ويتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها كالملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة².

خامساً-الأسباب الهيكلية للتضخم:

هذا النوع من التضخم يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي، وبالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، والبناء(الهيكل) الاقتصادي يتمثل في مجموعة العلاقات والنسب والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع³.

وينشأ هذا التضخم نتيجة خلل في البناء الاقتصادي، كنتيجة لعدم التناسب في النمو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة⁴. إضافة إلى الإختلالات في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وتعتبر الدول المتخلفة أكثر الدول تعرضاً لهذا التضخم⁵.

¹-إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 1999، ص.259.

²- نفس المرجع، ص. 260.

³-أحمد محمد أحمد أبو طة، التضخم النقدي -أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الأولى، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012، ص. 86.

⁴- بسام الحجار، مرجع سابق، ص. 273.

⁵- عيسى خليف، مرجع سابق، ص.133.

كما أن سيطرة المشروعات الكبرى ذات الصفة الاحتكارية، أو شبه الاحتكارية في البلدان الرأسمالية يمكنها من تحديد أثمان السلع، بحيث تحقق لها أكبر قدر من الأرباح، بصرف النظر عن التغير في المعطيات الخاصة بالطلب، كما أن أسعار السلع الزراعية غالباً ما تتحدد لأسباب سياسية تتعلق بالحفاظ على مستوى معين للدخول الزراعية، بعيداً عن الإعتبارات الخاصة بالطلب والعرض عليها¹.

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي إقتصاد على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الإقتصاد الوطني².

أولاً-الأرقام القياسية للأسعار:

من خلال تعرضنا للتعريف بظاهرة التضخم، أشرنا إلى أن المظهر العام للتضخم يتمثل في الإرتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، وهذا المستوى العام للأسعار³ يقاس بمؤشرات الأسعار (الأرقام القياسية للأسعار).

أولاً -1-مضمون الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة، سعراً، كمية، قيمة أو أجراً، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكاناً جغرافياً معيناً، حيث تؤخذ قيمة هذه الظاهرة كأساس ننسب إليه الظاهرة بفترة أو مكان الأساس، كما يسمى الوقت أو المكان الذي ننسبه إلى فترة أو مكان المقارنة⁴.

إذن الرقم القياسي: هو مؤشر إحصائي يوضح المقارنة النسبية بين رقمين أحدهما يستخدم كأساس

مقارنة.

1- أحمد محمد أحمد أبو طة، مرجع سابق، ص. 87.

2- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم الركودي في الإسلام، دار غريب للنشر والتوزيع، 2002، ص. 51.

3- المستوى العام للأسعار: هو متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

4- صالح العصفور، الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد التاسع عشر، يوليو/ تموز، 2003، ص. 03.

الأرقام القياسية للأسعار:

«يمكن تعريف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن ملخص التغيير النسبي في أسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس أو قاعدة للمقارنة»¹.

وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد. حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة إكتسبت الأرقام القياسية للأسعار أهميتها من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار في الاقتصاد القومي والتغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود². وبالمقابل كلما إشتمل الرقم القياسي للأسعار على عدد كبير من أثمان سلع وخدمات تقوم الحكومة بتثبيتها دون مستوى التوازن في الأسواق الحرة، كلما إنخفضت درجة تعبير الرقم القياسي عن حقيقة ظاهرة التضخم³.

أولا-2-أنواع الأرقام القياسية للأسعار:

نظرا لوجود أسعار مختلفة في الاقتصاد توجد أنواع للأرقام القياسية للأسعار منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي لأسعار التجزئة، الرقم القياسي لأسعار الإنتاج، الرقم القياسي الضمني، وغيرها من الأرقام القياسية للأسعار⁴. ونتطرق إلى بعض منها فيما يلي:

أولا-2-1-الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

لقياس تأثير التضخم على دخل أسرة ما يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فهو عبارة عن مؤشر يستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين، وهذا الرقم القياسي يعرف أيضا بمؤشر كلفة أو غلاء المعيشة نظرا لإرتباطه الوثيق بمداخيل الأسر. إن كلفة المعيشة تمثل مجموع ما تنفقه الاسر على الحاجات الضرورية من سلع وخدمات مثل (الخبز، البيض، اللحوم، السكن، الخدمات

1-خلفي عيسى، مرجع سابق، ص. 79.

2-محمود القيه، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك-دليل المستخدم، كانون الأول/ديسمبر، 2009، ص 03.

3- عقيل جاسم، مرجع سابق، ص. 178.

4- وسام ملاك، مرجع سابق، ص. 448.

الطبية، الكهرباء، المياه،... وغيرها). ويعكس مؤشر غلاء المعيشة التطور الوسطي لأسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر المتوسطة الدخل، فهي تتمثل بأسرة نموذجية مؤلفة من عدد من الأشخاص وتستهلك سلة مفترضة من السلع والخدمات.¹

حيث يتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، فالعلاقة بين قيمة النقود وكمية السلع المشتراة علاقة عكسية، فارتفاع أسعار السلع والخدمات يعني إنخفاض قيمة النقود والعكس صحيح، ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية²:

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ويندرج ضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نوعان:

1-1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في المدن:

يستخدم للدلالة على التغيرات الحاصلة في أسعار سلة (مجموعة) من السلع والخدمات بواسطة الأسر ذات الدخل المتوسط والتي تعيش في المدن أو المناطق الحضرية والتي تكون معدة للإنفاق على البنود المختلفة الضرورية المعيشة³.

1-2- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف:

لا يقل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالريف أهمية عن الرقم القياسي للأسعار في المدن، وتبدو أهمية هذا الرقم في البلاد النامية كون معظم سكانها يشتغلون في مجال الزراعة، لذا فإن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود في الريف تعد ذات دلالة مهمة، لأنها تمس حياة ومستوى غالبية سكان الريف، وأثبتت الدراسات أن ظاهرة ارتفاع الأسعار بالريف بمعدلات أعلى من نظيرها بالمدن إلى عدة أسباب متمثلة في ضعف الرقابة السعرية بالريف إذا ما قورنت بالرقابة السعرية في المدن، وقلة عدد المجمعات الاستهلاكية للتوزيع مقارنة بالمدن وتمتع المدن بالدعم السلعي أكثر مما يتمتع به الريف.⁴

1- وسام ملاك، مرجع سابق، ص ص 448-449.

2- أكرم حداد، مشهور هنلول، مرجع سابق، 2008، ص 202.

3- كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2000، ص 253.

4- مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ص 55-56.

$$\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلكين}^1 = \frac{\text{الرقم القياسي العام السلع في سنة القياس}}{\text{الرقم القياسي العام لنفس السلع في سنة الأساس}} * 100$$

أولاً-2-2-الرقم القياسي الضمني(المكمش):

يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداماً، وذلك نظراً لإحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي²، ولذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة (يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة). كما تأخذ به العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(الإسمية) في سنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقية) لنفس السنة مضروباً في مائة³(100).

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة}} * 100$$

- إذا كان ناتج القسمة مساوياً 100 فإن ذلك يدل على إستقرار مستويات الأسعار.
 - إذا كان ناتج القسمة أكبر من 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
 - أما إذا الناتج أقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث إنخفاض في المستوى العام للأسعار.
- ويختلف مؤشر PGDP عن مؤشر CPI في⁴:
- يقيس مؤشر CPI تكلفة مجموعة(سلّة) من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد كل سنة.
 - يقيس مؤشر PGDP أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر CPI.

¹ - هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص. 136.

² - الناتج المحلي الإجمالي يضم السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد خلال فترة زمنية معينة (سنة)، أما الناتج الوطني هو الناتج المحلي الإجمالي مضافاً إليه عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج مطروحاً منه عوائد عوامل الإنتاج لأجنبية في الداخل. نقلاً عن حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 164.

³ - نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات- الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2006، ص 258.

⁴ - تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة ثانية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص. 45.

• يحتوي مؤشر CPI مباشرة على أسعار الإستيراد، بينما يحتوي مؤشر PGDP فقط على

أسعار السلع المنتجة داخل البلد.

أولا-2-3-الرقم القياسي لأسعار الجملة:

ويستخدم لقياس التغير في المستوى العام للأسعار على أساس أسعار بيع السلع والخدمات بواسطة منشآت تجارة الجملة على المستوى الوطني، بمعنى يقيس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة لمجموعة سلعية مهمة كالمحاصيل الزراعية، البترول و مواد الطاقة، الأدوية، والمعادن، وغيرها من السلع¹.

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالإعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أو ريف، وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختلفة بجمع البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها².

يعطى لتغيرات أسعار الجملة إهتماما كبيرا من طرف رجال الاعمال نظرا للدلالة الرئيسية التي يعكسها تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة، لأن الإرتفاع الذي طرأ عليها لا يلبث أن ينعكس بالضرورة على الأرقام القياسية لأسعار التجزئة.

أولا-2-4-الرقم القياسي لأسعار التجزئة:

أسعار التجزئة هي الأسعار التي يبيع بها أصحاب المحلات التجارية للمستهلكين، ويختلف الرقم القياسي لأسعار التجزئة عن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في أن الرقم القياسي لأسعار التجزئة يضم كل أسعار السلع والخدمات التي تباع من طرف المحلات التجارية، أما الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يضم عينة من أسعار التجزئة أي عينة من السلع والخدمات المشتراة من طرف عينة من الأسر المتوسطة الدخل.

مع أن الأرقام القياسية للأسعار طريقة علمية نافعة تدل على التغير في القوة الشرائية للنقود، إلا أنها ليست في المستوى اليقين التام بها لأنها تحمل في طياتها قيودا وتحفظات عليها، فهي لا تدل على

¹-مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص.56.

²- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة -مصر، 1962، ص ص 62-75.

سلوك الفردي لسعر أي سلعة كما أنها تعطي نتائج تقريبية عن التغير النسبي في مستوى الأسعار، وأيضا تهمل إدخال بعض السلع ذات الأهمية في حسابها¹.

يجب الإشارة إلى مايلي:

- الأرقام القياسية ليست إلا متوسطا حسابيا لمجموعة مختارة من السلع والخدمات، بحيث إن الرقم القياسي قد يضل ثابتا مع إختلاف التغيرات في السعر سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض.
- لا تعطي الأرقام القياسية إلا نتائج تقريبية مما يدل على أننا لا يجب أن نعطيها درجة كبيرة من الدقة واليقين.
- يجب أن نعطي الأرقام القياسية أهمية نسبية وليس مطلقة، سواء تعلق الأمر بالطبقة الاجتماعية المنطبقة عليها، أو من حيث دلالتها على التغيرات النسبية خلال الزمن.
- تعتبر الأرقام القياسية لنفقات المعيشة أدق ما تكون في التعبير عن تقلبات نفقات المعيشة بالنسبة للأسر، إلا أن هذه الأخيرة تختلف إختلافا كبيرا في عادات الإستهلاك.
- إن طول البعد الزمني في سنة الأساس وسنة المقارنة يضعف من حجية الأرقام القياسية.
- صعوبة إختيار سنة الأساس التي تقاس بها التغيرات في الأسعار، ومن ذلك إختلاف نسبة ومكانة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق، ففي حين أن سلعة من السلع المكونة للسلة تمثل ثلث ما ينفقه المستهلك النموذجي في سنة الأساس مثلا، قد تنقلص أهمية هذه السلعة لسبب من الأسباب، فتتخفف هذه النسبة في السنوات اللاحقة، ويلاحظ هذا التغير عند حساب معدل تكلفة المعيشة فيها، فيؤدي إلى إظهار معدل إنخفاض في القوة الشرائية للنقود بأكبر مما هو عليه في الحقيقة، كما أنه قد يستجد من السلع والخدمات التي تستهلك جزءا من نفقات المعيشة في السنوات اللاحقة سلعة أو خدمة لم تكن موجودة في سنة الأساس، ولم تدرج ضمن سلة السوق².

1- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص ص. 84-85.

2- أحمد محمد أحمد أبوظة، مرجع سابق، ص. 92.

ثانيا-معايير أخرى مستخدمة في قياس الضغوط التضخمية:

نظرا لإعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الإرتفاعات، فإنه من الضرورة الإعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار. وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الضغوط التضخمية فيما يلي:

ثانيا-1 -معيار معامل الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج القومي الحقيقي، تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الإختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات¹. طبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج القومي يكون المعامل موجبا، وهذا يكشف عن وجود إتجاهات تضخمية في الاقتصاد.

ويعبر عن هذا المعامل كما يلي²:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

B : معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: نسبة التغير في الكتلة النقدية.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

حيث:

- إذا كان B يساوي صفر فهذا يدل على وجود إستقرار نقدي.
- أما إذا كان B موجب فهذا يدل على وجود ضغوط تضخمية.
- أما إذا كان B سالب فهذا يدل على وجود فجوة إنكماشية.

ثانيا-2-معيار فائض الطلب الكلي:

¹ - قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 47.

² - محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 407.

ويستند هذا المعيار في قياس الضغوط التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة لكينز، والتي تـري أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الإرتفاع.

ويتم قياس فائض الطلب الكلي (الفجوة التضخمية) وفقا للمعادلة التالية¹:

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - Y \dots (1)$$

حيث أن:

D_x : تمثل إجمالي فائض الطلب

C_p : تمثل الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية

C_g : تمثل الإستهلاك العام بالأسعار الجارية

I : تمثل الإستثمار في الأصول الثابتة

E : تمثل الإستثمار في المخزون السلعي

Y : تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة.

إلا أن جزءا من فائض الطلب الإجمالي يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب، فإنه يمثل ضغطا تضخيميا يدفع الأسعار المحلية نحو الإرتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية²:

$$D_{xn} = (D_x - F) \dots (2)$$

حيث أن:

¹ - بسام الحجار، مرجع سابق، ص ص. 280-281.

² - محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص. 410.

D_{xn} : تمثل صافي فائض الطلب

D_x : تمثل إجمالي فائض الطلب

F : (الفرق بين الصادرات والواردات) وهي تمثل عجز في الميزان التجاري

وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي بالرمز: A

$$A = (C_p + C_g + I + E)$$

فإنه يمكن صياغة المعدلتين (1) و(2) في معادلة (3) والتي تعبر عن صافي فائض الطلب كما

يلي:

$$D_{xn} = (A + X) - (Y - M) \dots(3)$$

حيث أن:

X : تمثل الصادرات (الطلب الأجنبي على الإنتاج المحلي)

M : تمثل الواردات (الطلب المحلي على الإنتاج الأجنبي)

وهنا تظهر ثلاث حالات هي:

- **حالة التوازن:** رصيد المعاملات الجارية يعادل صفر ($X-M=0$)
- **حالة الفائض:** هنا تفوق قيمة الصادرات قيمة الواردات، ويضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب، لأنه يمارس أثرا توسعيا على الإنفاق من خلال الزيادة في الدخل الفردية وإيرادات الحكومة، ويشكل ضغطا تضخيميا¹.
- **حالة العجز:** وهي تصف مراكز موارد مدفوعات معظم البلدان المتخلفة، وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية الذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب، وأن حدوث عجز ميزان المعاملات الجارية تمارس أثرا إنكماشيا، بمعنى أنه يلغي جزءا من مفعول القوى التضخمية المحلية، لأنه يضيف إلى المتاح من السلع والخدمات بمقدار أكبر مما يضاف إلى الطلب الكلي الفعال.

¹-بسام الحجار، مرجع سابق، ص ص. 281-282.

ثانيا-3- معيار الإفراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان التي ترجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على الإرتفاع في الأسعار.

كما يرى فريدمان أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.

ويمكن أن نحدد حجم الأفراد النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي¹:

$$M^t = \alpha Y_t - M_t$$

حيث:

M^t : حجم الإفراط النقدي

Y_t : حجم الناتج المحلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة معبرا عنها ب M_2

α : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة

في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، وتحسب بالعلاقة التالية : $\alpha = M_t / Y_t$

إن ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار

نتيجة الإفراط النقدي مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية².

المبحث الثاني: تطور تفسير التضخم عبر الفكر الاقتصادي

تختلف النظريات في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة إلى الإرتفاع المتواصل للأسعار، فتركز كل منها على مصدر تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية. وللتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية نعرض بإيجاز النظريات المتنافسة في مجال تفسيرها لظاهرة التضخم، ونعالجها على النحو التالي:

¹ - محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 411.

² - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 52.

أولاً: النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم (نظرية كمية النقود):

كانت النظرية الكمية للنقود معتمدة وسائدة في تفسير التقلبات الاقتصادية من قبل الإقتصاديين الكلاسيك إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين، حيث كان يعتقد أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ذات علاقة وثيقة بالمستوى العام للأسعار، وذلك راجع إلى أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة (المعدل) والإتجاه، حيث يرجع ارتفاع الأسعار إلى توسع الجهاز المصرفي في خلق النقود، وبعبارة أخرى فالإفراط في عرض النقود يولد إفراطاً في الطلب مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، فإذا زاد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها إنخفضت قيمتها وارتفع مستوى الأسعار، وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها إرتفعت قيمتها وإنخفض مستوى الأسعار¹.

ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من وليام بيتي وجون لوك، والإقتصادي الإنجليزي دافيد هيوم ودافيد ريكاردو، غير أن الصيغة النهائية للنظرية الكمية تكاملت بعد الأخذ بها في صورتين، الأولى وهي صورة الكلاسيكية ممثلة بمعادلة التبادل التي صاغها إيرفينج فيشر وقد وجهت إهتمامها ناحية عرض النقود، والثانية هي صورة النيوكلاسيكية ممثلة بمعادلة الأرصدة النقدية (معادلة الكمبردج) وإهتمت بالطلب على النقود سواء عند إكتسابها أو عند إنفاقها².

إفتراضات النظرية الكمية للنقود:

إن الإفتراضات التي تقوم عليها النظرية الكمية هي إفتراضات يقوم عليها بناء التحليل الكلاسيكي، حيث تعتبر النظرية الكمية جزء من التحليل الكلاسيكي ونذكر من هذه الإفتراضات الآتي:

- النقود ليست إلا وسيطاً للتبادل، حيث تفترض النظرية أن النقود لا تطلب لذاتها فلا تطلب لأغراض الإكتناز، وأن كل زيادة في النقود توجه مباشرة للإنفاق.
- وقوع الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل³.
- ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي مجرد وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الإقتصاد⁴.

1- مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ص 85-86.

2- نفس المرجع، ص. 86.

3- محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.385.

4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص.10.

- وجود علاقة سببية بين التغير في كمية النقود والتغير في مستوى العام للأسعار في إتجاه واحد، كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع¹.
- ثبات سرعة دوران النقود في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، من هذه العوامل (درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية وغيرها)².
- الأزمات الجزئية التي قد تحدث إنما ترجع إلى جمود الأجور والأسعار وإلى البطالة الفنية، وأنه إذا توافرت درجة عالية من مرونة الأسعار فإن هذه الأزمات سوف تقضي على نفسها بنفسها.
- تسود المنافسة الكاملة للنظام الاقتصادي.
- الإدخار يتساوى دائماً مع الإستثمار، وأن سعر الفائدة ظاهرة عينية وليست نقدية يتحدد بتلاقي عرض المدخرات مع الطلب عليها³.

أولاً-1- معادلة التبادل لإيرفنج فيشر (الصورة الكلاسيكية لنظرية كمية النقود):

يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911 من قبل الاقتصادي الأمريكي إيرفنج فيشر الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي⁴، وتقوم معادلة التبادل لفischer على أساس الفرضيات التالية⁵:

1. التعادل بين عرض النقود M^S مع طلب النقود M^d وهذا لتحقيق التوازن في سوق النقد أي:

$$M^s = M^d = M \dots\dots(1)$$

2. الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات، وهي بدورها تساوي حجم المعاملات الحقيقية مضروبة بالمتوسط العام للأسعار.

$$M^d = P * T \dots\dots(2)$$

¹- محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.387.

²- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 11.

³- محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.387.

⁴- سهير محمود معتوق، الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة الأولى، الدار المصرية للنشر، القاهرة، 1988، ص.23.

⁵- مروان عطون، مرجع سابق، ص. 95.

حيث: M^d الطلب على النقود، P مستوى العام للأسعار، T حجم المبادلات (المعاملات) المحققة خلال فترة زمنية معينة.

3. إن التداول النقدي (العرض النقدي) يساوي كمية النقود المصدرة مضروبة بسرعة تداولها.

$$M^s = M * V \dots\dots(3)$$

حيث: V سرعة تداول النقود (عدد المرات التي تستعمل فيها الوحدة النقدية في المعاملة)، M كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة.

بتعويض المعادلتين (2) و (3) في معادلة التوازن (1) نحصل على:

$$M * V = P * T \dots\dots(4)$$

والمعادلة (4) هي معادلة التبادل لفيشر، وواضح أن معادلة التبادل هذه لا تعدو كونها متساوية بمعنى قيمة المشتريات ($P * T$) في فترة معينة من الزمن لا بد أن تساوي المدفوعات النقدية $^1(M * V)$. وفيما يلي شرح مبسط لأهم العوامل التي تتكون منها معادلة التبادل²:

M : تمثل كمية النقود وهي عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي، وتشمل جميع أنواع النقد المتداول (نقود حكومية، نقود الورقية، نقود الودائع) في الاقتصاد خلال فترة معينة من الزمن. T : فهو يشمل كافة أنواع المعاملات التي يتم عقدها داخل الاقتصاد خلال فترة معينة من الزمن - بمعنى آخر يقصد به الحجم الحقيقي للمبادلات من السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات... إلخ التي بيعت أو إشتريت خلال فترة زمنية محددة، ولأنه طالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون عند مستوى الاستخدام التام فإن T تعتبر ثابتة في الأمد القصير.

P : وهو متوسط مرجح لأسعار السلع والخدمات والأوراق المالية والعقارات... إلخ التي بيعت أو إشتريت بالنقود خلال نفس الفترة، ويعبر عنه بالمستوى العام للأسعار. وهو متغير تابع لكمية النقود M .

V : سرعة دوران (تداول النقد)، فتعبر عن متوسط عدد مرات التي إنتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد لأخرى في تسوية المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة من الزمن، وهي ثابتة في

المدى القصير ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى (M, P, T).

ويمكن تلخيص الفكرة التي قامت عليها معادلة التبادل فيما يلي³:

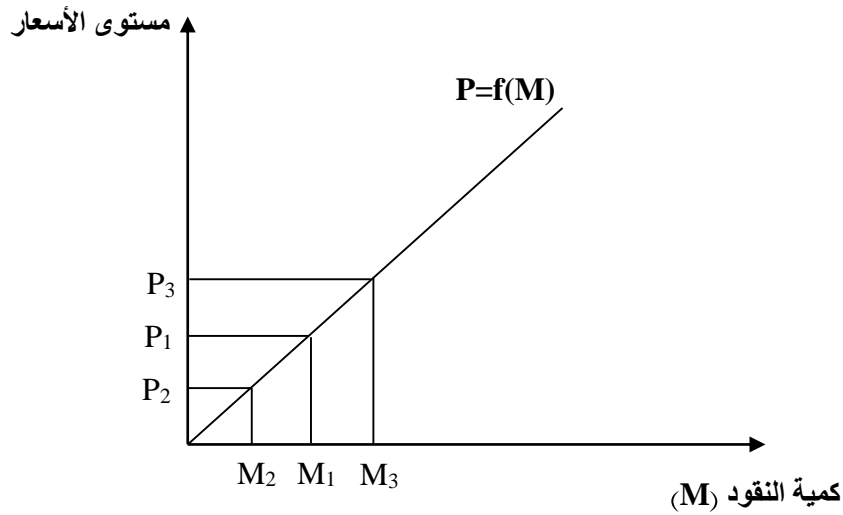
¹-سمير حسون، مرجع سابق، ص.46.

²-سهير محمود معنوق، مرجع سابق، ص.21-22.

³- تومي صالح، مرجع سابق، ص. 100.

بفرض بقاء سرعة تداول النقود ثابتة على الأقل في الأجل القصير، مع عدم تغير حجم الناتج خلال هذه المدة فإن المستوى العام للأسعار سوف يتغير صعودا وهبوطا وفقا لتغيرات كمية النقود المتداولة في المجتمع وفقا للشكل(01)، لأن الزيادة التي تطرا على كمية النقود المتداولة تنفق بالكامل(زيادة في الطلب)، وفي ظل وجود الاقتصاد في وضعية التشغيل الكامل(هناك كميات إضافية من النقود تحاول تداول نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات)¹، وعليه مستوى العام للأسعار سوف يتناسب طرديا بنفس الزيادة في الطلب الكلي².

الشكل(01): علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص. 82.

يشير الشكل المقابل إلى ارتفاع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_3 عند زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_3 ، وإنخفاضه من P_1 إلى P_2 عند إنخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_2 أي أن زيادة كمية النقود

$$\text{بنسبة } \frac{M_3 - M_1}{M_1} \text{ تساوي ارتفاع السعر بنسبة } \frac{P_3 - P_1}{P_1}.$$

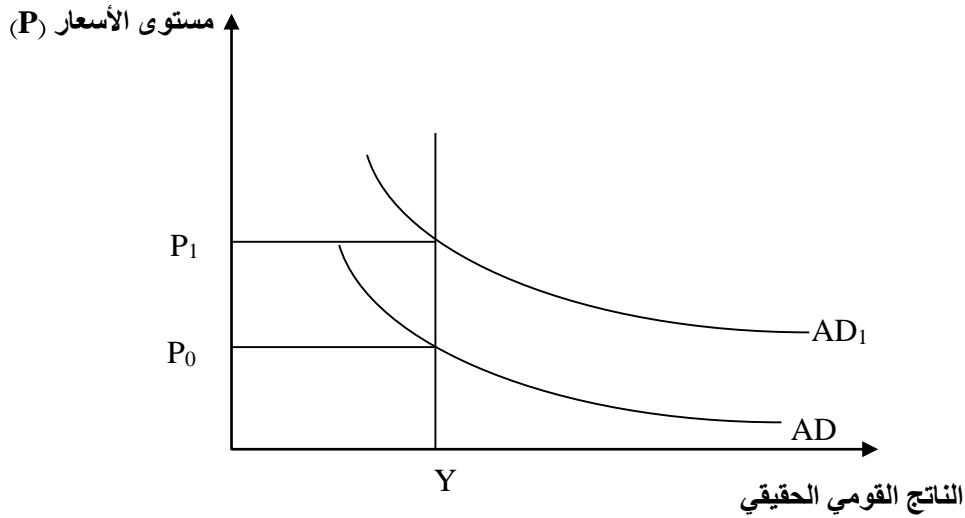
ويمكن توضيح التضخم في النظرية الكلاسيكية وفقا للشكل(02).

¹ - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2003، ص.47.

² - تومي صالح، مرجع سابق، ص.100.

³ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 83.

الشكل (02): التضخم في النظرية الكلاسيكية



المصدر: عبد الرحمان يسري أحمد، محمدي فوزي أبو السعود، محمد جابر حسن السيد، النظرية الاقتصادية الكلية، 2007، ص. 171.

(AS) يمثل منحنى العرض الكلي في الاجل القصير.

وفقا للتحليل الكلاسيكي فالطاقات الإنتاجية داخل الاقتصاد دائما موظفة بالكامل والناتج الحقيقي Y ثابت لهذا السبب لا يتغير، ولنفرض أن الوضع التوازني للأسعار يتحقق في البداية عند تقاطع AS مع AD في النقطة E وأن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يدفع بمنحنى الطلب الكلي إلى الأعلى إلى المستوى AD_1 حيث لا يمكن زيادة الناتج القومي الحقيقي، فإن زيادة الطلب الكلي بسبب زيادة كمية النقود سيكون لها أثر واحد وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 ¹.

لكن رغم الإنتشار والقبول الذي عرفته معادلة التبادل إلا أن ذلك لم يمنع من توجيه عدة إنتقادات

لها أهمها²:

- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.
- أن حجم المعاملات T يشمل جميع المعاملات بدون التفرقة بين تلك التي تخص الإنتاج وتلك التي تتم في الأسواق المالية، وتلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية لذلك T يشمل مجموعات كبيرة من السلع غير المتجانسة ومن الصعب إستخدام مقياس واحد لقياسها.

¹ عبد الرحمان يسري، محمدي فوزي أبو السعود، محمد جابر حسن السيد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص. 171.

² محمود سحنون، مرجع سابق، ص. 50.

- غموض فكرة المستوى العام للأسعار، إن المشكلة في هذا المجال هي في تحديد المقصود بالمستوى العام للأسعار، فالمعادلة التبادل تذهب إلى القول بتأثير الحركات النقدية على المستوى العام للأسعار كمفهوم واضح مسلم به. فمفهوم مستوى العام للأسعار وإطلاقه على جميع الأسعار يفقده كل معنى أو مغزى عملي له. وخاصة أن الحركات العامة للأسعار لا تسير بشكل مطرد ومتناسب في آن واحد¹.

ونظرا للإنقادات التي وجهت إلى صياغة فيشر لنظرية كمية النقود، إذن وبهدف تمكين هذه النظرية من مسايرة الظروف الجديدة قام كل من مارشال وبيجو وغيرهم من أصحاب النيوكلاسيك بإدخال بعض التعديلات على معادلة التبادل التي تمخض عنها ما يعرف باسم معادلة الأرصدة النقدية (معادلة الكمبردج).

أولا-2- معادلة الأرصدة النقدية "معادلة الكمبردج" (الصورة النيوكلاسيكية لنظرية كمية النقود):

تعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة التبادل، غير أنها تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي.

ويرجع مارشال الطلب على النقود أو ما يسمى "بالتفضيل النقدي" بصفة أساسية إلى دافع الدخل، والذي يقصد به ميل العناصر الاقتصادية المختلفة (أفراد، أصحاب مشروعات) للإحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض مقابلة ما يقومون بشرائه من السلع والخدمات. ويرى مارشال أن ما تحتفظ به العناصر الاقتصادية في لحظة من لحظات من أرصدة نقدية يمثل نسبة (K) معينة من دخولهم، وهذه النسبة تتغير مع تغير مستوى الدخل².

وبهذا يرتكز تحليل مدرسة كمبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة مثل هذه العوامل سعر الفائدة، مقدار الثروة للأفراد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار السلع. إلخ، إلا أن مدرسة الكمبردج تعتقد أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في المدى القصير³.

وعلى ذلك يمكن التعبير على معادلة الأرصدة النقدية كما يلي⁴:

1- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص. 41-42.

2- سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 34.

3- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 86.

4- سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص ص 34-35.

$$M=K*P*y....(1)$$

M : كمية النقود، وهي بنفس مفهوم فيشر (تشمل النقود بكافة أنواعها).

y : الناتج الوطني الحقيقي، ويتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الإستهلاكية والإستثمارية.

P : المستوى العام للأسعار، يمثل متوسط عام لأسعار المنتجات النهائية فقط.

K : يعبر عن التفضيل النقدي المارشالي للمجتمع، ويشير إلى نسبة من الدخل الوطني التي ترغب

العناصر الاقتصادية في مجموعها في الإحتفاظ بها على شكل نقدي سائل. و **k** يمثل الأساس

الذي إستند عليه مارشال وتفوقه على تحليل فيشر.

بما أن **P*y** القيمة النقدية للإنتاج الوطني وهي تساوي الدخل الوطني النقدي **Y**، يمكن وضع

المعادلة السابقة (1) في أبسط صورة كما يلي:

$$M=K*Y(2)$$

ووفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود (الأرصدة النقدية) تبعاً للدخل، لأن **K** نسبة من

الدخل يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يرغب الأفراد في

إنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية سائلة فهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب على

السلع والخدمات، وفي ظل ثبات الإنتاج في المدى القصير، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وبذلك

للتغيرات في الأرصدة النقدية أهمية كبيرة لكون تغيراتها المحدد الرئيسي للتغيرات في مستوى العام

للأسعار¹.

من المعادلة (2) نستنتج $K=\frac{M}{Y}$ ، وهذا يعني أن النسبة $\frac{M}{Y}$ في الواقع سوى مقلوب سرعة تداول النقود

بالنسبة للدخل والتي تمثل $V=\frac{Y}{M}$ حيث **V** سرعة دوران النقود بالنسبة للدخل².

ومنه $K=\frac{1}{V}$ بالتعويض في معادلة (2) نجد أن:

$$M=Y \times \frac{1}{V}$$

نستخلص من معادلة الأرصدة النقدية ما يلي³:

- العلاقة بين التفضيل النقدي **K** ومستوى ال أسعار **P** هي علاقة عكسية.
- العلاقة بين كمية النقود **M** والمستوى العام لل أسعار **P** هي علاقة طردية.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 88.

² - سمير حسون، مرجع سابق، ص. 61.

³ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 89-90.

- بالنسبة لمعادلة الكمبردج أضافت وظيفة أخرى للنقود وهي وظيفة إدخار، أما معادلة التبادل إعتبرت النقود وسيط للمبادلة فقط.
- كما أن إدخالها لفكرة الطلب على النقود من خلال النسبة K ، يعني أنها تأخذ تأثير التغير الذي يحدث في سرعة دوران النقود على الأسعار.

بالرغم من تطوير معادلة التبادل كمعبر عن النظرية الكمية بواسطة مدرسة الكمبردج، إلا أن مدرسة الكمبردج في الفترة القصيرة لم تختلف عن النظرية الكمية في إطار معادلة التبادل ليفشر فيما تنسبه من تأثير تغير معين من كمية النقود على مستوى العام للأسعار، وهذا بإفتراض ثبات حجم الناتج الوطني وثبات الطلب على النقود لأنه يتحدد بعوامل يصعب تغييرها إلا في الأجل الطويل. وعليه في الفترة القصيرة يترتب على زيادة عرض النقود على الطلب عليها حدوث فائض نقدي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإرتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار¹. أما في الفترة الطويلة حيث تصبح عوامل الإنتاج أكثر مرونة، يسمح مارشال بإمكانية تغير حجم الإنتاج وتغير الطلب على النقود، ومن ثم فإن الزيادة في كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الإنفاق القومي، لا تتعكس بأكملها على مستوى الأسعار بل تتوزع بين زيادة الإنتاج الحقيقي وزيادة الأسعار.²

الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية:

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي إستندت إليه والنتائج التي إستخلصت منها، وتتحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي³:

- كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، وهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود. فقد تتغير الأسعار إرتفاعا وإنخفاضا نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير حجم الإنتاج).
- العلاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار ليست مباشرة أو تناسبية.
- العلاقة بين كمية النقود والاسعار ليست وحيدة الإتجاه، بل تعمل في الإتجاهين أي علاقة قابلة للإنعكاس.

¹ - محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.387.

² - سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 28.

³ - نفس المرجع، ص ص.26-27.

- عدم واقعية إفتراض ثبات سرعة دوران النقود، حيث أنها يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، ويمكن أن تتغير أيضا نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب إنخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج على الترتيب¹.
- عدم إفتراض واقعية ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج وإستقلاله عن التغير في التداول النقدي، غير أن النظرية الكينزية أثبتت أن هناك إرتباط بين حجم الإنتاج والتداول النقدي وبالتالي عدم واقعية حياد النقود².

توازيا مع هذه الإنتقادات، أظهرت الوقائع والتجارب قصور النظرية الكلاسيكية (التقليدية) عن معالجة مختلف الأزمات لاسيما ظاهرة التضخم، فمع الحرب العالمية الأولى بدأت المشاكل تظهر داخل النظام الرأسمالي، التي تمخضت في الأزمة الاقتصادية العالمية "أزمة الكساد الكبير 1929" وما أعقبها في إنخفاض في الطلب الكلي الفعلي وهبوط في مستوى الإنتاج وتفشي البطالة وإنهيار الأسواق بصورة لم تعرفها النظم الرأسمالية من قبل، حيث لم تكن هذه الأزمة أمر مؤقت لا تلبث أن تزول تلقائيا بل إستمرت، ومن هنا إنهار فرض التشغيل الكامل والتوازن التلقائي للإقتصاد، وأصبحت النظرية التقليدية عاجزة عن الخروج من هذه الأزمة . وفي ظل هذه الظروف ظهرت أفكار الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" مستندة بصفة أساسية على ظروف الكساد الكبير، وفيما يلي سنتعرف على رأي كينز حول ظاهرة التضخم.

ثانيا- النظرية الكينزية في تفسير التضخم:

إن ظهور كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" لكينز عام 1936، كان بمثابة ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي حيث انها قامت على فروض تخالف الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، فالنظرية الكينزية تقوم على:

- تعطي أهمية للدور الذي تلعبه النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، بمعنى أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية (عمالة، إنتاج، إستثمار، ..) مما يؤثر على التوازن الاقتصادي، وبالتالي النقود ليست حيادية³.

1- محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.388.

2- نفس المرجع، ص.388.

3- محمود سحنون، مرجع سابق، ص.56.

- إهتم كينز بدراسة جانب الطلب، حيث إستخدم فكرة الطلب الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي يخضع لها النظام الرأسمالي وموجات البطالة والإنكماش التي يمر بها، وقد أرجع كينز البطالة إلى نقص في الطلب الفعال¹.
- رفض كينز قانون ساي وبين عدم وجود نظام آلي يستند إلى اليد الخفية والقوانين الطبيعية يتكفل بإبقاء الطلب بصفة مستمرة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية للإقتصاد، ويعيد التوازن التلقائي له إذا ما تعرض لأي إختلال، وأقرأ بخطأ إقتراض التشغيل الكامل كأساس للتحليل².
- يسمح كينز بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، نظرا للدور الكبير لها في علاج الازمات التي يتعرض لها الإقتصاد القومي مثل أزمات الكساد التي تتمخض عنها بطالة عالية.
- بين كينز أن النقود ليست مجرد وسيلة تبادل فقط كما أقر الكلاسيك، وإنما تطلب لذاتها فالأفراد قد يفضلون الإحتفاظ بالنقود (الإحتفاظ بها عاطلة) دون إنفاقها على الإستهلاك والإستثمار، وإنما لأغراض أخرى كالمضاربة، وبالتالي أضاف للنقود وظيفة أخرى هي "مخزن للقيمة"³.
وبذلك حاولت هذه النظرية الإبتعاد عن الأفكار التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في مجال تفسير التضخم، بمعنى أن المستوى العام للأسعار يتحدد بوسائل مختلفة عن تلك التي إعتمدت عليها المدرسة الكلاسيكية، وإستعان كينز بأدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعدل⁴ بدلا من التقلبات في كمية النقود، وبين كينز أن التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي (إنفاق إستهلاكي، إنفاق إستثماري، إنفاق حكومي) الدور الهام في تحديد مستوى العام للأسعار والتوظيف، ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي⁵، وفرق كينز في هذا المجال بين حالتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار:

1- سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 73.

2- نفس المرجع، ص. 72.

3- نفس المرجع، ص. 67.

4- المضاعف: يعرف بأنه معامل عددي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، عن طريق ما تمارسه هذه الأخيرة من تأثير على الإنفاق الإستهلاكي. أما المعدل: يعرف بأنه معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الإستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الإستهلاكي.

5- عمار زيتوني، "المصادر الداخلية لتمويل التنمية -حالة الجزائر- للفترة (1970-2004)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة باتنة، 2006-2007، ص. 55.

- حالة التشغيل الجزئي لعوامل الإنتاج (عدم التشغيل الكامل).
- حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.

الحالة الأولى: حالة التشغيل الجزئي لعوامل الإنتاج:

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، في هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق القومي وليكن بفعل قيام الحكومة بزيادة في إنفاقها العام، تزيد المداخيل ويزيد الإنفاق على الإستهلاك وهكذا بتأثير نظرية المضاعف وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل، بفعل كل هذه العوامل والظروف تنعكس الزيادات المتتالية في المداخيل والإنفاق بزيادة في الإنتاج محدثة إرتفاعا ضئيلا في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظف والإنتاج.

ولكن مع إستمرار زيادة الإنفاق، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه بزيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الإتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق على هذا النوع من التضخم، الذي يبدأ بالظهور قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل "بالتضخم الجزئي"¹، وتكون أسباب ظهوره في²:

- ظهور إختناقات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر مستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها.
- ضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بمعدلات تفوق نسب الإنتاجية.
- ظهور الممارسات الإحتكارية لبعض المنتجين من أجل زيادة إيراداتهم عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل والإنتاج.

الحالة الثانية: حالة الإستخدام الكامل لعوامل الإنتاج

حيث تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة، قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، فإذا زاد حجم الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي وأصبحت لا توجد في الاقتصاد موارد عاطلة، أي تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفرا، فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ومن ثم فإن الزيادة التي حدثت في الطلب الكلي الفعال ستعمل على

¹ - سمير حسون، مرجع سابق، ص.94.

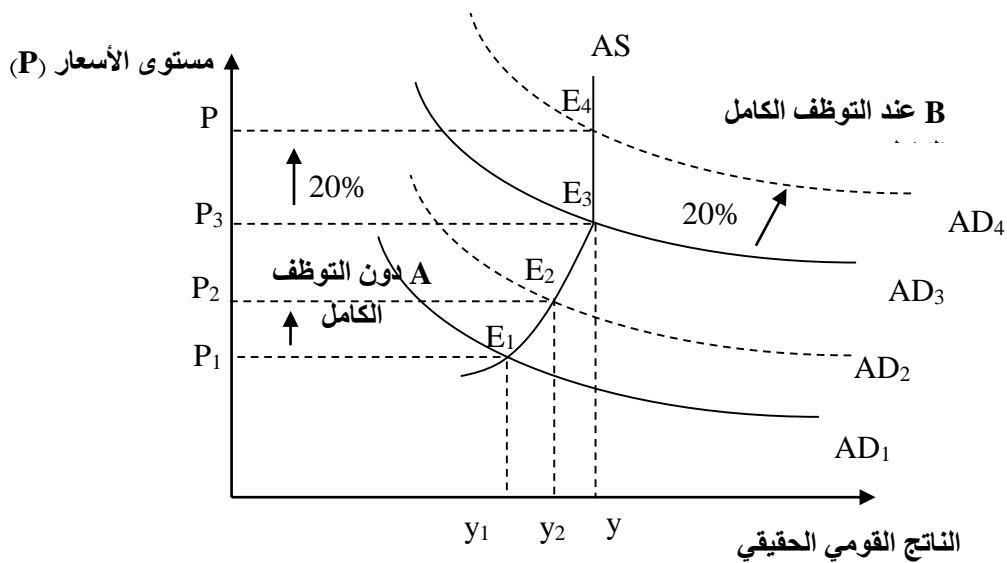
² - محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.389-390.

زيادة الأسعار¹. وهكذا يستمر الإرتفاع في الأسعار طالما إستمر وجود قوى تضخمية متمثلة في "فائض الطلب" يدفع بها إلى الأعلى، ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم في هذه الحالة " التضخم البحت أو التضخم الحقيقي"².

إذن بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يحدث عندما يكون حجم الإنفاق الكلي (C+I+G) أو الطلب الكلي الفعال أكبر من قيمة الناتج (العرض الكلي للسلع والخدمات) عند مستوى الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.

ومنه وفقا للنظرية الكينزية فإن زيادة كمية النقود الناتجة عن وصول الإقتصاد القومي إلى حالة التشغيل الكامل، ليس من الضروري أن يتولد عنها ارتفاع في الأسعار إذ قد يصاحب هذه الزيادة النقدية زيادة مماثلة في ميل الأفراد للإدخار والإكتناز، وبالتالي لا يزداد حجم الطلب الفعال³.

الشكل (03): التضخم في النظرية الكينزية



المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، 2008، ص. 230.

من الشكل (03) يتضح مايلي:

A: الإقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، أي يوجد قدر من الموارد بدون إستخدام، يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 ينعكس جزئيا في زيادة

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 92.

² - محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص. 390.

³ - عمار زيتوني، مرجع سابق، ص. 56.

الناتج من Y_1 إلى Y_2 وجزئياً في إرتفاع مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 وهنا يكون التضخم جزئي، ويزداد معدل الإرتفاع في الأسعار كلما إقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل حيث تنخفض مرونة العرض الكلي.

B : الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، يكون منحني العرض الكلي رأسياً (عديم المرونة بالنسبة للأسعار)، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من AD_3 إلى AD_4 تنعكس بالكامل في إرتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة من P_3 إلى P_4 عند نفس مستوى الناتج Y ، والتضخم في هذه الحالة تضخم بحت (تضخم حقيقي)¹.

وفي هذا الإطار أدخل التحليل الكينزي بعض المفاهيم الجديدة لتحليل حالات إختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ومن بين هذه المفاهيم الفجوة التضخمية التي نعرضها كما يلي:
الفجوة التضخمية:

يعتبر كينز اول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب، "how to pay for the war"، ويؤخذ مفهوم الفجوة التضخمية لتحليل فائض الطلب الكلي $(C+I+G)$ أو الإنفاق الكلي على العرض الكلي Y_F عند مستوى الإستخدام التام².

وإعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على إتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسة النقدية والمالية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي وقد إعتد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع دون الأخذ بعين الإعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك لإعتبار أن إختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث الإختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج، وهو الأمر الذي تم التعرض له في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدره والتي إعتبرتها كنتيجة لإختلال التوازن في

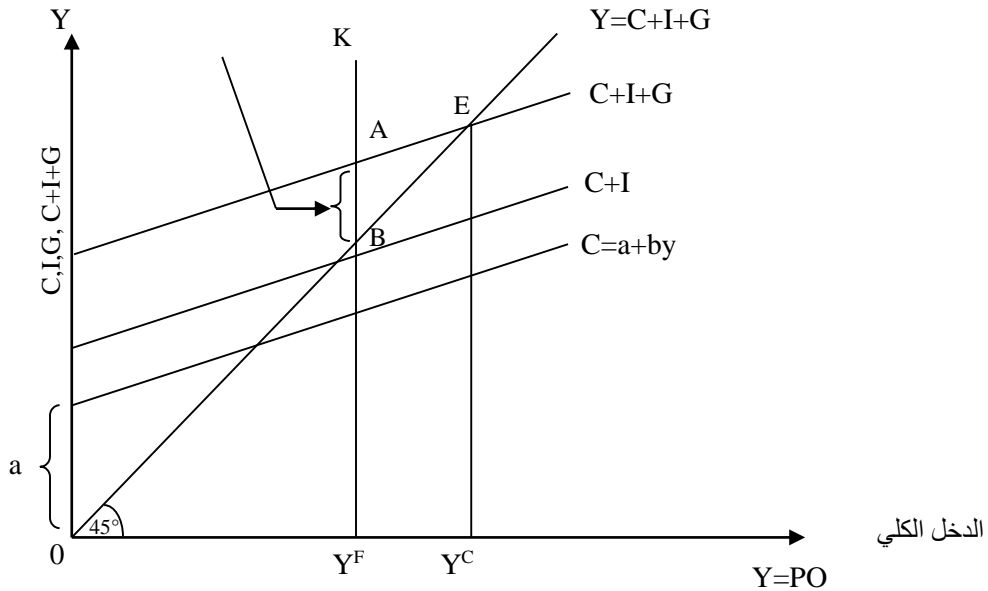
¹ - السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2008، ص ص. 231-230.

² - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 223.

أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في كلا السوقين عن حجم العرض المتوقع من السلع والخدمات¹.

ويمكن توضيح الفجوة التضخمية عند كينز كما في الشكل (04) التالي:

الشكل (04): الفجوة التضخمية عند كينز



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص. 223.

يشير الشكل إلى وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد تتمثل في المقدار $C+I+G > Y_F$ أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام. وعلى ذلك يمكن تعريف الفجوة التضخمية ب(فائض قوة شرائية). وفي الشكل أعلاه نسقط العمود المستقيم (KY_F) ، ثم نلاحظ منحنى الطلب الكلي $C+I+G$ يقطع خط الدخل 45° عند النقطة E الواقعة يمين النقطة B التي تمثل نقطة تقاطع خط الدخل 45° مع العمود المستقيم (KY_F) الذي يعبر عن مستوى الاستخدام التام. ويتضح من الشكل وجود فجوة تضخمية قدرها AB تتمثل بالمسافة الواقعة بين نقطتي تقاطع A, B ، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي $C+I+G$ العمود (KY_F) عند النقطة A ، وعند النقطة B يقطع خط الدخل 45° مع العمود (KY_F) .

ويتضح من الشكل ان مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى الاستخدام التام Y_F ، ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن زيادته عن المستوى Y_F ، إلا أن الطلب الكلي يفوق مستوى الناتج الكلي بمقدار AB أي:

¹ - أحمد محمد صالح الجلال، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص. 28.

$$Y_F + AB = C + I + G$$

ويؤدي وجود فجوة تضخمية AB إلى رفع المستوى العام للأسعار. إذ لا يمكن التخلص من هذه الفجوة إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من Y_F إلى Y_C متسببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعود الزيادة في الدخل النقدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، نظرا لثبات مستوى الناتج الحقيقي الكلي عند مستوى الاستخدام التام Y_F . وهكذا تحقيق توازن جديد عند المستوى Y_C عن طريق زيادة الدخل النقدي، وباستخدام مضاعف الإستثمار نحصل على قيمة الدخل التوازني الجديد كالآتي:

$$Y_F + \text{الفجوة التضخمية} * \text{المضاعف} = Y_C$$

وفي نظرة تقييمية للنظرية الكينزية كمفسر للتضخم، قائمة على إفتراضات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة وجهاز أثمان فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد، وبذلك عكس الحال في البلاد المتخلفة حيث الطاقة الصناعية ضئيلة وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأثمان وتخصيص الموارد، وحيث تسود الإختلالات الهيكلية المتنوعة، ومنه فالتحليل الكينزي أكثر تعبيراً عن حال الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني من فائض في طاقتها الإنتاجية في أوقات الكساد، على حين تمثل المشكلة الأساسية في البلاد المتخلفة في قصور طاقتها الإنتاجية الأمر الذي يجعل جهازها الإنتاجي غير مرن وناتجا قريب من الثبات، الأمر الذي يجعل النظرية الكلاسيكية أكثر تعبيراً عن واقعها¹.

ثالثاً- النظرية الكمية المعاصرة (مدرسة شيكاغو) في تفسير التضخم:

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة لجعلها أكثر قدرة على التلاؤم مع الظروف الجديدة. ويعزى ظهور وإنتشار النظرية المعاصرة لكمية النقود إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد إقتصاديات الدول الغربية في السبعينات، فإنتشار ظاهرة الركود التضخمي التي تناقض العلاقة بين التضخم والبطالة المعبر عنها بمنحى فيليبس، وأيضاً عجز سياسات النظرية الكينزية للخروج من هذه الأزمة، وفي ظل هذه الظروف برزت أفكار النقديين تثير إهتمام وتلقى قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم².

1- سمير حسون، مرجع سابق، ص.95.

2- محمد عزت الغزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2002، ص. 300.

لقد قام النقديون بإدخال تغييرات أساسية على نظرية كمية النقود من أهمها¹:

- أكدوا على العلاقة السببية لا تناسبية بين التغيرات في كمية النقود ومستوى الأسعار.
- إمكانية تغير سرعة تداول النقود.
- عارضوا الفرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل.
- ركزوا على أهمية دور النقود في الاقتصاد، وأولوا أهمية كبرى للسياسة النقدية في مجال إدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي.

ومن الوجهة العامة تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة²، وتؤيد بذلك وجهة نظر الكلاسيك، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الوحدة من الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود المتداولة، وبالتالي ترتفع الأسعار. وليس إجمالي كمية النقود كما كان ينظر الكلاسيك³. فجوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان، يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات. إن الصورة الجديدة لنظرية كمية النقود وإن أعطت في النهاية أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار إلا أنها أكثر تعقيدا وصقلا من صورتها السابقة⁴.

وللتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية، يشير فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر في صورتها الدخلية لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود $V = \frac{YP}{M}$ ، لأنه يمكن حساب المقدار V من خلال القيم المشاهدة لكل من P, M, Y ولكن هذه المعادلة التعريفية لا توضح العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في إنخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل القومي الحقيقي والأسعار، ومثل هذه النتيجة تتفق مع الرأي الكينزي في أوقات الكساد والتي تعني أن زيادة عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد. كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع مستوى الأسعار دون إحداث تأثير على سرعة دوران النقود

1- محمود سحنون، مرجع سابق، ص. 71.

2- نفس المرجع، ص. 301.

3- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص. 234.

4- محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص. 395.

والناتج القومي وهذه النتيجة تتفق مع الرأي الكلاسيكي. ولكن يمكن التصور أيضا بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة، والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج القومي. ويتصور فريدمان نتيجة رابعة وهي أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الإتجاه، و ينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير الناتج القومي والأسعار بنسب متفاوتة (إعتمادا على أن مثل هذه النتيجة شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترات القصيرة التي يطلق عليها الدورة الاقتصادية في العصور الماضية). من خلال تحليل فريدمان نستنتج أنه يسمح بتغير كل من الناتج القومي وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود وهذا التحليل يميز نظريته عن نظرية الكمية الكلاسيكية¹. وبتعبير أكثر تحديدا تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين هما²:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي، أي نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود V أو مقلوبها كمعبر عن الأرصدة النقدية الحقيقية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها من دخولهم النقدية. ومن هنا يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك القائم على المفاضلة بين عدة خيارات عند الإحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الأشكال من عائد، فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$\frac{M}{P} = f(R_B, R_S, \frac{dp}{dt} * \frac{1}{p}, Y_P, H, U) \dots (1)$$

وفقا للمعادلة (1) يتوقف الطلب على النقود على أربعة عوامل أساسية هي:

- تكلفة الإحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة، R_B فائدة على السندات، R_S عائد على الأسهم، $\frac{dp}{dt} * \frac{1}{p}$ معدل التضخم المتوقع والذي يعبر عن ما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في شكل نقود عند إنخفاض قوتها الشرائية نتيجة للتضخم.

¹-محمد عزت الغزلان، مرجع سابق، ص 302-303.

²-نفس المرجع، ص 303-304.

• الثروة والدخل الحقيقي: وتشمل الثروة بكافة أنواعها من بشرية وغير بشرية (نقدية، مالية، عينية)، ويتغلب فريدمان على مشكلة الثروة برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل المتدفق منها، ويستخدم في ذلك معدل الخصم (معدل التحويل إلي القيمة الحالية) الذي يمكن تمثيله بمعدل الفائدة السوقي. وهكذا فالثروة الكلية ماهي إلا القيمة الحالية لتدفقات الدخل عبر الزمن، والدخل المعني هنا الدخل الطويل الأجل أو ما يعرفه فريدمان تحت إسم الدخل الدائم Y_p أو الدخل المستمر.

• النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير بشرية والتي يرمز لها بالرمز H ، نظرا لصعوبة تقدير الرأسمال البشري بأسعار السوق أدخل فريدمان هذا المحدد في الطلب على النقود، عن طريق النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير بشرية أو نسبة الدخل من المصدر البشري إلى الدخل من المصدر غير بشري¹.

• العوامل التي يمكن أن تؤثر في أذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة: حيث أن الفرد لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط (الجانب الكمي للثروة)، بل تحكمه أيضا في هذا الصدد إعتبارات معينة تتعلق بالأذواق وترتيب الأفضليات (الجانب الكيفي للثروة)، وهذه الإعتبارات تفرض عليه أحيانا إختيارا معيناً قد يختلف عن الإختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط، والتي يرمز لها بالرمز U ².

ومن هنا يمكن القول أن الطلب على الإحتفاظ بالأرصدة الحقيقية $\frac{M}{P}$ يميل إلى الإرتفاع، وبالتالي تزيد نسبة ما يرغب الأفراد الإحتفاظ به من دخولهم في شكل نقدي K ، وتتجه سرعة دوران النقود نحو الإخفاض، كلما إنخفضت تكلفة الإحتفاظ بالنقود نتيجة الإخفاض في معدلات العائد على الأصول المالية البديلة للنقود، وإنخفاض معدل التضخم المتوقع، وإرتفاع نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي ثروة المجتمع، وكلما إرتفع الدخل القومي الدائم والدخل الحقيقي للفرد، وكلما زادت درجة تفضيل الأفراد للإحتفاظ بثروتهم في شكل نقدي. ومن المتوقع حدوث العكس إذا حدث تغير في محددات الطلب كانت محصلته تخفيض الطلب على النقود.

1- سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص. 184.

2- نفس المرجع، ص. 184.

ويرى فريدمان أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل القومي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدة الطويلة، وأنه في ضوء إستقرار دالة الطلب على النقود. وإستقلال عرض النقود عن الطلب عليها، يخلص فريدمان أن الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، وإذا أخذنا في الإعتبار التغير في الناتج القومي يعتبر التغير في كمية النقود متغيراً إستراتيجياً.

لذلك يؤكد فريدمان على ضرورة ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير في الدخل القومي الحقيقي مع الأخذ في الإعتبار معدل التغير الإتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب على الإحتفاظ بها شرطاً أساسياً لتحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

ونستخلص من هذا العرض الموجز للمعالم الرئيسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود أن مصدر الإرتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل¹ الذي يحقق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

وفي نظرة تقييمية للنظرية الكمية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية فهي أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار، فهي تأخذ في إعتبارها تأثير التغير في الناتج الحقيقي والتغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها على مستويات الأسعار². بالإضافة إلى الدراسة المتعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود فهي أكثر صلاحية في هذا المجال مقارنة بمدرسة كمبرج التي إعتبرت أن الطلب على النقود مجرد نسبة ثابتة تتحدد في ضوء كمية المبادلات وحجم النقود المتداولة وسرعة دورانها، بما يوحي بأنها علاقة شبه ميكانيكية وتترجم في صورة نسبة ثابتة من الدخل³.

ولتوضيح تفسير النقديين للتضخم نستعين بالشكل (05) التالي:

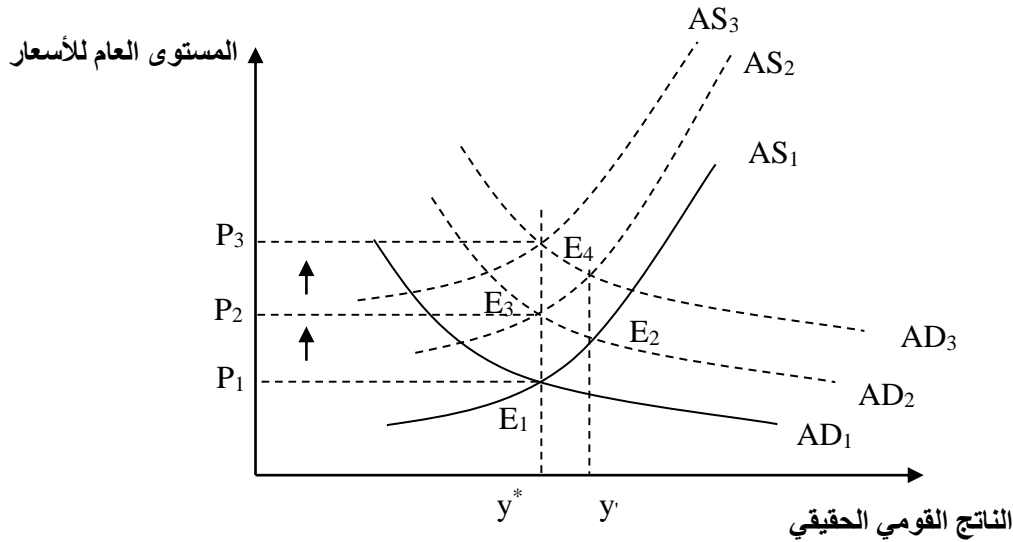
¹ الحجم الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك الحجم الذي يقابل التغير الإتجاهي في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود

أو سرعة دورانها. نقلا عن محمد غزت الغزلان، مرجع سبق ذكره ص.308.

² محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص. 401.

³ سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص.194.

شكل (05): التضخم عند النقديين



المصدر: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص. 236

من الشكل (05) نلاحظ أن وضع التوازن يتحقق عند النقطة E_1 بتعادل AD_1 مع AS_1 عند مستوى التوظيف الكامل العملي¹ أو غير التضخمي ومستوى الناتج المحتمل Y^* ويسود المستوى العام للأسعار P_1 . فإذا حدث زيادة في عرض النقود في الفترة القصيرة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إنتقال منحني الطلب الكلي إلى جهة اليمين من AD_1 إلى AD_2 ويتحقق التوازن مؤقتا عند النقطة E_2 ويزداد مستوى الناتج القومي عن الناتج المحتمل Y^* ويصبح Y وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي أقل من معدل البطالة الطبيعي. ويتسبب هذا في زيادة الطلب على العمال، ومن ثم ترتفع الأجور وتزداد تكاليف الإنتاج، مما يترتب عليه نقص العرض الكلي وإنتقاله إلى جهة اليسار تدريجيا من AS_1 إلى AS_2 ويتحقق التوازن عند النقطة E_3 ويعود مستوى الناتج إلى مستوى الناتج المحتمل Y^* ولكن مع ارتفاع في مستوى الأسعار من P_1 إلى P_2 . وإذا زاد عرض النقود مرة أخرى يزداد الطلب الكلي وينتقل إلى AD_3 ويتحقق التوازن مؤقتا عند E_4 ونتيجة لزيادة الطلب على العمال وزيادة الأجور وزيادة

¹ - يؤمن النقديين بالتوظيف الكامل كما عند الكلاسيك، إلا أن النقديين فرقوا بين نوعين من التوظيف الكامل هما: التوظيف الكامل النظري ويكون مستوى التوظيف 100% أي تنعدم البطالة (وجهة نظر الكلاسيك)، ولكن هذا الأمر يصعب تحقيقه عمليا. أما النوع الثاني هو التوظيف الكامل العملي ويتمثل في الإستخدام الكفء لقوة العمل الذي يسمح بحد أدنى من البطالة يسمى بمعدل البطالة الطبيعي ويكون في حدود 5% تقريبا، ويتحقق توازن الاقتصاد عنده عادة.

تكاليف الإنتاج، ينخفض العرض الكلي وينتقل يسارا إلى AS_3 ويتحقق التوازن مرة أخرى عند نفس مستوى الناتج المحتمل Y^* ولكن عند مستوى أعلى من الأسعار هو P_3^1 .

رابعاً- النظرية السويدية في تفسير التضخم:

من بين الإتجاهات المعاصرة في مجال التحليل النقدي، نجد النظرية السويدية التي يمثلها كل من لوند برج وليندال وبنث هانس، هذه الإضافة التي قدمتها هذه النظرية تمثلت بالأساس في نظرية التوقعات²، حيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على الدخل كما قالت النظرية الكينزية، وأنها تتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار وخطط الإدخار³، وتؤكد النظرية السويدية (نظرية التوقعات) على التمييز بين الإدخار المتوقع (المخطط) والإستثمار المتوقع (المخطط) من جهة، والإدخار المحقق والإستثمار المحقق من جهة أخرى.

وترى النظرية أنه ليس هناك ما يدعوا إلى الإفتراض بأن الإستثمار المخطط يساوي الإدخار المحقق إلا في حالة التوازن، لأن قرارات الإستثمار يتخذها أفراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التي تدفع الأفراد للقيام بالإدخار، أما الإستثمار المحقق فهو يساوي بحكم تعريفه الإدخار المتحقق، ويؤدي عدم التساوي بين الإدخار المخطط والإستثمار المخطط إلى تقلب مستوى الأسعار، فإذا زاد الإستثمار المخطط عن الإدخار المخطط فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض، ويؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار وهذا الإرتفاع في الأسعار يؤدي إلى عدم تحقق بعض خطط الشراء سواء ذلك في أسواق السلع أم في أسواق عوامل الإنتاج، وبارتفاع الأسعار يحقق المنتجون أرباحا غير متوقعة، نتيجة لأن خطط الشراء (الطلب) أكبر من خطط الإنتاج (العرض) التي قرروا تنفيذها⁴. وعلى ذلك فإن الإختلاف بين الإدخار المخطط والإستثمار المخطط، أو الإختلاف بين الإستثمار المحقق والإدخار المحقق ينعكس في وجود فجوة (فائض طلب) أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، ووجود دخول غير متوقعة للمنتجين.

1- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص. 236-237.

2- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 113.

3 - Bent Hansen: A Study in the Theory of Inflation; George Allen & Unwin, London, 1951. PP :25-29

4- مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 94.

وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها للتضخم من خلال التمييز بين أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، استناداً على الفكرة التي استند عليها بنت هانسن، والتي مؤداها أن الطلب على السلع لا يتضمن طلباً على العمل، والذي يعد مخالفاً لأفكار كينز والتي ترى أن الطلب على السلع يتضمن بدوره طلباً على العمل. وينطلق بنت هانسن في تفسيره للضغط النقدي التضخمي باعتباره يواجه أسواق السلع وفي نفس الوقت يواجه أسواق عوامل الإنتاج.

وقد أكد أحد بعض الاقتصاديين أن هذه النظرية تفترض إقتصاداً رأسمالياً متقدماً يتميز بسوق عالية الكفاءة، ووجود سوق نقدية ومالية كعنصر مهم للربط بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين¹.

خامساً- النظرية الهيكلية في تفسير التضخم:

يقابل اتجاه الاقتصاديين الذين ركزوا على الجانب النقدي من ظاهرة التضخم إتجاهاً آخر يرى أن التضخم ظاهرة إقتصادية وإجتماعية ترجع إلى الإختلالات الهيكلية الموجودة بصفة خاصة في الإقتصاديات المتخلفة. وقد عرف إقتصاديوا هذا الإتجاه بالهيكلين، وقد كان شولتز أول من لفت النظر إلى أهمية التحليل الهيكلية للتضخم، الذي يبين وجود خلل هيكلية ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغيير ليتلاءم مع تغيير بنيان الطلب، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ويضيف شولتز إلى هذا الخلل عدم وجود بطالة والإقتراب من مستويات تشغيل عليا.

ولا يقتصر ارتفاع الأسعار على تلك المنتجات التي زاد الطلب عليها، وإنما يمتد إلى منتجات الصناعات التي إنخفض الطلب عليها أيضاً، نظراً لقوة نقابات العمال التي تسهم في تجميد الأجور فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الخام التي تشترك هذه الصناعات في إستخدامها مع الصناعات التي زاد الطلب على منتجاتها².

ويرى الهيكليون أن العوامل الهيكلية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية هي التي تقف وراء زيادة الطلب، ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة في الدول النامية، فيفسرون القوى التضخمية بمجموعة من الإختلالات تشمل:

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 95.

² - وديع طوروس، مدخل إلى الإقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011. ص ص، 259-260.

1. الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: تتميز هذه الاقتصاديات بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو أكثر من المواد الأولية التي تمثل المورد الأساسي في تكوين ناتجها الوطني وهيكل صادراتها للخارج التي تتحدد أسعارها وفقا لقوى الطلب والعرض في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في هذه الأسواق بزيادة الطلب عليها مقابل عرض غير مرن لإنتاج هذه المواد فترتفع أسعارها، وهذا من شأنه أن يحدث توسع في زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وفي دخول الأفراد من جهة أخرى، في مقابل ذلك فإن الإنتاج المحلي غير مرن لاستيعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية، لذا تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويرى الاقتصاديون الهيكليون أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار سوف ترتفع، وذلك عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة تنخفض حصيلتها وتبدأ حركة انكماشية في الدخل وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة، وفي ضوء ذلك يترتب ما يلي¹:

أ- إحداه عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لضعف الإيرادات من الصادرات يتم تمويله عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة مما يعجل بظهور التضخم.

ب- انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها.

ج- الاستمرار في تناقص حصيلة الصادرات يدفع هذه الاقتصاديات إلى تخفيض قيمة عملتها لتشجيع الصادرات مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، مما ينشر موجة شاملة لارتفاع الأسعار.

2. جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية: هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة، ويرتبط بهذا أيضا بضعف مرونة الحصيلة الضريبية إتجاه التغيير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو الحصيلة مقارنة مع حجم الإنفاق العام، وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات لتمويل العجز في ميزانيتها

¹ - محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص ص 402-403.

العامة، بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي، أي تمويل هذا العجز تمويلا تضخميا¹.

3. **الفجوة الغذائية في البلاد النامية:** تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل إلى الاتساع بسبب تزايد الطلب على الغذاء، ويرجع تزايد الطلب وبمعدل كبير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي، وغني عن القول إن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع².

4. **طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** إن تغيير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في نشأة تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، فالمرحلة الأولى تتميز بإنفاق استثماري كبير لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية وما يتولد عنها من دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية³.

المبحث الثالث: آثار التضخم ووسائل ضبطه

نظرا للأضرار التي يخلفها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والإجتماعية، يكاد يكون هناك إجماع بين الإقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الإقتصاد الوطني، يجعل هدف القضاء عليها أو على الأقل إحتوائها والحد من تفاقمها من أولى السياسات الاقتصادية في الدولة التي تعاني من التضخم. وعادة ما تلجأ الحكومات في ذلك إلى إستخدام إجراءات السياسة النقدية والمالية بالإضافة إلى الإجراءات الهيكلية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند مستوى الإستهلاك التام لعوامل الإنتاج.

1- محمد عزت الغزلان، مرجع سابق، ص.311.

2- نفس المرجع، ص ص. 311-312.

3- محمود يونس، مبارك عبد النعيم، مرجع سابق، ص.405.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على التضخم

هناك عدة آثار إقتصادية وإجتماعية لظاهرة التضخم التي نذكرها في مايلي:

أولا-الآثار الإقتصادية للتضخم:

وتتمثل في الآتي:

أولا-1- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

إن التضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك، سوف يؤدي إلى إنجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والإستثمارية التي هي أساسية لتحقيق النمو الإقتصادي. ويترتب على ذلك أن بعض القطاعات الصناعية الإنتاجية سوف تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية وسوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة، في حين أن القطاعات الصناعية الإستهلاكية وقطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة وتحتاج لان تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة. وكون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث هي قطاعات متشابكة ومترابطة وتعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث إختناقات في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الإقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى ببطء معدلات النمو الإقتصادي¹.

أولا-2- أثر التضخم على ميزان المدفوعات والإحتياطي الأجنبي:

عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات مرتبط بارتفاع داخلي في الأسعار، فمعنى ذلك أن هناك تضخما في الإقتصاد وعلى ذلك فإن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات، لأنه يعني قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للإستيراد وتقل مقدرة الإقتصاد القومي على التصدير، وتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير، وهكذا يتزايد العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للإقتصاد الذي يعاني من التضخم. والعجز في ميزان المدفوعات يعني إستهلاك الموارد الأجنبية والإحتياطي النقدي الدولي للإقتصاد الداخلي، وبذلك يحدث إختناق في مراكز الإنتاج

¹ - مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال-النظرية والمؤسسات النقدية-الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 2000، ص ص.

الداخلية عندما لا تتوافر الموارد النقدية الدولية والتي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الداخلية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية من الاقتصاد العالمي¹.

أولا-3- أثر التضخم على سعر الفائدة:

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال ومدخراتهم إلى المؤسسات المالية، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في إعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر. الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي، وهذا الأخير معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الإعتبار توقعات معدل التضخم.

ويحسب معدل الفائدة الحقيقي وفقا لمعادلة فيشر كما يلي²:

$$r = i - f$$

r : معدل الفائدة الحقيقي، i: معدل الفائدة الإسمي، f: معدل التضخم

أولا-4- أثر التضخم على الإستهلاك والإدخار والإستثمار:

إن إنخفاض المداخل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى إنخفاض الإدخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الإستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للإستهلاك على حساب الميل الحدي للإدخار وهذا بدوره سيؤدي إلى إنخفاض الإستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الإستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب التام على السلع والخدمات الإستهلاكية. إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلبا على قدرة الدولة على جذب الإستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات والمواد الأولية، أجور العمال مما يترتب عليه ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى البلد المعني. ومنه التضخم يربح الإستهلاك على الإدخار والإستثمار³.

1- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص.85.

2- خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص.261-262.

3- صالح تركي القريشي، ناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993، ص.471.

أولا-5- أثر التضخم في هيكل التسويق والتوزيع:

فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق. وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك من تضخم الأسعار، فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طفيلي مكلف لا يضيف قيمة لحجم السلع، ولكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع. وهو بصفة عامة ذو كفاءة إقتصادية متواضعة.¹

أولا-6- أثر التضخم في جهاز الأثمان:

لما كان التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث إختلال بين الأسعار النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الإرتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الإقتصاد وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشادة.²

أولا-7- أثر التضخم على قيمة النقود:

إن التضخم كما نعرف هو ذلك الإرتفاع الكبير في الأسعار، وإرتفاع الأسعار معناه فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وخفض قدرتها على شراء السلع والخدمات وهذا يعني تدهور قيمتها. وهكذا فإن إستمرار التضخم يدفع هجرة الأموال الأجنبية والأموال الوطنية على السواء مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة سواء بالنسبة للعملات الأجنبية أو بالنسبة للذهب، الذي يرتفع ثمنه مقوما بها. وبذلك يعبر التضخم عن فشل النقود في تأديتها وظائفها الأساسية.³

ثانيا- الأثار الاجتماعية للتضخم:

وتتمثل في مايلي:

ثانيا-1- إعادة توزيع الدخل الوطني:

الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (تقدر بسنة). أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.⁴

1- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص. 83.

2- نفس المرجع، ص. 82.

3- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 134.

4- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 152-153.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي. ويصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له عند مستوى التوظيف الكامل ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل. وفي أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار بإستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل دخله النقدي¹. ويمكن إيضاح أثار التضخم على أصحاب الدخل كما يلي:

ثانيا-1-1 أصحاب الدخل الثابتة:

تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والفوائد على الإستثمارات (فوائد سندات، فوائد قروض... وغيرها) والمعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخل فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.

ثانيا-1-2 أصحاب الأجور:

تشكل هذه الفئة معظم العمال، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس إتجاه تغير الأسعار، فإرتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في الدخل النقدية لهذه الفئة نظرا لوجود إتحدات العمالية تطالب برفع الأجور النقدية، لكن عادة ما يكون معدل الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار. وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة (أصحاب الدخل الثابتة)، فأصحاب الأجور أقل تعرضا لإنخفاض القوة الشرائية لدخولهم على أصحاب الدخل الثابتة².

ثانيا-1-3 أصحاب المشروعات:

تعتبر هذه الفئة من ضمن الفئات المستفيدة من التضخم، حيث يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم نتيجة ارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي زيادة أرباحهم، بل وسوف يستفيدون من أرباح إضافية نتيجة تخزينهم لسلع معينة. علما بأن ارتفاع أجور الطبقة العاملة وبالتالي زيادة تكاليف المشاريع تكون لها جانبا إيجابيا على المشاريع، لكون زيادة الأجور سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على

¹ - مروان عطون، مرجع سابق، ص. 189.

² - بلعروز بن علي، مرجع سليلق، ص. 154.

السلع والخدمات، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يكون أكبر من معدل الزيادة في الأجور في أغلب الأحيان، إضافة إلى أن بعض تكاليف هذه المشروعات تبقى ثابتة كما هو الحال بالنسبة لمعدل الفائدة¹.

وهكذا يتسبب التضخم في إعادة توزيع الدخل وإجتذاب القوة الشرائية من أصحاب الدخل الثابتة وشبه الثابتة لصالح أصحاب الدخل المرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى إختلال العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة.

ثانيا-2-إعادة توزيع الثروة:

أن التغيير في ملكية الثروة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في الدخل الحقيقية، فالأفراد الذين إنخفضت دخولهم الحقيقية من خلال عملية التضخم (نتيجة الإرتفاع المستمر في الأسعار) قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، وذلك بغية المحافظة على مستوى معين من الإستهلاك الذي إعتادوا عليه من قبل. ومثال ذلك أصحاب العقارات السكنية والأراضي الذين إنخفضت دخولهم نتيجة لإرتفاع الأسعار، ومما يشجعهم على البيع هو ارتفاع القيمة الحقيقية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الإرتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية².

ثانيا-2-1 أثر التضخم على الدائن والمدين:

إن عمليات الإقتراض تتأثر أيضا بالتضخم، وتؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين الدائن والمدين. لأن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغيير في قيمة النقود بالإنخفاض بسبب التضخم، فهم ملزمون بقبول قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت ومعنى ذلك أنهم إستردوا قوة شرائية تمثل كمية من السلع والخدمات نقل عن ماهي وقت منحهم القروض، وبالمقابل نجد المقرضون هم المستفيدون من إنخفاض قيمة النقود لأنهم يسددون القرض بقيمته الإسمية والتي نقل عن القيمة الحقيقية وقت الإقتراض³.

1- عمار زيتوني، مرجع سابق، ص. 66.

2- مروان عطون، مرجع سابق، ص. 151.

3- السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص. 224.

ثانيا-3- إنتشار الرشوة والفساد الإداري:

يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الإداري، ويلجأ إليها بعض الأفراد - أصحاب الدخل الثابتة- وهم غالبا من الموظفين كأسلوب مصاد يخفف من حدة التضخم، وذلك لأنهم يفقدون جزءا كبيرا من دخلهم الحقيقي لما يحدثه التضخم من إنخفاض للقوة الشرائية للنقود، فيفكر هؤلاء في الإلتجاء إلى أسلوب الرشوة كمصدر إضافي للدخل لمواجهة ظاهرة الإرتفاع في الأسعار¹.

ثانيا-4- هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج:

في ظل موجات الإرتفاع في الأسعار وعدم إمكان مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الإرتفاع، فإن الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد قد تدهور خصوصا موظفي القطاع العام وخريجي الجامعات حملة الشهادات العليا، وقد نتج عن ذلك أن عددا كبيرا من هؤلاء قد هاجر إلى الخارج، من دولهم إلى الدول التي ترتفع فيها الدخل النقدية والحقيقية².

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ضبط التضخم

تعرف السياسة النقدية على أنها" مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (البنك المركزي) في إدارة كل من النقود والإئتمان، وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد".
أو أنها" تلك التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع"³.

والسياسة النقدية المضادة للتضخم، إنما تقوم على أساس تحقيق إنكماش في عرض النقود والإئتمان المصرفي، حيث يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيقها بواسطة مجموعة الأدوات التي تحدث أثرها على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم التأثير على قدرة هذه الأخيرة على منح الإئتمان.

وفيما يلي بيان لأهم هذه الأدوات:

- الأدوات غير المباشرة.
- الأدوات المباشرة.

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 82.

² - نفس المرجع، ص. 81.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 112.

أولا-الأدوات غير مباشرة (الأدوات الكمية):

وتتمثل أدوات الرقابة غير المباشرة على الائتمان المصرفي في التالي:

أولا-1-سعر إعادة الخصم:

يعبر سعر إعادة الخصم (سعر البنك) عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقتراض، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية. ومن المعلوم أن سعر الخصم له ارتباط وثيق بأسعار الفائدة قصيرة الأجل، فهناك علاقة طردية بينهما.

فإذا أرادت السلطات النقدية أن تقوم بمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فأنها تعتمد إلى رفع سعر إعادة الخصم، مما يجعل البنوك التجارية ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف حصول البنوك التجارية على النقود أو الائتمان أو الإحتياطات النقدية، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة بدوره إلى إنخفاض الطلب على الائتمان من طرف المؤسسات ورجال الأعمال والأفراد، مما يخفض حجم الإنفاق الكلي وهذا يساهم بدوره في تخفيف حدة التضخم. كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة، سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي¹.
وبتعبير آخر فإن البنك المركزي إذا أراد أن يقلل السيولة لدى الجمهور، فإنه يرفع سعر إعادة الخصم مما تلجأ البنوك التجارية لأن ترفع سعر الخصم على الجمهور، مما يجعل الجمهور أو الأفراد يترددون في خصم أوراقهم التجارية، ويفضلون الإحتفاظ بها إلى حلول أجل إستحقاقها بدلا من تعجيل تسليمها إلى البنوك التجارية².

أولا-2-سياسة السوق المفتوحة:

المقصود بسياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية³، حيث تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان فهي تؤثر في الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، إضافة إلى أثرها في سعر الفائدة السائدة في السوق⁴.

1- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.259.

2-خليفة عيسى، مرجع سابق، ص. 137-138.

3- بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص. 125.

4-خليفة عيسى، مرجع سابق، ص. 138.

وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً وإستعمالاً خاصة في الدول المتقدمة، فقد إعتبرها "فريدمان" من أكثر الوسائل نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي¹.

ففي حالة معاناة الإقتصاد من ظاهرة التضخم، يتدخل البنك المركزي عارضاً ما بحوزته من أوراق مالية وتجارية للبيع ومن ثم يقوم بإمتصاص الفائض من الكتلة النقدية، نتيجة قيام البنوك التجارية بشراء تلك الأوراق المالية والتجارية كبديل للنقود فيقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك على التوسع في منح الإئتمان. فبقيام البنك المركزي بعملية البيع للسندات الحكومية فذلك يعني زيادة المعروض منها مما يؤدي إلى إنخفاض قيمتها، ولما كانت العلاقة بين قيم السندات وسعر الفائدة عكسية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، ومن ثم يحجم المستثمرين على طلب القروض نظراً لارتفاع تكاليف الإئتمان ومنه يقل عرض النقود².

أولاً-3-معدل الإحتياطي القانوني:

وتتص هذه السياسة على أنه يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من إلتزاماتها الحاضرة (أي أرصدة تمثل نسبة من الودائع) في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، وهذه النسبة القانونية للإحتياطي النقدي تمثل الحد الأدنى لما يجب على أن تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية إستخدام الزائد من الودائع عن هذا الإحتياطي في مختلف أعمال البنك (قروض، إستثمارات وغيرها).

وعن طريق هذه السياسة يستطيع البنك المركزي أن يؤثر في حجم الإئتمان الذي تمنحه البنوك التجارية لعملائها. فإذا كان الإقتصاد يعيش حالة من التضخم، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يقوم برفع نسبة الإحتياطي القانوني وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض حجم سيولة البنوك التجارية، مما يؤدي إلى إجمام البنوك عن التوسع في الإقراض وهذا بالطبع يقلل من الإنفاق الكلي مما يحد من التضخم.

ثانياً-الأدوات المباشرة:

للتأثير وضبط جماح التضخم يستخدم البنك المركزي بالإضافة إلى الأدوات الكمية غير مباشرة مجموعة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على البنوك التجارية بطريقة مباشرة وانتقائية، وذلك بهدف التأثير على استعمالات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية على القروض الاستهلاكية،

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 125.

² - خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 138.

وتوجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه، وبذلك فإن الأدوات المباشرة تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال واستعمالها¹، من أهم هذه الأدوات:

- أدوات الكمية المباشرة.
- الأدوات الكيفية المباشرة.

ثانيا-1- الرقابة الكمية المباشرة على الإئتمان:

يستطيع البنك المركزي أن يلجأ إلى بعض الإجراءات للتأثير على حجم الإئتمان الذي تمنحه المصارف التجارية بصورة مباشرة، وهي ما تسمى بالرقابة الكمية المباشرة. وتختلف الرقابة الكمية المباشرة عن الرقابة الكمية غير المباشرة، في أن هذه الأخيرة يمكن أن تستخدم في الأوقات العادية وفي الأوقات غير العادية، بينما الرقابة الكمية المباشرة تستخدم بشكل مؤقت وفي الظروف غير العادية، كما تطبق الرقابة غير المباشرة بصفة عامة وموضوعية على كافة البنوك التجارية في حين تطبق الرقابة المباشرة في التعامل المباشر بين البنك المركزي والبنوك التجارية منفردة.

وتأخذ الرقابة الكمية المباشرة على الإئتمان عدة صور أهمها وضع حد أقصى لحجم الإئتمان (السقوف التمويلية) الذي يستطيع المصرف التجاري أن يمنحه خلال مدة معينة، وفقا لحالة الاقتصاد الوطني، حيث ينخفض هذا الحد إذا كان الاقتصاد يعني من ضغوط تضخمية، ويرفع هذا الحد في أوقات الإنكماش. ويتحدد هذا الحد على شكل نسبة مئوية معينة من مجموع الأصول التي يملكها البنك التجاري، أو من رأسماله أو من حجم الودائع الموجودة لديه².

ثانيا-2- الرقابة الكيفية المباشرة على الإئتمان:

وتسمى الرقابة الإنتقائية، تنصرف الرقابة الكيفية المباشرة إلى تنظيم ذلك الجزء من الإئتمان الذي يستخدم في مجال محدد، أو في مجالات متعددة من مجالات استخدام الإئتمان، ومن ثم فإنه يمكن تنظيم الإنفاق في مجال أو مجالات معينة بالذات، وذلك بالتوسع أو بالتقليل من حجم الإئتمان الموجه إلى تلك المجالات³.

¹ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص.155.

² - محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص ص 264-265.

³ - نفس المرجع، ص.265.

وتأخذ الرقابة الكيفية المباشرة صوراً متعددة منها تخصيص (تأطير) الائتمان، ففي ظروف التضخم تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سبباً في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سبباً في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض فقد تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل¹.

ثالثاً- وسائل أخرى للرقابة على الائتمان:

ثالثاً-1- أسلوب الإقناع الأدبي:

هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع البنوك التجارية بما له من سلطة عليها نتيجة للمكانة التي يحتلها بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، بإتباع سياسات تتفق مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف، ويتخذ هذا الأسلوب صورة ما يدل به البنك المركزي من نصائح وإقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية، بالإضافة إلى ما يعقده من إجتماعات مع مديري المؤسسات المالية بغرض تبادل الرأي في الشؤون المتعلقة بالنقد والائتمان²، دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية (الأدوات الكمية)، حيث في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان (برفع سعر الفائدة) بغض النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم خصم بعض الأوراق التجارية³.

وتتوقف فعالية هذا الأسلوب على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل⁴.

أما في حال عدم نجاح هذا الأسلوب يضطر البنك المركزي إلى إتباع أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة.

¹-صالح مفتاح، مرجع سابق، ص.156.

²-ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق، ص.232.

³-خليفة عيسى، مرجع سابق، ص.149.

⁴-بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص.130.

ثالثاً-2- أسلوب التعليمات والأوامر المباشرة الملزمة:

ويختلف هذا الأسلوب عن سابقه من حيث أن الأوامر في هذه الحالة تعد ملزمة وصارمة وليست إختيارية، حيث يترتب على تجاهل البنك التجاري لها وعدم إلتزامه بها تعرضه لعقوبات معينة، لذلك يعتبر هذا الأسلوب أكثر فاعلية وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض وإستخدام جزء من إحتياطياتها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الإستثمارية الطويلة الأجل...إلخ¹.

المطلب الثالث: السياسة المالية في ضبط التضخم

عندما لا تتجح الحكومات في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق أدوات السياسة النقدية، فإنها تكون ملزمة بإستخدام مجموعة من أدوات السياسة المالية.

نعني بالسياسة المالية إستخدام الميزانية من ضرائب وقروض ونفقات عامة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن والإستقرار الداخلي للإقتصاد الوطني².

ويعرفها بعض الإقتصادييين بأنها سياسة إستخدام الحكومة للضرائب والإنفاق الحكومي والدين العام في محاربة التضخم والكساد.

وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على أن ارتفاع الأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب الكلي بالتأثير على الإستهلاك الخاص والإستثمار، المصاريف العامة، الضرائب، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة وأهم أدوات السياسة المالية هي:

- الأدوات المالية غير المباشرة.

- الأدوات المالية المباشرة.

¹- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 233.

²- غازي حسين عنابة، مرجع سابق، ص. 161.

أولاً-الأدوات المالية غير المباشرة (أو عية الميزانية):

ويقصد بها إحداث تغييرات معتمدة في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي أو الدين العام بهدف التأثير على مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي مما جعل البعض يعرف هذه السياسة بسياسة إدارة الطلب¹.

أولاً-1-الرقابة على الإنفاق العام:

النفقة هي مبلغ نقدي تقوم الدولة أو إحدى هيئاتها بإنفاقها بقصد إشباع حاجة عامة². تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) سواء بنوعيه الإستهلاكي أو الإستثماري بتخفيض معدلاته محاولة منها تقييده، بإعتبار الطلب الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي³، وبذلك تستحدث فائض في الميزانية تؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، فهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الإنفاق الإستهلاكي أقوى أثر وأكثر مفعولاً من التأثير في حجم الإنفاق الإستثماري⁴.

إلا أنه يمكن القول إن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض في الغالب مع السياسة التنموية في الدول النامية.

أولاً-2-الرقابة على الضرائب:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظراً لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع. لذا تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب السارية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد⁵، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية

1- نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص. 264.

2- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 140.

3- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 171.

4- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 162.

5- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 141.

من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تخفيض معدلات الاستهلاك في مقابل الزيادة في معدلات الاستثمار المنتج.

أولا-3-الرقابة على القرض العام:

تعد القروض العامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدم إلى جانب الرقابة الضريبية والرقابة على الإنفاق العام في ضبط التضخم، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام. وتعتمد الحكومة في تحويلها للموارد المالية من وحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه الأداة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وذلك بهدف خفض الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

ويتوقف نجاح أداة القروض العامة في تحقيق أهدافها في ضبط الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها. وهنا يجب التفريق بين نوعين من القروض:

أولا-3-1-القروض الحقيقية:

وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات العامة، وتمثل تلك المدخرات جزءاً من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد وبالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أولا-3-2-القروض التضخمية:

وتنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، من خلال الإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع الائتماني، وبالتالي هذه القروض تؤدي إلى الزيادة في كمية النقود، ومنه إلى مزيد من التضخم، وذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة، تساهم في زيادة الضغوط في الإقتصاد.

¹ - خليفي عيسى، مرجع سابق، ص ص. 141- 142.

ثانيا-الأدوات المالية المباشرة:

بعيدا عن الإجراءات النقدية والإجراءات المالية غير المباشرة، أصبح من الضروري أيضا اللجوء إلى بعض الإجراءات ذات طبيعة مختلفة، حيث تعتبر هذه الأخيرة أقل سهولة من الإجراءات السالفة الذكر، وتكمن هذه الإجراءات في التحكم في الأجور النقدية لإبقاء التكاليف منخفضة بالإضافة إلى تقنين والرقابة على الأسعار.

ثانيا-1-سياسة الرقابة على الأجور:

تلعب نفقات الإنتاج دوراً هاماً في تحديد مستويات الأسعار، وتمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية، حيث تؤدي الارتفاعات غير المنتظمة والمتسارعة في معدلات الأجور، إلى حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، حيث تعتبر الارتفاعات في مستويات الأسعار بمثابة انعكاس للزيادة في معدلات الأجور، وبصورة خاصة عند زيادة معدلات الأجور بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد. ويحدث ذلك عند قيام الدولة بزيادة معدلات الأجور أو خلق فرص عمل لاستيعاب العاطلين من حاملي المؤهلات الجامعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، دون أن يصاحب تلك الزيادة في الدخل زيادة في الإنتاجية، مما يولد قوة شرائية زائدة تساهم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة الجهاز الإنتاجي، مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وارتفاع في مستويات الأسعار المحلية¹. ونظراً لذلك فإن الضرورة تقتضي حتمية التدخل الحكومي لإيقاف تيار الارتفاعات الخاصة بلولب الأسعار والأجور، بفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجور، وتحقيق نوع من الربط التوازني ما بين معدلات الأجور وبين مستويات الإنتاجية المحققة، ومن ثم التأثير في قوى العرض والطلب لإبقاء مستويات الإنتاجية فوق نفقاتها².

فالمعيار الأساسي الذي تُبنى عليه سياسة الرقابة على الأجور تعمل على وجوب إبقاء مستويات الإنتاجية فوق الحد الأعلى لمعدلات الأجور، بحيث توجه الرقابة الحكومية لإقتطاع الزيادة في الدخل مباشرة أو باستخدام أدوات السياسة المالية كالضريبة أو الإقتراض ضماناً لمنع الارتفاع في أسعار الحاجيات الاستهلاكية الرئيسية³.

1- أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص.70.

2- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.178.

3- نفس المرجع، ص ص. 178-179.

ثانيا-2- سياسة الرقابة على الأسعار:

يعد الاعتماد على قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن في سوق السلع وتحقيق الإستقرار الاقتصادي محدود الفعالية، خاصة في الاقتصاديات التي تعاني من تفاقم الضغوط التضخمية، ولذلك تلجأ الحكومة إلى إستخدام أدوات جديدة تهدف من خلالها إلى تحقيق الإستقرار في مستويات الأسعار، وتعد الرقابة على الأسعار من أهم تلك الأدوات والتي يرجع الهدف من إستخدامها إلى وضع ضوابط قانونية تعمل على وقف الإرتفاع في مستويات الأسعار، بحيث تحدد الأسعار إدارياً، وبما يعمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تناسب القدرة الشرائية لمختلف شرائح المجتمع. ويتم تحديد أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية بما يكفل عدم تحكم كبار المنتجين والمستثمرين بأسعارها، بهدف حماية الأفراد من الاحتكار، خاصة في ظل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية¹. ويتم تثبيت الأسعار من خلال وضع حداً أعلى لأسعار السلع، بحيث تحدد الأسعار عند مستوى أقل من المستوى الذي يمكن أن يتحدد نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب². ويتم إتباع هذه الوسيلة بهدف منع الأسعار من الارتفاع، وذلك لأن حدوث ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى المطالبة برفع الأجور لمواجهة الزيادة في الأسعار، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار..... وهكذا.

غير أن استخدام هذه الوسيلة قد تؤدي إلى انتشار حالات التعامل في السوق السوداء وتخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها³. ولذا تعتمد الحكومات إلى استخدام سياسة تقنين الاستهلاك وذلك من خلال الاعتماد على نظام البطاقات في توزيع السلع، مما يعني أن النقود تفقد أهميتها في عملية التبادل بهدف الحصول على السلع الضرورية. ويتم الاعتماد على نظام البطاقات في توفير السلع الضرورية وذلك على اعتبار أن تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية، يعني حرمان شريحة كبيرة في المجتمع من الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية بأثمان مناسبة، وخاصة خلال فترات الحروب والكوارث الطبيعية وذلك بهدف المحافظة على استقرار مستويات الأسعار⁴.

ومع أن سياسة القيود المباشرة لا تمنع من ارتفاع الأسعار، إلا أن لها دور في التخفيف من حدة التضخم، وهي سياسة تستخدم غالباً في أوقات الحروب.

1- أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص. 71.

2- خليفي عيسى، مرجع سابق، ص. 144.

3- أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سابق، ص. 72.

4- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص. 183.

المطلب الرابع: الإجراءات الهيكلية في ضبط التضخم

يرجع الاقتصاديين الهيكليين أسباب التضخم إلى إختلالات اقتصادية للدول المتخلفة، كما أن العوامل النقدية والمالية لا تلعب إلا دوراً ثانوياً، وبذلك يعتقد الهيكليون أن علاج التضخم لا يتم عن طريق السياسة النقدية والمالية، وإنما تستند معالجته إلى ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في الهياكل والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية يمكن تلخيصها في الجوانب التالية¹:

أولاً- حل مشكلة القطاع الزراعي:

يطالب الهيكليون ضرورة تطوير وتحديث القطاع الزراعي، باستخدام أدوات الفن الإنتاجي المتقدم وإدخال الآلات الزراعية الحديثة والمتطورة، وإستعمال الطرق الحديثة في الزراعة والري، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عرض المنتجات الزراعية ويجعلها أكثر إستجابة لتلبية الطلب المتزايد عليها، فتوفر المواد الغذائية الزراعية للأعداد المتزايدة من السكان وتؤمن حاجات الصناعات المحلية للمواد الأولية الزراعية في العملية الإنتاجية، حتى نضمن قدراً من مرونة عرض للسلع الإستهلاكية لمواجهة الزيادة في الطلب عليها في هذه الدول.

ثانياً- إنشاء الصناعات المحلية:

يستحوذ القطاع الصناعي على الجانب الثاني من سياسة علاج التضخم، فقد اقترح الهيكليون ضرورة إنشاء الصناعات المحلية لتلبية حاجة السوق الداخلية، وإشباع حاجات الأفراد من السلع المصنعة المختلفة. وكلما اتجهت هذه السياسة إلى إنتاج السلع والمنتجات الغذائية والسلع الضرورية التي يطلبها ويستهلكها غالبية الأفراد فإنها تكون أقرب من الصواب والصحيح وخاصة إذا ما وفرت الدول لها الحماية الكافية من المنافسة الأجنبية.

ثالثاً- تغيير وتنويع الهيكل الإنتاجي:

ويمكن ذلك بتحرير الاقتصاد من التبعية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة، وذلك ما يجنبه من الخضوع إلى تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع، وهو ما يجنبه التقلبات الدورية التي يتعرض لها الطلب الدولي والاقتصاديات المتقدمة.

¹ - محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص ص 333-335.

رابعاً- توجيه توزيع الدخل:

يتطلب الأمر من الدولة أن تلجأ إلى سياسة تعيد فيها توزيع الدخل القومي بما يقلل من سوء التوزيع ويزيد الميل إلى الادخار ويقلل من نمو قوى الاستهلاك وبما يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية ويقلل من حدة التضخم.

ومنه يمكن أن نخلص أن الاقتصاديين الهيكليين يعتبرون أن مشكلة التضخم تتصل بالعرض أكثر من اتصالها بجانب الطلب، ومن أجل القضاء عليها يجب إحداث تغييرات مستمرة في هيكل الاستثمار والاستهلاك والإنتاج والتوزيع.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال الدراسة النظرية الاقتصادية لظاهرة التضخم، من تعريف وبيان أسبابها وأنواعها ومؤشرات قياسها ثم التحاليل الفكرية لتفسيرها والإهتمام بدراسة أثارها ثم البحث في أهم السياسات لضبطها، يمكن أن نخلص إلى النقاط التالية:

1. يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في زيادة عرض النقود أو زيادة الإنفاق والدخل، أو زيادة الطلب على العرض. كما يمكن تعريفه تبعا لخصائصه ومظاهره المتمثلة في ارتفاع في مستويات الأسعار، ثم نتوصل إلى تعريف يلم بكل من أسبابه ومظاهره، فالتضخم هو «كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في بلد ما خلال فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار».

2. تم تصنيف التضخم إلى عدة أنواع وفق معايير عدة منها: درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان، درجة التشغيل في الاقتصاد، تعدد القطاعات، حدة التضخم، مصدر التضخم.

3. هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد منها:

- الإفراط في الطلب على السلع والخدمات (تضخم الطلب) الذي يحدث بوجود عجز في الميزانية العامة للدولة عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، مما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة في الإنتاج-تتبعكس في شكل زيادة للطلب على السلع والخدمات.

- زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها (تضخم التكاليف).
- إن إستيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج يمكن أن يكون قناة مهمة لجلب التضخم (التضخم المستورد)، نتيجة لظهوره في الدول المصدرة لهذه السلع والخدمات.
- إن الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد لها الشأن أيضا في ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد، خاصة في الدول النامية التي تكثر فيها الإختلالات في جميع المجالات.

4. تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي إقتصاد على محورين رئيسيين: قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار من خلال مؤشرات تدعى بالأرقام القياسية للأسعار نذكر منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي الضمني، الرقم القياسي لأسعار الجملة

وغيرها من الأرقام القياسية للأسعار. وتستخدم أيضا الفجوة التضخمية لقياس الضغوط التضخمية ويستخدم لقياسها عدة معايير منها: معيار الإفراط النقدي، معيار فائض الطلب، معيار معامل الإستقرار النقدي.

5. وبناء على ما سبق عرضه حول مختلف الآراء والنظريات الاقتصادية التي تناولت ظاهرة التضخم، تناولتها نظرية كمية النقود على اعتبار أنها ظاهرة نقدية ناجمة عن الزيادة في كمية النقود وذلك وفق معادلة التبادل للاقتصادي أيرفنج فيشر، بينما اعتبرت معادلة كامبردج أنها ناجمة عن انخفاض تلك النسبة من الدخل التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقود سائلة، في حين يرى كينز بأن ظاهرة التضخم ترجع نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي فإن كل زيادة تحدث في الطلب الكلي الفعال تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة عدم مرونة جهاز الإنتاج المحلي وثبات عرض السلع، كما أعطى كينز للنقود دوراً ثانوياً وغير مباشر في التأثير على مستويات الأسعار.

أما الاتجاهات المعاصرة في تفسير ظاهرة التضخم، فقد تمثلت في النظرية الكمية المعاصرة والتي ترجع التضخم إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة، وبالتالي حدوث الارتفاع في مستويات الأسعار، كما أن النظرية السويدية ترى أن التضخم يرجع إلى الزيادة في الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق فائض طلب في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، وبما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

أما الهيكليون فيرون أن التضخم ظاهرة إقتصادية ترجع إلى الإختلالات الهيكلية الموجودة بصفة خاصة في الإقتصاديات المتخلفة، أي أن إختلالات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تقف وراء زيادة الطلب ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة في تلك الدول فيفسرون القوى التضخمية بمجموعة من الإختلالات تتمثل في الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية، طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

6. تكتسب أهمية دراسة التضخم من خطورة الآثار التي يمكن أن تتجر عنه، التي أهمها:

- تعميق التفاوت في توزيع المداخيل والثروة وخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي.
- بإنخفاض قيمة النقود ينخفض ميل الافراد إلى الإدخار ويزداد ميلهم نحو الإستهلاك الحاضر.
- إن عدم تغطية الإنتاج الداخلي للقوة الشرائية المترابدة، يمكن أن تنعكس في شكل زيادة للطلب على الواردات وإنخفاض حجم الصادرات وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.
- إن ارتفاع الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للإستهلاك قد يؤدي لجذب رؤوس الأموال إليها، وهذا على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية الأخرى، مما يؤثر سلبا على مراحل التنمية في البلد الذي يعاني من ضغوط تضخمية.

7. تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على مجموعة من الأدوات تهدف إلى تحقيق إنكماش في الإئتمان المصرفي أهمها: رفع سعر إعادة الخصم، بيع الأوراق المالية الحكومية والتجارية، رفع نسبة الإحتياطي القانوني. أما السياسة المالية في هذا الإطار فتهدف إلى تخفيض الطلب الكلي بالتأثير على الإستهلاك الخاص والإستثمار، والمصاريف العامة وهذا بواسطة سياساتها الضريبية ورقابتها على الإنفاق العام والدين العام، وإتباع بعض الإجراءات المباشرة مثل الرقابة على الأسعار والأجور. بالإضافة إلى إحداث تغييرات جوهرية في الهياكل والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني:

مفاهيم، نظريات ونماذج حول

النمو الإقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الإقتصادي من الناحية النظرية أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي، إذ هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين، ورغم الانتقادات الموجهة لمعيار النمو الإقتصادي كمؤشر لقياس التنمية باعتباره مقياساً كمياً بحتاً يهمل الجوانب النوعية للتنمية وخاصة الجوانب ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية والسياسية، إلا أنه مازال المقياس الأكثر استعمالاً وانتشاراً في مجال قياس الأداء التنموي.

وبوصفه هدفاً ذا أهمية كبيرة يبرز النمو الإقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم إلى تحقيقها سواء المتقدمة أو النامية، وكغيره من المفاهيم الاقتصادية أخذ البحث في موضوع النمو الإقتصادي وآليات تحقيقه حراكاً فكرياً متطوراً ومتكيفاً مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة وما يرتبط بها من تغيرات ظروف الزمان والمكان.

ومن أهم الموضوعات التي يعنى بها النمو الإقتصادي البحث عن كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية، وفي هذا الإطار يمكننا من خلال تحليل المسار التاريخي للنظريات الاقتصادية الخاصة بهذا الجانب أن نميز بين فئتين أساسيتين سعتا إلى تفسير مصادر النمو الإقتصادي أو العوامل المحفزة له أو ما يعرف بمحددات النمو الإقتصادي، الفئة الأولى وهي النظريات المعتمدة على تفسير النمو الإقتصادي من خلال العوامل الخارجية التقليدية كالعمل ورأس المال والتقدم التقني والموارد الطبيعية، وفي مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيكيين والنيوكلاسيكيين، بالإضافة إلى مساهمات نظريات المفكرين الكنزيين اللذين أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تحفيز النمو الإقتصادي (نظرية هارود ودومار)، أما الفئة الثانية فهي النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الإقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية (عوامل داخلية)، بالإضافة إلى تحليل النمو الإقتصادي في الأجل الطويل من خلال مبدأ تفسير ظاهرة الاختلافات في معدلات النمو الإقتصادي بين الدول أو ما يعرف بظاهرة التباعد ومن أهم العوامل التي اهتمت بها، الرأسمال البشري من خلال التعليم والتدريب والبحث والتطوير والإستثمار الحكومي في توفير البنية التحتية. ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الإقتصادي**المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي****المبحث الثالث: النماذج الكينزية في النمو الإقتصادي****المبحث الرابع: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي****المبحث الخامس: نماذج النظريات الحديثة في النمو الإقتصادي**

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

ني الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التنموية سواء في الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة أو في الدول المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر، ومن أهم المفاهيم الواسعة التداول من قبل الاقتصاديين أو المنظمات والهيئات الدولية والحكومية أو المنشورات والتقارير الاقتصادية مفهوم النمو الاقتصادي، وقد تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف المواتية لتحقيقه ومنها ما يتعلق بمدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فما حقيقة هذا المفهوم وهي مختلف المفاهيم المرتبطة به، وما هي مؤشرات قياسه ومحدداته؟

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية، نذكر منها:

- النمو الاقتصادي «يعني النمو الكمي لكل من الدخل القومي والنتاج القومي»¹.
- ويعرف النمو الاقتصادي بأنه «الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط إقتصادي معين»².
- كذلك يقصد بالنمو الاقتصادي «زيادة الناتج الوطني مع إمكانية تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي»³.
- كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه «تزايد قابلية إقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا»⁴.
- أما سيمون كوزنتس عرف النمو الاقتصادي للدولة بأنه «الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها»⁵.

1- سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص. 39.

2- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، طبعة أولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص. 63.

3- نفس المرجع، ص. 61.

4- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص. 247.

5- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن الحسيني - محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2006، ص. 175.

سيمون كوزنتس: حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

- ويقول بونيه «النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع إقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة»¹.
 - الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة لأخرى ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)².
 - يعني النمو الإقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن³.
- من التعاريف السابقة يمكن أن نشير إلى النقاط التوضيحية لهذا المفهوم:
- النمو الإقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفردي الحقيقي، أي أن معدل النمو الإقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون⁴:

معدل نمو الإقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان.

ومن هنا يأخذ معدل النمو الإقتصادي ثلاث حالات:

- معدل نمو ثابت (الفرق معدوم).
- معدل نمو متزايد (الفرق موجب).
- معدل نمو متناقص (الفرق سالب).
- إن الزيادة التي تحدث في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وهذا من خلال عزل أثر التضخم. وعلى ذلك فإن⁵:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

1- سهير عبد الظاهر، محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص. 39.

2- وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية سبل تفعيلها حالة: الجزائر-مصر-السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة(1990-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013-2014، ص. 8.

3- عاطف وليم أندراوس، الإقتصاد الظلي (المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2005، ص. 21.

4- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص. 73.

5- نفس المرجع، ص. 75.

- أن النمو الإقتصادي ظاهرة مستمرة وليست عرضية (إستبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية)، مثلاً كتقديم إعانة من دولة متقدمة إلى دولة فقيرة لمدة سنة أو سنتين قد تزيد من الدخل الحقيقي في الدولة الفقيرة خلال هذه المدة، إلا أن ذلك لا يعد نمواً إقتصادياً، حيث أن الزيادة الحقيقية في الدخل يجب أن تكون محصلة لتفاعل قوى الإنتاج الداخلية مع القوى الخارجية بطريقة تضمن لها الإستمرار بفعل قوة دفع ذاتية لفترة طويلة نسبياً¹. كذلك فإن ارتفاع أثمان النفط خلال السبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي، أحدث زيادة كبيرة في إجمالي الناتج القومي للدول أعضاء منظمة الأوبك، فزادت متوسطات الدخل فيها زيادة كبيرة، إلا أن هذه الأوضاع سرعان ما زالت بزوال هذا الإرتفاع في الأثمان².
- وإجمالاً نقول بأن النمو الإقتصادي هو: «عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى (عادة ما تكون سنة) وزيادة نصيب الفرد منه».

بعد التعرض لبعض التعاريف المقدمة للنمو لابد من التفريق بينه وبين بعض المصطلحات كمايلي:

أولاً-الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية:

لقد أثير جدل كبير بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية حول مدى إقتران حدوث النمو الإقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات، ومن خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف تجارب التنمية في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل إنفصال كبير بين حدوث النمو الإقتصادي وحدث التنمية لعدة ملاحظات أهمها³:

- النمو الإقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية أو إجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو هو الركود الإقتصادي أو الكساد. أما التنمية الإقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي مقروناً بحدوث تغيرات في الهياكل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة في العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي الدولي،

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، مصر 2000. ص. 12.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص. 76.

³ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، طبعة أولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص ص. 30-32.

التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للإستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف.

- قد يحدث نمو إقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في البلد الواحد.
- قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الإعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الإعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.
- قد يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الإقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية، هذا بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني.
- الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد زاد دخله من الناحية المطلقة أو من الناحية النسبية، قد تزداد دخول الطبقة الغنية دون حدوث زيادة في دخول الطبقة الفقيرة، أي أن النمو الإقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، عكس التنمية التي تهتم بتوزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة¹.
- النمو الإقتصادي لا يركز على نوعية التغير في الإنتاج وإنما على كمية التغير وهو بذلك لا يهتم بالمجالات، فزيادة الإنتاج السينمائي بمليون دولار مثلا تتماثل مع زيادة إنتاج القمح بمليون دولار².

¹ - عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص. 22.

² - نفس المرجع، ص. 22.

● يقصد بالنمو التوسع التلقائي غير المتعمد، والذي يقاس بحجم التغير الكمي في الإنتاج القومي والدخل القومي، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتقدمة. أما التنمية فهي التوسع الاقتصادي المقصود، والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، وعلى ذلك المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية (تقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمع)، وينطبق هذا المفهوم على الدول المتخلفة¹.

من الفروقات السابقة نستنتج أن التنمية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي عنصر أساسي للتنمية.

ثانياً- الفرق بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي:

بعد التطرق لتعريف النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين مصطلحي التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي، من المهم معرفة كيفية قياس النمو الاقتصادي، وماهي أم المؤشرات التي يعتمد عليها في ذلك، وهذا ما سيكون في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

هناك مؤشران يمكن الإعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي:

أولاً- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:

يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة، ويقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية، وذلك لإستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي. فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو، أما تناقص الناتج القومي الحقيقي فيعني أن الاقتصاد نموه يتناقص، في حين إذا كان الناتج القومي مستقراً فيعني أن الاقتصاد القومي ساكن².

¹ - سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص. 40.

² - إلهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013، ص. 58.

ثانياً-متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

يأخذ هذا المؤشر العلاقة بين نمو الناتج القومي ونمو السكان¹، حيث أن النمو الإقتصادي وفق هذا المؤشر يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد، وسبب ذلك يعود إلى أنه إذا إتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معياراً للنمو، فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى إنخفاض معدل دخل الفرد أو في حالة تساوي معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى معدل دخل الفرد ثابتاً².

كما يمكن قياس النمو من خلال مقارنة القوة الشرائية، حيث في العادة تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوماً بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب هذه البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف إستناداً لذلك المقياس، إلا أن هذا المقياس يعاني من عيوب أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الإقتصاد في حد ذاته، وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية. وتنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لإقتصاديات الدول النامية، ولهذا تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها (بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية) مقارناً بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى³.

كما يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار (دولار واحد) ببقية الدول الأخرى ثم ترتيب الدول الأكثر نمواً، وفق أكبر قدرة شرائية⁴.

1- أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص. 64.

2- إلهام وحيد دحام، مرجع سابق، ص. 58-59.

3- سهير عبد الظاهر أحمد، مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص. 120.

4- أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص. 65.

المطلب الثالث: محددات النمو الإقتصادي

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الإقتصادي أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو أو التأثير فيه، ومن أهمها:

أولاً-تراكم رأس المال:

يتجلى رأس المال لأي دولة فيما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات وآلات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية. ويشار إلى عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بعبارة "التراكم الرأسمالي"، فالتراكم الرأسمالي هي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، وهي تكشف عن وجود الإستثمار لكون التراكم الرأسمالي لا يتم إلا عن طريق الإستثمار الذي يمثل الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت.

وبالتالي فالتراكم الرأسمالي أو الإستثمار، هو أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الإقتصادي، فكلما زاد التراكم الرأسمالي كلما زاد النمو الإقتصادي وهذا التأثير الإيجابي للتراكم الرأسمالي على النمو الإقتصادي يأتي من منطلق أنه كلما زاد التراكم الرأسمالي أو الإستثمار زادت الطاقة الإنتاجية ويزداد معها الإنتاج، وبذلك زادت الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى المزيد من التخصص وبالتالي المزيد من التقدم التكنولوجي، ومنه زيادة التقدم الإقتصادي ومعدلات النمو الإقتصادي.¹

ثانياً-السكان ونمو القوى العاملة:

يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل عامل موجب تقليدي في حث النمو الإقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية. ومع ذلك هناك خلاف حول ما إذا كان النمو السكاني المترافق له تأثير إيجابي أو سلبي على النمو الإقتصادي في دولة تعاني من فائض عنصر العمل، بحيث يتوقف تأثير النمو السكاني هذا على قدرة النظام الإقتصادي على إستيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وهذه القدرة تتوقف كذلك على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم. فأشكال التعليم وبرامج التدريب وغيرها من أشكال الإستثمار

1- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الإقتصادية - تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية لنشر، الأردن، 2001، ص ص 468-479.

في الموارد البشرية يكون لها تأثير كبير على العملية الإنتاجية، وعلى هذا فمفهوم الإستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري مشابه لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية¹.

ثالثاً-مدى توافر الموارد الطبيعية:

تُعدّ قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة: كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العراق والسودان هو سبب تدني الوضع الاقتصادي²، وبالمقابل هناك دولٌ لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية إستطاعت إستغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الإستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو من بين الدول³.

رابعاً-التقدم الفني والتكنولوجي:

بالإضافة إلى العوامل الكمية والتي تدخل كمحددات للنمو الاقتصادي، هناك عوامل نوعية تسهم في تحديد النمو الاقتصادي منها عامل التقدم التكنولوجي، والذي يعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية⁴ بهدف الرفع من مستوى الإفادة من الموارد المتوفرة، كأن يحقق إستغلالاً منتجاً لأراض كانت غير صالحة، أو يكتشف إستخداماً إقتصادياً لمادة أولية كانت تعتبر ذات غير قيمة، أو أن يحسن من مستوى الإنتاجية بتحسين المهارات وتطبيق طرق أجدى من الطرق القديمة، أو إستعمال آلات تمتاز بجودة أفضل من سابقتها وهذا ما يؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد⁵. وخير دليل على ذلك جملة المخترعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية التي نتج عنها نمو وتطور باهر آنذاك⁶.

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص. 171.

2- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 471.

3- بول أ. سامويلسون، وليم د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص. 566.

4- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص. 273.

5- غراهام جونز، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، ترجمة هشام دياب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص. 19.

6- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص. 273.

ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد ظهور المخترعات، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة إستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وكذا تطوير وإكتشاف موارد أخرى جديدة بالتحسينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق¹.

خامسا-النظام المالي:

يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى. إذ أنه يعمل على تعبئة المدخرات وتوفير السيولة للإقتصاد كما أنه يزيد من خلق الثقة والضمان للأفراد والمؤسسات، وهذا كله يساهم في تطور الإستثمار المحلي وينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي².

سادسا-التضخم:

إن المبدأ الأساسي لضرورة وجود معدلات تضخم ثابتة وفي مستويات منخفضة، هو في أن ذلك يخفض من حالة الشك وعدم الإطمئنان في الإقتصاد ويزيد من كفاءة آلية السعر في تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن التضخم يعتبر بمثابة ضريبة على الإستثمار، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي بالضرورة إلى رفع معدل الفائدة الإسمي "حسب فيشر"، وهذا ما يؤثر سلبا على الإستثمار والتراكم الرأسمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي³.

سابعا-القطاع العام (الإنفاق الحكومي):

يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يمثل إضافة أساسية في الطلب الفعال، ولم يعد الجدل يدور حول ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد من عدمها، بل أن الجدل قائم حول حجم الإنفاق العام في الإقتصاد، إذ أن القطاع العام من خلال السياسة المالية للدولة يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو⁴.

1- نفس المرجع، ص. 273.

2- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر(1970-2012) -أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، منشورة، جامعة تلمسان-الجزائر، 2013-2014، ص. 95.

3- مرجع سابق، ص. 96.

4- نفس المرجع، ص. 96.

المطلب الرابع: فوائد وتكاليف النمو الإقتصادي

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الإقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد التي تعود على شعوبها، ومن الأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان ذا أهمية كبرى عليها أن تتحمل أعباء أو تكاليف للوصول إليه. فما هي فوائد وتكاليف النمو الإقتصادي؟

أولا-فوائد النمو الإقتصادي:

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الإقتصادي هي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة، ويعزز قدرتها على القيام بمختلف مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية...
- التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا-تكاليف(أعباء) النمو الإقتصادي:

- تتمثل تكاليف النمو الإقتصادي في التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل تحسين ورفع معدلات النمو الإقتصادي، أهمها¹:
- كلما زاد معدل النمو الإقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والإستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في التدريب والتعليم وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الإستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
 - النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وإزدحام المدن.

1- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص. 472.

- كلما زاد معدل النمو الإقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الأخلاقية في المجتمع.
- إن عملية التحضر المصاحبة لحركة التصنيع تميل بالأفراد إلى أن يتحرروا من الحياة البسيطة التي تقوم على فلاحه الأرض، وينتقلون من المناطق الريفية ومن المدن الصغيرة إلى المناطق الحضرية والمزدحمة بالسكان، مما يؤدي إلى تغير في أحجام الوحدات الزراعية وتدهورا ملموسا في القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الهامة في الإقتصاد والضرورية لعملية النمو¹.

المبحث الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الإقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الإقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى. وهذا ما سنتطرق إليه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل النمو الإقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهرها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن تحليلاتهم إنصبت في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الإقتصادي الجزئي، وقبل عرض التحليل الكلاسيكي في النمو سنتطرق إلى آراء بعض المفكرين الكلاسيك البارزين في ذلك وهم: آدم سميث وروبرت مالتس، ودافيد ريكاردو، ثم نعرض الآراء الكلاسيكية في النمو الإقتصادي بشكل تجميعي.

أولا- تحليل آدم سميث²:

حسب " A. Smith " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يخلّفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفراتٍ خارجية وتحسّنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة

¹ - حسين عمر، النظرية الإقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، بدون سنة نشر، ص. 226.

² - آدم سميث: إقتصادي إنجليزي (إسكتلندي الأصل)، ولد عام 1723، درس بجامعة جلاسكو وعمل أستاذا بها للمنطق والفلسفة الأخلاقية، وكتب عن القانون والفلك وفلسفة الأديان، كان أول من كتب عن الحرية الإقتصادية والإقتصاد السياسي من خلال مؤلفه الشهير "البحث في أسباب ثروة الأمم" سنك 1776، وتوفي عام 1790.

الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية¹ وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليرتفع رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها التي تأتي عن طريق التخصص وتقسيم العمل، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج².

ويعتقد سميث بأن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تدريجية وتراكمية وتلقائية، وتصور أيضا تدهور الرأسمالية بسبب محدودية الموارد والمنافسة فيما بين الرأسمالين، التي تؤدي إلى تقليل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات، ولذا يقول آدم سميث بأن هناك حدود للنمو والركود الاقتصادي أمر حتمي³.

وباختصار تتمثل أهم الأفكار التي جاء بها آدم سميث في النمو الاقتصادي فيمايلي:

- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر إنتاج هي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية(الأرض)، التقدم الفني وتوافر بيئة الدافعة للنمو في المجتمع.
- يمثل التراكم الرأسمالي أساس نظرية سميث في النمو الاقتصادي.
- التخصص وتقسيم العمل يعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية ويتوقف ذلك على توافر رأس المال وعلى سعة السوق.
- يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي، نتيجة لقدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الأرباح التي هي مصدر للاستثمارات.

¹ -Mark blaug، **la pensée économique-origine et développement** -Traduit par Alain et Christiane alcouffe, office des publications universitaires، Haydra-Alger,1981,pp. 42-43.

² -مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص. 56-57.

³ - نفس المرجع، ص. 57.

• يرى سميث أن النمو الإقتصادي لن يستمر طويلا، وسبب ذلك إنخفاض الأرباح نتيجة المنافسة بين الرأسماليين ومحدودية الموارد، اللذان يعملان على توقف التراكم الرأسمالي وبالتالي الدخول في ركود إقتصادي، ثم بعدها يستأنف الإقتصاد مرحلة الصعود مرة أخرى وهكذا. إذا كانت هذه أفكار آدم سميث في تحليل النمو الإقتصادي، فما هي آراء دافيد ريكاردو وتحليله للنمو الإقتصادي؟

ثانيا- تحليل دافيد ريكاردو¹:

إعتبر " Ricardo " الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، ولكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية للتقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، وهذا ما دفعه بالتنبؤ بأن الإقتصاديات الرأسمالية سوف ينتهي بها الأمر إلى حالة الركود والثبات². كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع الرأسمالي العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الإقتصادي، حيث كان تقسيمه الطبقي للمجتمع الرأسمالي إلى³:

- **الرأسماليون:** ودورهم مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو.
- **العمال الزراعيون:** فيمثلون غالبية السكان، ويعتمدون في عيشهم على الأجور التي يدفعها الرأسماليون مقابل العمل الذين يقومون به في العمليات الإنتاجية، فهو يرى أن أجورهم يجب أن تتحدد عند أجر الكفاف⁴، فإذا تحددت الأجور فوق هذا المستوى فإنها تؤدي إلى زيادة عرض العمل بإعتبار أن زيادة أجور العمال تدعوهم إلى زيادة نسلهم وبالتالي تخفيض الأجور مرة أخرى عند أجر الكفاف⁵.

¹ - دافيد ريكاردو: إقتصادي إنجليزي (هولندي يهودي الأصل)، ولد سنة 1772، عمل سمسارا في بورصة لندن وملاك الأراضي وعضوا في مجلس العموم البريطاني، كتب عن الحرية الاقتصادية في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، تكلم فيه عن القيمة والأجور والنمو والتوزيع وغيرها، توفي سنة 1823.

² - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، 2006، ص.110.

³ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص.59.

⁴ - أجر الكفاف: هو الاجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته، ويسمح له باستمرار في عمله.

⁵ - مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980، ص. 117.

- ملاك الأراضي: أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء إستخدام الأراضي المملوكة لهم، وينشأ الريع عندما تستخدم الأراضي الحصة بشكل مكثف أو عندما يتم اللجوء إلى إستخدام وحدات من العمل (نظراً لزيادة السكان) ورأس المال في أراضي أقل خصوبة¹.

ويعتبر ريكاردوا أن الدخل الصافي (الربح والريع) مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو لا يتحقق إلا إذا أستخدم الدخل الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، وبهذا تأتي أهمية الطبقة الرأسمالية في عملية النمو من خلال قدرتها على الإدخار وإعادة إستثمار الأرباح التي تحصل عليها في التكوين الرأسمالي بهدف تحقيق أقصى ربح. ولكن في الأجل الطويل مع زيادة عدد السكان وندرة الأراضي الخصبة، تقود إلى تحول في الحصة النسبية للمجموعات الثلاث (ربح- أجور- ريع)، مما يؤدي إلى التقليل من حصة الأرباح الضرورية لعملية النمو، لأن الزيادة السكانية تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته، وإلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية²، الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية (للمحافظة على عيش العاملين عند مستوى الكفاف)، وارتفاع الأجور يكون على حساب إنخفاض الأرباح، وهكذا فإن حصة الأرباح تنخفض مقابل زيادة حصة الأجور والريع في الدخل، مما يؤدي إلى إنخفاض تراكم رأس المال والنمو الإقتصادي³.

ويمكن توضيح فكرة ريكاردوا حول أثر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع على النمو

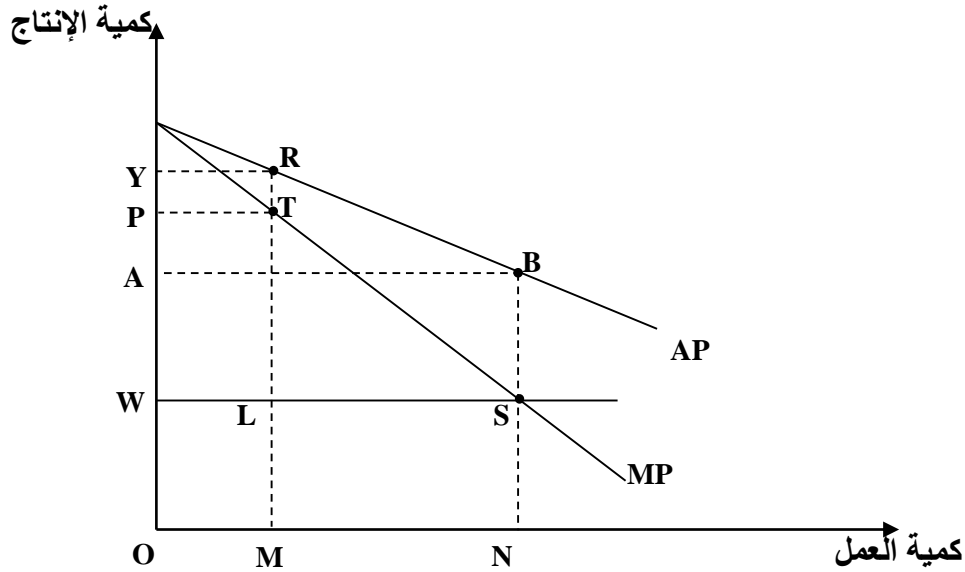
الإقتصادي بالرسم البياني الموالي:

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص. 58.

² - مدحت العقاد، مرجع سابق، ص. 118.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 114-115.

شكل رقم (06): توزيع ريكاردو للحصص بالنسبة لكل من (الريع، الأجور، الربح) وأثر ذلك على معدل النمو الإقتصادي



المصدر: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، 1999، ص 67.

من الشكل السابق¹:

يمثل المحور الأفقي كمية العمل المستخدمة، ويمثل المحور الرأسي كمية الناتج وبينما يعبر ال خط AP عن الناتج المتوسط للعمل أما ال خط MP يعبر عن الناتج الحدي للعمل. باستخدام كمية من العمل مقدارها OM نحصل على ناتج كلي قدره OQRM أما الريع فيمثل المستطيل PQRT، وهو الفرق بين الناتج المتوسط والناتج الحدي. ال مسافة OW تمثل أجر الكفاف، والخط WL يمثل منحنى عرض العمل وهو لا نهائي المرونة، بينما يعبر المستطيل OWLM عن إجمالي الأجور المدفوعة، وعلى ذلك يصبح إجمالي الربح WLPT وهو المستطيل المتبقي من الناتج الكلي بعد إستقطاع كل من الريع والأجور.

$$WLPT = OQRM - (PQRT + OWLM)$$

بزيادة عدد السكان ومع ندرة الأراضي الخصبة، يبدأ سريان قانون الغلة المتناقصة فيرتفع الريع، ومما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية، وزيادة المطالبة برفع الأجور، ويتم

¹ - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص 67-68.

هذا على حساب إنخفاض الأرباح مما يؤدي إلى إنخفاض التراكم الرأسمالي ومنه النمو الإقتصادي، ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني السابق، عندما ترتفع كمية العمل من OM إلى ON يصبح الناتج الكلي OABN، بينما تصبح الاجور OWSN ويصبح الربح WABS وعلى ذلك لا يتبقى ربح مما يؤدي إلى إنخفاض التراكم الرأسمالي وإنخفاض معدل النمو الإقتصادي.

ثالثاً- تحليل توماس روبرت مالتس¹:

ركزت أفكار وطروحات مالتس على جانبين هما نظريته الشهيرة في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية (النمو). ويعتبر مالتس الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استناداً إلى قانون (say) الذي يقول إن العرض هو الذي يخلق الطلب.

ويرى مالتس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، وأن إِدْخار ملاك الأراضي يحدد الإستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي إختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وفيما يخص نظريته الشهيرة في السكان، فإنه يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء، حيث أن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف. و يؤكد مالتس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الإقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.

¹ - توماس روبرت مالتس: إقتصادي إنجليزي ولد سنة 1766، كان في بداية حياته قس كنيسة ثم تفرغ بعد ذلك إلى الكتابة في الاقتصاد، وبعد من أوائل الإقتصاديين الذين إهتموا بالديموغرافيا والإحصاء السكاني، كما كتب في الاقتصاد عن الإنتاج والركود الإقتصادي، توفي سنة 1834.

إن تحليلات مالتس ونظريته التشاؤمية لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، وذلك بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي أدى إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان¹. بعد تعرضنا لتحليل كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتس للنمو الإقتصادي، الآن سنتناول آراء الكلاسيك حول النمو الإقتصادي بشكل تجميعي، ويمكن إبراز أهم الأفكار التي يتفق الكلاسيك حولها في النمو الإقتصادي، كمايلي²:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- أن القوى الدافعة للنمو الإقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي (التقدم التكنولوجي) وعملية تكوين رأس المال، حيث توجد علاقة تبادلية بين الإثنين، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح والتقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً.
- العلاقة السببية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي تكون في اتجاهين كمايلي:
 - تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان: يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على إجمالي الأجور، وذلك باتجاه الزيادة وبالتالي زيادة معدل الأجر يزيد من حجم السكان.
 - تأثير النمو السكاني على عملية تراكم رأس المال: إن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض)، وهذا يعني

1- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 59-60.

2- نفس المرجع، ص 62-64.

ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم ارتفاع الأجور وإنخفاض الأرباح والإدخارات التي تؤدي إلى إنخفاض تكوين رأس المال.

- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم إجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع إجتماعية مناسبة وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.
- إتجاه الأرباح نحو الإنخفاض، بحيث أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه نحو الإنخفاض عندما تشتد المنافسة بين الرأسماليين لزيادة التراكم الرأسمالي، مما يؤدي إلى زيادة الأجور.
- حالة الثبات والركود: كل المفكرين الكلاسيك كانت لديهم نظرة تشاؤمية حول إستمرار التراكم الرأسمالي، إذ يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي بسبب ندرة الموارد الطبيعية(الأرض) والمنافسة بين الرأسماليين والزيادة السكانية. ويمكن أن نلخص النموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي في الدوال التالية¹:

$$1. \text{ دالة الإنتاج: } O = f (L , K , Q , T)$$

حيث: الإنتاج(O)، العمل(L)، رأس المال(K)، الموارد الطبيعية بما فيها الأرض(Q)، التقدم الفني(T).

$$2. \text{ مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار: } T = T (I)$$

حيث: التقدم التكنولوجي(T)، الإستثمار(I).

$$3. \text{ الاستثمار يتوقف على الأرباح: } I = d k = I (R)$$

حيث: الإستثمار(I)، الأرباح(R).

ويقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي(I) والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال).

$$4. \text{ الأرباح تتوقف على مستوى التقدم التكنولوجي وعرض العمل: } R = R (T , L)$$

حيث: الأرباح(R)، التقدم التكنولوجي(T)، عرض العمل(L).

¹ - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص ص. 32-33.

تم زيارته بتاريخ : 26-12-2015.pdf تنمية إقتصادية/2016/02/uploads/2016/02/ade/wp-content/

5. حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور: $L = L(W)$

حيث: عرض العمل (L)، والأجور (W).

6. الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار: $W = W(I)$

حيث: الأجور (W)، الإستثمار (I).

علما بأن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي، أي $O = R + W$

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج

الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:



رابعا-نقد النظرية الكلاسيكية للنمو:

وجهت عدة إنتقادات كتقييم للنظرية الكلاسيكية في النمو الإقتصادي، والتي نذكرها في الآتي:

- محدودية أثر التقدم التكنولوجي، رغم إعترا فهم بتأثيره إلا أنه حسب رأيهم لا يلغي أثر تناقص الغلة، وأن هذا التقدم التكنولوجي لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، إلا أن التجارب في الدول المتقدمة أثبت العكس، بإستخدام التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي ظهرت زيادة في الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا في هذه الدول وتصديرها الفائض للخارج¹.
- إهمال القطاع العام، فشل الكلاسيك في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، خاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون².
- الأرباح هي مصدر للإدخار، يعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الإدخار، لكن التجارب وضحت بأن هناك مصادر أخرى للإدخار غير الأرباح، منها إدخار الطبقي الوسطى وإدخار الحكومة³.
- تصوراتهم عن الأرباح والأجور كانت خاطئة، حيث أن التجربة العلمية للنمو أظهرت أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما كان يعتقد الكلاسيك، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور دون حصول إنخفاض في معدلات الأرباح⁴.

1- سهير عبد الظاهر أحمد، مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص. 73.

2- أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص. 72.

3- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص. 65.

4- نفس المرجع، ص. 66.

مما سبق يتضح للباحث: أن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرسمالي هو أساس عملية التنمية وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لأنه يساهم في التقدم الفني، وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، وأن الكلاسيك اهتموا بحرية التجارة وعدم تدخل الدولة إلا في أدنى الظروف، كما اعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على السكان والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية ورأس المال.

المطلب الثاني-النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية الجديدة(النيوكلاسيكيين):

إعتمد الإقتصاديون الكلاسيك في تحديد قيمة السلع على العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، بينما هناك العديد من الإقتصاديين المكونين للمدرسة النيوكلاسيكية أمثال «jevans» و«menger» و«walras» ركزوا على دور الطلب المستند على المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع، فأصبح يطلق على إقتصادي هذه المدرسة بالحديين (إقتصادي المدرسة الحدية). ثم بعد ذلك جاء ألفرد مارشال الذي جمع بين الطلب والعرض لتحديد التوازن والقيمة، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار كإستخدام أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل وفكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة، وفكرة الوفورات الخارجية¹. ولقد جاء مفكرو الكلاسيك الجدد بأفكار لا تتوافق مع توقعات مفكرو الكلاسيك، مثل حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي، والتركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل، وأن عملية تكوين رأس المال تتم من خلال إفتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل مما يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل وبذلك تحررت عملية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

وتعتمد عملية تكوين رأس المال على الإدخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة أولاً ومستوى الدخل ثانياً، في حين يتحدد الإستثمار بسعر الفائدة (بعلاقة عكسية) وبالإنتاجية الحدية لرأس المال. كما أن هناك عوامل مشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية².

من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (A. Marshall, J. Clarck, Wicksell) أنه يمكن

حدوث إستمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي³:

1- فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي توزيع المداخل، النقود والائتمان"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص. 132.

2- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 128-129.

3- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 34-35.

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفورات الخارجية، كما يؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النمو الإقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا). فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.
- أن النمو الإقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً. وقد إستعان النيوكلاسيكيين في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق ومتداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النمو الإقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل إنطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الإقتصادي:

ومن ضمن المساهمات النيوكلاسيكية في حقل النمو الإقتصادي نجد أفكار جوزيف شومبيتر التي ظهرت في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911، وكم لها في كتاب له عن الدورات في 1939، لترتكز أهم أفكاره في الآتي:

- إن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو¹. هو من

1- علة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص.36.

الحديين(شوميتز) إلا أنه رفض فكرتهم في وصف النمو أو التطور بأنه عملية تدريجية ومتناسقة، وإنما يحدث في صورة قفزات.

● يعتمد النمو الإقتصادي حسب " شوميتز " على عاملين أساسين، الأول هو المنظم والعامل الثاني هو الإئتمان المصرفي الذي يعطي للمنظم الإمكانيات للإبتكار والتجديد، فالتسهيلات الإئتمانية تمكن المنظم من زيادة الطلب على السلع الإنتاجية وتوجيهها لإستخدامات جديدة نتيجة للإبتكار والتجديد وتمكن المنظم أيضا من توجيه عوامل الإنتاج الوجهة التي يراها في سبيل تقدم المجتمع¹.

- إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو " الدينامو " المحرك لعجلة التنمية.
- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية: استغلال موارد جديدة، استحداث سلع جديدة، استحداث أساليب إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إعادة تنظيم بعض الصناعات.
- إن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية²:
- نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها.
- زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار والكارتلات).
- انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المتقنين والعمال
- وفيما يلي نعرض نموذج شوميتز في النمو الإقتصادي³:

1. دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots\dots (1)$$

حيث: L: العمل، K: رأس المال، Q: الموارد الطبيعية، T: التنظيم والفن الإنتاجي.

2. المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:

$$S = S(W, R, r) \dots\dots\dots(2)$$

¹ - مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص. 122.

² - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 36.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص. 132-137.

3. الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي: حيث ميزت هذه التفرقة بين الإستثمار المحفز والإستثمار التلقائي تحليل غيره من الإقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع النمو الإقتصادي.

$$I = I_i + I_a \dots(3)$$

حيث: I_i تعبر عن الإستثمار المحفز وهو تابع لحجم النشاط الإقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه. و I_a تعبر عن الإستثمار التلقائي وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الإقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

4. الاستثمار المحفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة وحجم رأس المال:

$$I_i = I_i (R, r, K) \dots(4)$$

5. الاستثمار التلقائي يتوقف على الابتكار والتجديد:

$$I_a = I_a (F) \dots\dots (5)$$

F : يمثل الابتكار والتجديد.

6. الابتكار والتجديد يتوقف على عرض المنظمين:

$$F = f (E) \dots\dots\dots (6)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الإقتصادي لدى شومبيتر، كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على البيئة الاجتماعية الملائمة والتي تزداد فيها حصة الأرباح على الأجور من الدخل فإن:

$$X = f \left(\frac{R}{W} \right) \dots\dots\dots (7)$$

حيث: X تمثل البيئة الاجتماعية، وهي دالة لنسبة الأرباح إلى الأجور.

وبناء على ما سبق يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الإقتصادي بافتراض سيادة المنافسة التامة والعمالة الكاملة لإقتصاد في حالة سكون أو ركود، حيث يقوم المنظمون بإيجاد الفرص لتوليفات جديدة بين عوامل الإنتاج، ويقترضون الموارد من المصارف لتمويل إستثمارات جديدة فتتولد موجة من الإستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق. تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة (نتيجة

لظهور منتجات جديدة)، فتعلق هذه الأخيرة بأبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعرثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا¹.

نقد النظرية:

انتقدت نظرية النمو ل"شومبيتر" في أن كل عملية النمو تستند على المبتكر، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات. وافترضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

عصفت أزمة الكساد الكبير بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة (1929 - 1939) ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت بداية هذا الاهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الاقتصادي "كينز"، الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار "كينز" في:

- ركز "كينز" اهتماماته على الاقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا اهتمامهم على الاقتصاد الجزئي حول كيفية تراكم رأس المال، وذلك من خلال اهتمامهم بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباح هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو².

¹-عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص. 37-38.

²- وعيل ميلود، مرجع سابق، ص. 27.

- اعتبر "كينز" أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض . ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض، وبالتالي استعادة عملية النمو لسيورتها . وعليه فإن الأمر يتطلب - حسب "كينز" - تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، والذي يعرفه كينز " على أنه الجزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الاستهلاك والإستثمار .
- يرى " كينز " بأن الطلب الفعال يحدث عند أي مستوى من التشغيل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل فقط كما نص عليه " الكلاسيك " . ويرى كذلك بأن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال، وللتخلص منها لا بد من حدوث زيادة الإنفاق، إما عن طريق الاستهلاك أو الإستثمار¹.
- يرى كينز بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي من أجل الاقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا- حسب " كينز -" على عكس المدرسة الكلاسيكية . ويعتقد كذلك بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الإقتصاد الوطني².
- يرى " كينز " أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم التشغيل، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي . ويرى كذلك بأن الدخل والتشغيل يعتمدان على معدل الإستثمار الذي يتحدد من جهة بالكفاية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، ومن جهة ثانية يتحدد بسعر الفائدة، الذي يتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، فتغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الإستثمار وفق ما يسمى بالمضاعف الكينزي³:

$$(DI) \text{ الزيادة في الإستثمار } (M) * \text{ المضاعف } = \text{ التغير في الدخل } (DY)$$

1- وعيل ميلود، مرجع سابق، ص. 27.

2- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية- مفاهيمها، نظرياتها، سياساتها، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية- مصر، 2004، ص. 101.

3- نفس المرجع، ص. 100.

ركز كينز إهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من إهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير. وأن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الإستثمار المخطط مع الإذخار المخطط¹.

إنصب تحليل كينز على الإقتصاديات المتقدمة في الفترة قصيرة المدى، إلا أن إقتراحاته إجتذبت الأنظار كثيراً في الدول النامية بإعتبارها كانت تعاني من إنتشار البطالة على نطاق واسع، ومن ثم مسألة البرامج الإستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية، كان ينظر إليها على أنها من الأدوات الأسهل لتحقيق أهداف الإنماء والتوظيف في هذه الدول. غير أن البطالة في هذه الدول تنتشر في فئات العمل غير الماهر، وتمخض عن التمويل بالعجز في الغالب إرتفاع في المستوى العام للأسعار دون إرتفاع الإنتاج الحقيقي. كما ركز كينز على الآثار المترتبة على الإستثمار في مجال الطلب الكلي أو التجميعي، ولم يتعرض تحليله لحقيقة أن الإستثمار يتمخض عن زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني². إن الأفكار العامة التي أشرنا إليها والخاصة بالتحليل الكينزي صاحبها إيجاد نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرز هذه النماذج نجد نموذج هارود-دومار، والذي نعرضه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي "نموذج هارود-دومار"

يعتبر نموذج هارود-دومار إمتداد للفكر الكينزي الجديد³، حيث إنشغل كل من "روي فورباس هارود" و"إفسي دافيد دومار" بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الإستثمارات في تفعيل حركة النمو الاقتصادي⁴.

وتتطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الإستثماري والمتمثل في زيادة كل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع (تمثل جانب العرض)، والدخل (يمثل جانب الطلب) مع إستعاب العمالة المتوفرة في المجتمع⁵. وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الإفتراضات التي يمكن حصرها في⁶:

1- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 73-74.

2- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص. 102.

3- عصام محمد مندور، مرجع سابق، ص. 56.

4- إسماعيل محمد بن فانة، مرجع سابق، ص. 95.

5- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص. 131. ومعروف هوشيار، مرجع سابق، ص. 383.

6- أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 76-77.

- أن الاقتصاد مغلق (أي لا يمكن إقتراض رؤوس أموال من الخارج)، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
 - ثبات الميل الحدي للإدخار وتساويه مع الميل المتوسط للإدخار.
 - ثبات المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة المصرفية.
 - ثبات نسب إستخدام كل من رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية، ولا يوجد إحلال بين العمل ورأس المال.
 - إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الإستثماري، مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
 - أن هناك نمط واحد لإنتاج السلع، ولا يوجد إهلاك السلع الرأسمالية أي إفتراض عمر لا نهائي لها.
 - حسابات الإدخار والإستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.
- وفيما يلي سنتطرق إلى نموذج كل منهما على حدى.

المطلب الأول: نموذج " روي هارود "

إنشغل هارود في البحث عن متطلبات النمو المتوازن في المدى الطويل للدول المتقدمة في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وقام بنشر أول محاولة في هذا الموضوع بعنوان " مقال في النظرية الحركية " عام 1939¹، وقدم فيه نمودجا جديدا للتنمية الاقتصادية بين فيه، إذا كان الإستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الإدخار وعلى إنتاجية رأس المال².

بالإضافة إلى الفرضيات العامة للنمودجين التي سبق الإشارة إليهما، إقتراح هارود مجموعة من الفرضيات لوضع نمودجه الذي يهدف إلى تبيان النمو المتوازن (الاقتصاد ينمو بطريقة متوازنة بدون ضغط تضخمي ولا بطالة)، والتي تتمثل في³:

- الإدخار (S) يمثل نسبة s من الدخل القومي (Y)، وبالتالي معادلته: $S = S^*y$

¹ - مدحت مصطفى، سبير عبد الظاهر مرجع سابق، ص. 132.

² - أسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 95.

³ - Jean-Marie le page، **croissance et cycle**، deuxieme édition, Edition Synonyme Sor 82, Boulevard St Michel 75006 Paris, 2006, pp.64-65. بتصرف.

• الإستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K ، وبالتالي معادلته: $I = \Delta K$

ولأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقا

لمعامل رأس المال/الناتج¹، فإن: $k = \frac{K}{Y}$ أو $k = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$ ومنه:

$$\Delta K = k * \Delta Y$$

التوازن في سوق السلع والخدمات، لما الادخار القومي الإجمالي (S) يساوي الإستثمار القومي (I)

$$S = I$$

$$S = SY = k * \Delta Y = \Delta K = I$$

أو ببساطة تكون كمايلي:

$$SY = k\Delta Y$$

بقسمة جانبي المعادلة على Y ثم على k فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \dots a$$

من المعادلة a يمثل معدل نمو الناتج القومي، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الإدخار طرديا (كلما

زادت قدرة الاقتصاد على الإدخار والإستثمار كنسبة من الناتج القومي زاد بالتالي نمو الناتج القومي)

ومعامل رأس المال عكسيا (الإرتفاع في k سوف يؤدي إلى الإنخفاض في معدل نمو الناتج القومي).

وعلى ذلك فإن نموذج هارود يبين أنه لكي يحدث النمو يتطلب من الإقتصادات أن تدخر وتستثمر نسبة

معينة من ناتجها القومي الإجمالي، وزيادة ما يمكن إدخاره وإستثماره يسرع بالنمو.²

وقد طرح هارود في نمودجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي³:

أ-معدل النمو الفعلي:

ويقصد به هارود معدل النمو المحقق (يعبر عن الأداء الفعلي للإقتصاد) خلال سنة معينة، والذي

يتحدد إنطلاقا من كل من نسبة الإدخار ونسبة رأس المال/الناتج أي معامل رأس المال، ويعبر عن مدى

التغير في معدلات النمو على المدى القصير ومعادلته الأساسية هي:

$$G = \frac{s}{k} \dots a$$

حيث: G معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$

1- معامل رأس المال يبين العلاقة بين رأس المال القومي والإنتاج القومي، أما المعامل الحدي لرأس المال يبين الزيادة في رأس المال القومي والزيادة في الناتج القومي خلال فترة زمنية ولتكن سنة.

2- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص. 127-128.

3- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص. 133-136.

ΔY : التغير في الدخل خلال الفترة المحددة (أو الناتج الصافي)، و Y : الدخل.

K : معامل رأس المال، ويعادل حجم رأس المال (الثابت والمتغير) اللازم لكل وحدة تغير حدثت

فعلا في قيمة الناتج الصافي. أما s تمثل الميل المتوسط للإدخار.

ب- معدل النمو المضمون:

يقصد بمعدل النمو المضمون، معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل رأس المال والذي يحقق توفير الإستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المرغوب فيه (معدل النمو المستهدف). وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات، إذ أن توقعات المنتجين وسلوك المستهلكين تتطابق مع مرور الوقت إذا حقق الاقتصاد معدل النمو المرغوب. ومعادلته هي:

$$G_w = \frac{s}{kr}$$

G_w : معدل النمو المضمون خلال الفترة الزمنية المحددة، ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$.

Kr : معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

S : الميل المتوسط للإدخار.

ج- معدل النمو الطبيعي:

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ (أي معدل النمو المحقق في حالة إستغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة). وبإفترض أن هناك دائما عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له:

$$G_n * k_r = or \neq s$$

G_n : يمثل معدل النمو الطبيعي، k_r معامل رأس المال الذي يحقق النمو الطبيعي، s الميل المتوسط

للإدخار.

من خلال العلاقة بين معدلات النمو الثلاث إستنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها

الاقتصاد حسبه وهي¹:

- إذا كان معدل النمو الفعلي G أكبر من معدل النمو المضمون G_w فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم، وهي الحالة التي تكون فيها الإستثمارات المرغوبة أكبر من الإستثمارات الفعلية.

¹ - إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 97. ومدحت مصطفى، مرجع سابق، ص. 137.

- إذا كان معدل النمو الفعلي G أقل من معدل النمو المضمون G_W فإن ذلك يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة كساد، وهي الحالة التي تكون فيها الإستثمارات المرغوبة أقل من الإستثمارات الفعلية، والدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.
- إذا كان معدل النمو الفعلي G يساوي معدل النمو المضمون G_W فإن الاقتصاد متوازن في نموه، والإستثمارات الفعلية تتساوى مع الإستثمارات المرغوبة.
- إذا كان معدل النمو المضمون G_W أكبر من معدل النمو الطبيعي G_n فإن ذلك يعني ظهور إنكماش متتالي، وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الإستثمارات الجديدة ويدخل الاقتصاد في كساد، وتحت هذه الظروف نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات. ويكون أيضا معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي.
- إذا كان معدل النمو الطبيعي G_n أكبر من معدل النمو المضمون G_W فإن ذلك يعني ظهور تضخم متتالي، وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب مما يؤدي إلى أن تكون الإستثمارات المرغوبة أكبر من الإستثمارات الفعلية ويدخل الاقتصاد في حالة التضخم، وتحت هذه الظروف يبدأ البحث عن كيفية زيادة حجم المدخرات الموجهة للإستثمارات. ويكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي.

المطلب الثاني: نموذج "إفسي دافيد دومار"¹

إنشغل دومار بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل القومي يحافظ على مستوى الإستهلاك الكامل، وتطرق لذلك من خلال بحثه الشهير «التوسع والعمالة» عام 1947. وبنى دومار نموذجه حول النمو الإقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

إذا كان الإستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد الطاقة الإنتاجية من ناحية أخرى، فماهي الزيادة في الإستثمارات المطلوبة التي يمكن أن تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق التشغيل الكامل؟

¹ - مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص ص. 139-142.

ولحل الإشكالية السابقة إعتد دوماً على تطويع العلاقة بين كل من الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي من خلال الإستثمارات، وبذلك يصبح المطلوب إيجاد معدل نمو الإستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل (جانب الطلب) والنمو في الطاقة الإنتاجية (جانب العرض)، وذلك على النحو التالي:
أ-جانب الطلب: بإفتراض دوماً أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للإستثمار الإضافي، حيث أن الإستثمار يولد دخلاً، وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف الكينزي كمايلي:

$$\Delta Y = 1/\alpha * \Delta I$$

α : الميل الحدي للإدخار، $1/\alpha$ مضاعف الإستثمار (مقلوب الميل الحدي للإدخار).

ΔI : الزيادة السنوية في الإستثمار.

ΔY : الزيادة السنوية في الدخل.

ب-جانب العرض: الذي يمثل التوسع في الطاقة الإنتاجية ويعبر عنه كمايلي:

$$\Delta Y = \delta I$$

δI : هي الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات، وتعرف باسم (تأثير سيجما).

δ : هي الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد ولتكن: $\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$ ومنه $\delta = \frac{1}{k}$

ولتحقيق التوازن مع ضمان التشغيل الكامل، لابد أن يزداد الطلب الإجمالي بنفس معدل نمو الطاقة

الإنتاجية (العرض الإجمالي) كما يلي:

التوازن العام:

$$1/\alpha \Delta I = \delta I \dots\dots b$$

وتصبح المعادلة الأساسية لنموذج دوماً بعد ضرب طرفي المعادلة b في α ونقسمها أيضاً على

I كالتالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha * \delta$$

يتبين من المعادلة الأساسية لنموذج دوماً، أنه من أجل المحافظة على حالة مستمرة من الإستخدام

الكامل (التوازن) يجب أن ينمو الإستثمار بمعدل سنوي ثابت هو: $\alpha * \delta$. أي يساوي حاصل ضرب

الميل الحدي للإدخار في الإنتاجية الحدية لرأس المال الجديد (الإنتاجية المتوسطة للإستثمار) كما ينمو

الدخل الحقيقي بهذا المعدل.

وحسب دومار يحدث لا توازن كمايلي¹:

- لا توازن "تضخمي": إذا كان الإستثمار يخلق زيادة أكبر في الدخل عنها في الطاقة الإنتاجية، فسوف يحدث عجز نسبي في المعدات الإنتاجية مما يدفع بتزايد الإستثمار الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل. بمعنى لما يكون:

$$\frac{\Delta I}{I} > \alpha * \delta$$

- لا توازن "إنكماشى": إذا كانت الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية، فسوف يخلق هذا الوضع قوى تعمل في الإتجاه الهبوطي. بمعنى لما يكون:

$$\frac{\Delta I}{I} < \alpha * \delta$$

المطلب الثالث: المقارنة بين النموذجين

نتيجة تقارب التحليل الديناميكي لهارود ودومار سمي نموذج هارود - دومار، ولكن المقارنة بين النموذجين توضح مايلي:

رغم تشابه معادلة النمو المضمون لهارود رقم(1)

$$G_w = \frac{s}{cr} \dots \dots \dots (1)$$

مع معادلة التوازن لدومار رقم(2)

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha * \delta \dots \dots \dots (2)$$

إلا أنه يمكن طرح بعض الفروق بين النموذجين في:

- إهتم دومار بحساب الزيادة في الإنتاج المتحصل عليها من خلال الإستثمار الجديد، حيث تعبر δ عن الزيادة المحتملة في الناتج لكل وحدة من الإستثمار الجديد. أما هارود نظر للموضوع من ناحية عكسية فهو يهتم بعدد وحدات الإستثمار الجديدة اللازمة لإنتاج وحدة إضافية وذلك بإستخدام مصطلح معامل رأس المال k_r وعلى ذلك فإن: $\delta = \frac{1}{k_r}$.
- يستند نموذج هارود إلى فكرة المعجل حيث أن زيادة الناتج بمعدل معين تحتاج لزيادة رأس المال التي يحددها المعامل الحدي لرأس المال، أما نموذج دومار فيستند إلى فكرة المضاعف، حيث أن مضاعف الإستثمار يعادل مقلوب الميل الحدي للإدخار.

1- أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص ص. 79-80.

تقييم نموذج هارود - دومار:

كتقييم لنموذج هارود - دومار وجهة جملة من الإنتقادات إلى الفرضيات التي يعتمد عليها وتجعله غير واقعي كما يلي¹:

- أن فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال/النتاج $\frac{K}{Y}$ غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر (المتوازن).
 - إفتراض ثبات نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل يعتبر غير مقبول، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
 - إفتراض ثبات المستوى العام للأسعار، كان من الإنتقادات الهامة الموجهة من كل من ماير وبلدوين اللذان إعتقدا أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار.
 - ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج (سواء k_r لدى هارود، أو $\bar{\theta}$ لدى دومار) أيضا إفتراض غير واقعي على المدى الطويل.
- أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية، فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب التالية:
- لكون نتائج النموذج طبقت على الدول المتقدمة وظروف هذه الدول تختلف عن ظروف الدول النامية، حيث أن النموذج يهدف إلى منع الدول المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويل الأجل، ولا يهدف إلى تحقيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
 - مثل هذه النماذج تتصف بإرتفاع معدل الإدخار ومعامل رأس المال/النتاج، بينما الوضع يختلف في الدول النامية حيث تتميز هذه المعدلات بالإنخفاض. مما شجع هذا النموذج الدول النامية على سد الفجوة الإدخارية عن طريق الإقتراض من الخارج وإسقاطها في مصيدة الديون الخارجية.
 - ينطلق النموذج من حالة توازن الإستخدام الكامل في حين أن هذا الوضع غير موجود في البلدان النامية التي تعاني من حالة الإختلال التام واللاتوازن.

1- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص. 76-77.

• النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا لا ينطبق على الدول النامية.

• النموذج يفترض ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في الدول النامية.

• النموذج يفترض إقتصاداً مغلقاً في حين أن الإقتصاد النامي عادة يكون مفتوحاً.

المبحث الرابع: النماذج النيوكلاسيكية في النمو الإقتصادي "نموذج روبرت سولو"

بعد الإنتقادات التي وجهت إلى نموذج "هارود-دومار"، حصلت نظرية النمو الاقتصادي على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت سولو"، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكن التي جاء بها "هارود" - القاضية بميل الإقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد - قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة - كما افترض نموذج "هارود ودومار-فمن العسير أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n ، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $K = sY$ ، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطياً $Y = F(K, L)$ تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل .

وقد قام "سولو" بنشر بحثه تحت عنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 تناول فيها بناء نموذج للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جداً وبلدان أخرى فقيرة؟ وماهي أسباب هذه الفروقات¹؟
قدم "سولو" نموذجاً على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي²:

• الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود-دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة

¹ - البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، تطور نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الإقتصاديين المغاربة، ص. 4.

$\frac{K}{L}$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة :

$$Y = F(K, L) = K^a L^{1-a} \dots\dots(1)$$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد .
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه .
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي :

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - c)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n ، فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n ونكتب حينئذ:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{dL}{L dt} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots(2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- التكنولوجيا متغير خارجي لا يتأثر مباشرة بالنظام (المنظومة) الاقتصادي، بل على العكس يؤثر به وكأنه هبة من السماء لتسمح للإقتصاد بالنمو، وهو العنصر الإضافي الذي أدخله سولو لمعادلة النمو¹.

وشرح سولو نموذجيه وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة معدل النمو من خلال عدة مراحل

كما يلي:

1. نموذج سولو بدون تقدم تقني.
2. بيان أثر التغير في معدل الإدخار ومعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في حالة عدم وجود تقدم تقني.
3. نموذج سولو بوجود تقدم تقني.

¹ -فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، تعريب على أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص. 48.

المطلب الأول: النموذج القاعدي لـ "سولو" (نموذج سولو بدون تقدم تقني)

لقد تم بناء هذا النموذج بالإعتماد على معادلتين هما: دالة إنتاج الفرد الواحد أو العامل ودالة تراكم رأس المال.

تأخذ دالة الإنتاج على المستوى الكلي الشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

أما دالة الإنتاج الفردية تكون على الشكل التالي:

$$\frac{Y}{L} = y = \frac{K^\alpha L^{1-\alpha}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha$$

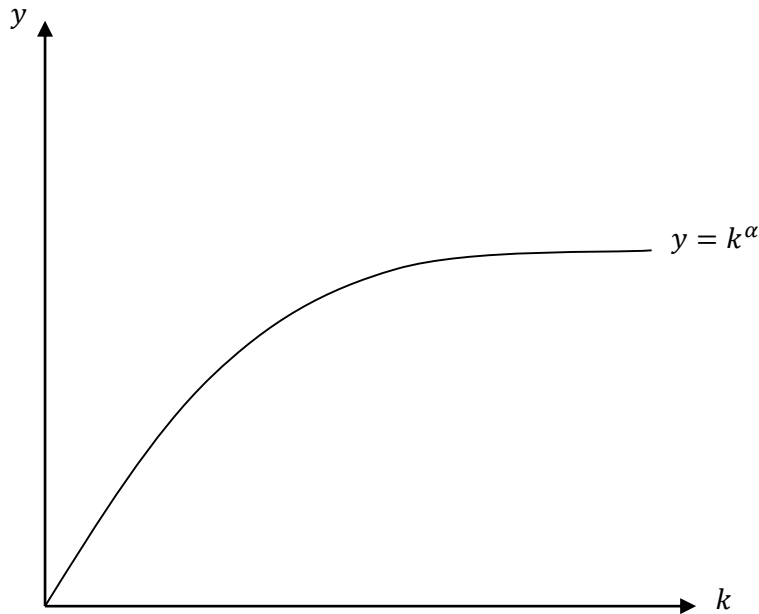
حيث:

K/L : قيمة رأس مال الفرد ويمكن أن نرمز لها بالرمز (k) ومنه يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردية كالآتي:

$$y = (k)^\alpha \dots \dots \dots (3)$$

والشكل (07) يمثل دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دو غلاس ذات غلة حجم ثابتة:

الشكل (07): دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دو غلاس



La source : Murat yildizoglu, croissance économique, P. 11.

هذا المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا¹:

$$\dot{k} = \frac{dK}{dt} = I - \delta k \dots \dots \dots (4)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال-الاهتلاك

δ نسبة الثابتة-، وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي

الاستثمار I مع الادخار S-التوازن في سوق السلع والخدمات ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

$$\dot{k} = sy - \delta k \dots \dots \dots (5)$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(K) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \dots \dots \dots (6)$$

وحسب المعادلة (1) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن-بافتراض التوازن في سوق

العمل-فإننا نكتب:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0}, L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

ومنه تصبح المعادلة (6) كمايلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} = \delta - n = \frac{sY}{k} - \delta - n$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k \dots \dots \dots (7)$$

أولاً-التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيتان لنموذج "سولو" هما (3) و (7) فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية-

الأصلية-فإن المعادلة (3) تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار، والمعادلة (7)

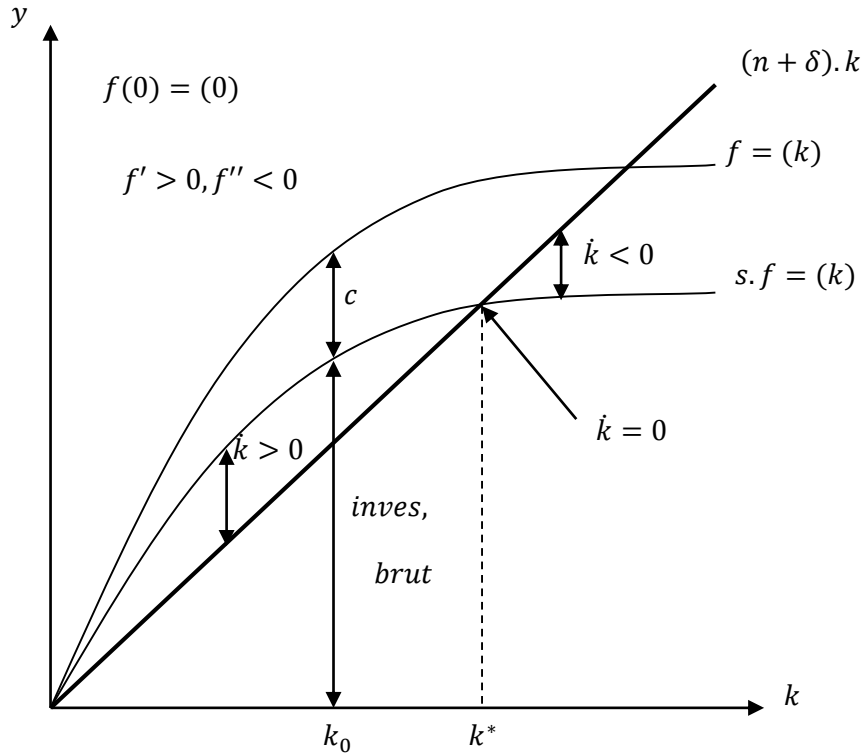
تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال. إذن باستطاعتنا مجاراة النمو الاقتصادي

عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلتين، ولكن هل يستطيع هذا النموذج أن يسمح بتفسير الاختلافات الموجودة

¹ - Murat yildizoglu, *croissance économique*, op cit, p. 11.

بين اقتصاديات مختلف الدول، أو بالأحرى الإجابة على السؤال الذي طرح آنفاً وهو لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة؟¹ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بالشكل (08):

الشكل (08): التمثيل البياني لمخطط "سولو"



La source : Murat yildizoglu, croissance économique, p .13 .

ويخلص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جداً كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي والنتاج الفردي، حيث تعطى نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين $(n + d).k$ و $s.f(k)$ وعند تقاطع هذين المنحنيين يعطينا حالة التوازن (الحالة المستقرة) كمايلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0, k = k^*$$

وخارج حالة التوازن يكون لدينا²:

الحالة الأولى: $k > 0$

يكون تغير مخزون رأس المال موجب، أي رأس المال الفردي يتزايد ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز-تقوية-رأس المال في الاقتصاد.

¹ - Murat yildizoglu, croissance économique, op cit, p. 12.

² - البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص.7.

الحالة الثانية: $k < 0$

يكون تغير مخزون رأس المال سالب، وهذا ما يؤدي إلى تناقص رأس المال الفردي في الاقتصاد، وهو ما يسمى بتوسيع رأس المال.

ثانياً-التوازنات المقارنة:

وبعد بيان وضع الحالة المستقرة، أراد سولو اثبات أن استدامة النمو الاقتصادي تكون من خلال التقدم التكنولوجي فقط، ولبيان ذلك بدأ بتحليل أثر التغيرات المختلفة في عناصر الإنتاج على معدل النمو الاقتصادي، وأثبت في كل مرة أن هذه التغيرات لا تؤدي إلى استدامة النمو، حيث يعود الاقتصاد إلى التوازن دوماً عند الحالة المستقرة. وبالتالي فإن سولو توصل إلى أهمية التقدم التكنولوجي في استدامة النمو الاقتصادي من خلال إجابته التدريجية على الأسئلة التالية:

أ. ما أثر التغير في معدل الادخار على النمو في المدى الطويل بدون تقدم تقني؟

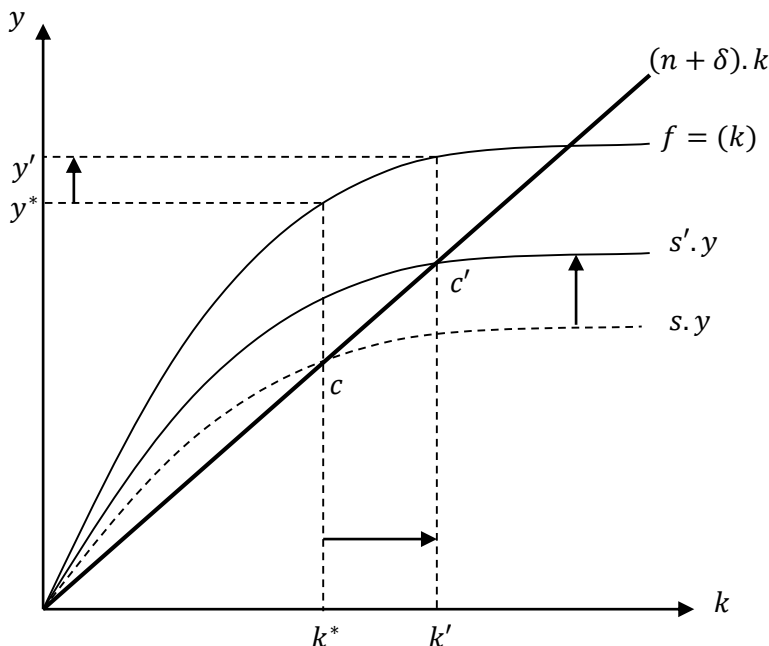
ب. ما أثر التغير في معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل بدون تقدم تقني؟

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي إنطلاقاً من حالة التوازن، وذلك إثر

صددمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية كمايلي:

أ-أثر الزيادة في معدل الإيداع: إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن $(s \rightarrow s')$ فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من (y) و (k) ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال باستعمال الشكل (09) الموالي:

الشكل(09): يوضح أثر زيادة معدل الإيداع على y و k وفق نموذج سولو



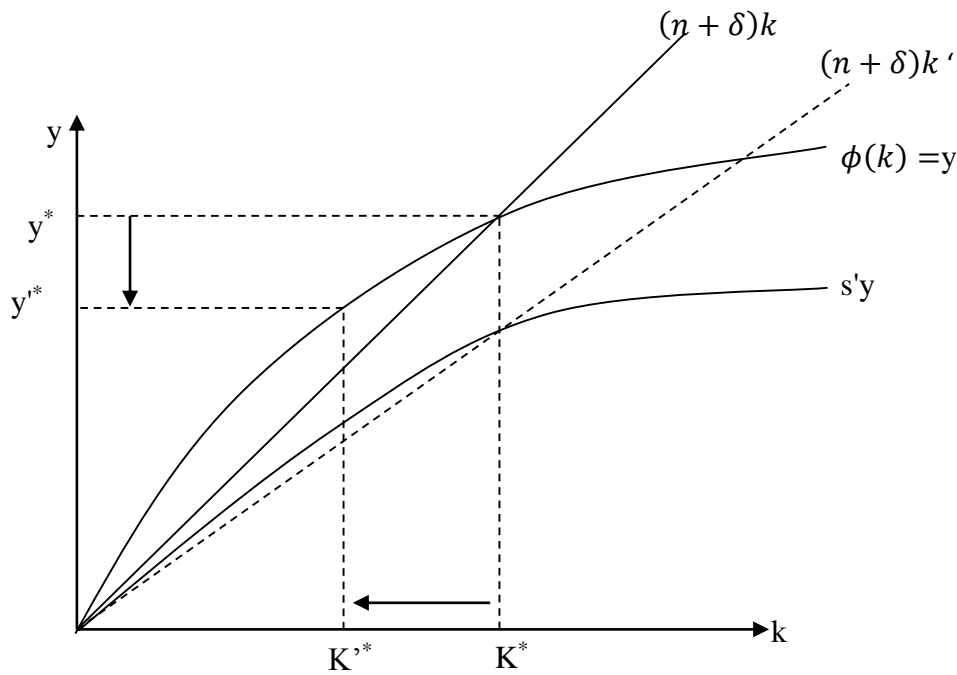
La source : Murat yildizoglu, croissance économique, p .13 .

طبقاً للتمثيل البياني فإن الزيادة في معدل الادخار ستؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من رأس المال من k إلى k^* وزيادة نصيب الفرد من الناتج y إلى y^* وبالتالي ينتقل الاقتصاد من مستوى الحالة المستقرة الأولي عند النقطة c إلى مستوى أعلى للحالة المستقرة عند النقطة c' مع بقاء النمو الإقتصادي عند معدل نمو الحالة المستقرة لكون الناتج الإجمالي ينمو بنفس معدل النمو السكاني $(\Delta Y/Y = \Delta n/n = n)$.

ومنه كلما كان هناك معدلات إدارية كبيرة وبالتالي معدلات إستثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي.

ب- أثر الزيادة في معدل النمو السكاني: الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطاً قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي، أي مقام النسبة K/L وبالتالي زيادة عرض العمل، وأثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحها بالاستعانة بالشكل (10) الموالي¹:

الشكل (10): يوضح أثر زيادة معدل النمو السكاني على y و k وفق نموذج سولو



المصدر: فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص 107.

من الشكل (10) يتضح أن زيادة النمو السكاني (زيادة قوة العمل مع الحفاظ على نفس المستوى الإيدار (الإستثمار) ستوجه الاقتصاد إلى حالة توازن أخرى تتميز بمستوى منخفض من رأس مال الفرد

¹ - Murat yildizoglu, *croissance économique*, op cit, p. 14.

وكذا إنتاج الفرد، وبالتالي سيصبح المجتمع مع مرور الوقت من البلدان الفقيرة. ومنه فالضغوط الديموغرافية ذات تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نموذج سولو بوجود تقدم تقني

إن النموذج السابق لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل (إنتاج) الفرد لا ينمو، ويظل ثابتاً عند الحالة المستقرة - التوازنية- ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام (K, L) فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأنيمة من مختلف تأثيرات التقدم التقني، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي¹:

• التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر "هارود" ونكتب:

$$Y = f(K, AL)$$

• التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر "سولو"

ونكتب:

$$Y = f(AK, L)$$

• التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس" ويأخذ الشكل: $Y = A \cdot f(K, L)$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه

تأخذ دالة الإنتاج الشكل:

$$Y = f(K, AL) = K^{\alpha} \cdot (AL)^{\alpha-1}$$

ويعد التقدم التقني في نموذج "سولو" كمتغير خارجي مستقل عن الظواهر الاقتصادية، يوافق زيادة

$$A \text{ بمعدل ثابت حيث: } g = \frac{\dot{A}}{A}$$

أما (AL)، فتمثل الخدمة الفعلية للعمل أو عدد العمال الأكفاء.

وبنفس الخطوات السابقة المتبعة في النموذج بدون تقدم تقني نقوم ببناء نموذج سولو للنمو المدعوم

بتقدم تقني كمايلي²:

لدنيا تراكم رأس المال لا يتغير ويساوي:

¹-إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 110.

²- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص. 11-12.

$$\dot{k} = sY - \delta K$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^\alpha \cdot (AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^\alpha}{L^\alpha} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y = k^\alpha \cdot A^{1-\alpha}$$

بفرض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} \cdot \tilde{k} = \frac{k}{A}$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^\alpha \cdot A^{1-\alpha}}{A} = k^\alpha \cdot A^{1-1-\alpha} = k^\alpha \cdot A^{-\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^\alpha$$

$$\frac{\tilde{k}}{k} = s \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g)$$

$$\Rightarrow \frac{\tilde{k}}{k} = s \cdot \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

$$\text{لما} \Rightarrow \frac{\tilde{k}}{k} = 0$$

ومنه معادلة رأس المال الفردي تصبح كالآتي:

$$\tilde{k} = \left(\frac{s}{\delta+n+g} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تعبر عن رأس المال الفردي بالنسبة للتقدم التقني في المدى الزمني الطويل، وهي

نفس شكل المعادلة (7) في نموذج سولو بدون تقدم تقني-إذا كان g يساوي صفر-وهي ثابتة بمعنى لا تتغير مع تغير الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة.

كما يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي (دخل الفرد) بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\tilde{y} = \left(\frac{s}{\delta+n+g} \right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة الأخيرة تعطي تفسيراً أكثر للفارق في الغنى والفقير بين مختلف البلدان، وتوضح لنا

أن بعض البلدان غنية ومتطورة ذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو تقدم تقني قوي، والعكس بالنسبة للدول الفقيرة التي يرجع سبب فقرها إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

من النتائج المهمة التي توصل إليها سولو هي فرضية التقارب التي أوضح فيها أن البلدان النامية مؤهلة للنمو بمعدلات أعلى من البلدان الغنية حيث بنيت هذه الفرضية على الاعتبارين التاليين:

الاعتبار الأول: إن التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة.

الاعتبار الثاني: إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي، والذي لا يكون حكرا على أحد فأى بلد يستطيع الاطلاع على مبتكرات العلم، وقادر على تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.

لكن جاءت تجارب النمو الإقتصادي لبعض الدول مخالفة لفرضية التقارب خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية (كوريا - هونغ كونغ - سنغافورة) معدلات عالية جدا أعلى من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية على تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية.

كما يؤخذ على نموذج النيوكلاسيكي للنمو لسولو الإنتقادات التالية:

- يفترض النموذج أن التقدم التقني متغير خارجي وثابت وهذا غير صحيح لأنه لكي تحقق الدول الفقيرة حالة التوازن يجب عليها الزيادة في البحث والتطوير ولو كان التقدم التقني هبة من السماء لا كان سهلا على الدول النامية تحقيق النمو الإقتصادي المرغوب فيه وتلحق بركب الدول المتقدمة.

- تناقص معدل النمو في المدى الطويل، وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي إعتد عليها سولو في بناء نموذجها.

من هذه الإنتقادات التي تعرض لها نموذج سولو جعلت بعض الإقتصاديين الإستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها بنماذج النمو الداخلي، والتي هي موضوع المبحث الموالي.

المبحث الخامس: نماذج النظريات الحديثة في النمو الإقتصادي

بعد فترة طويلة من السبات الذي أصاب حقل نظرية النمو الإقتصادي، عرفت هذه الأخيرة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تجديدا عميقا مع ظهور نظريات النمو الداخلي المنشأ، التي إعتبرت التقدم التكنولوجي مكونا داخليا يتوقف بالأساس على الرصيد المعرفي للمجتمع محل الدراسة، ونظرت إلى الرأسمال نظرة واسعة يشمل رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال المادي المتعارف عليه. ولذا فإن الإستثمار في رأس المال البشري أي زيادة المهارات البشرية من خلال التعليم والتدريب، ما

ينتج عنه من أفكار ومعارف وتكنولوجيات متقدمة ومتجددة يتميز في الواقع بتزايد الغلة ومن ثم يصبح تحقيق معدلات نمو إقتصادي متزايدة بشكل متواصل أمراً مقبولاً ومتوقفاً¹.

أما المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو البحث على تفسير الاختلافات لمعدلات النمو الإقتصادي بين مختلف الدول، ولقد تضمنت فكرة النمو الإقتصادي الداخلي النقاط التالية²:

- اعتبار التقدم التكنولوجي محددًا داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.
- إلغاء فرضية أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنعدم عندما يصبح مخزون رأس المال كبيراً، وهذا ما كانت تتبناه النظرية النيوكلاسيكية للنمو.
- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الإقتصادي باستمرار.
- إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري في التعليم والتدريب ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
- إن حماية حقوق الملكية الفكرية تعتبر حافزاً لنشاطات البحث والتطوير.

ولقد تم عرض هذه النظرية عبر عدة نماذج هي كالاتي:

**المطلب الأول: نموذج بول رومر «التكنولوجيا الداخلية» في النمو الإقتصادي
أولاً-نموذج رومر "1986":**

طرح بول رومر نموذجه البسيط سنة 1986، وهو يعتبر بمثابة نقطة البداية لنظريات النمو الداخلي، لأنه يمثل أول مساهمة نظرية في النمو الداخلي. وقد اعتمد رومر في عمله على العمل الذي قام به "كنيت وأروو" سنة 1962 حول التدريب عن طريق التمرن (التدريب عن طريق الممارسة)، بحيث فرض مايلي³:

¹ - ز علاني محمد، التطوير التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الإقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010-2011، ص. 85.

² - طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص. 120.

³ - نفس المرجع، ص. 122.

- أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، وهذا التأثير الموجب للخبرة إكتسبته المؤسسة مع مرور الوقت وبالتمرن وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الإستثمار¹.
- المعرفة التي تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة (جماعية) تسمح لها بالاندماج في سوق المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى، بمعنى أن إبتكار يجب أن ينشر ويوزع في السوق. وإطلاقا من مفهوم المعرفة عرف رومر نموذجه بالخارجية التكنولوجية الناتجة عن تراكم رأس المال بمفهومه الواسع (رأس المال المادي ورأس المال البشري)².
- وجود إقتصاد تسوده المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات (n) تنتج سلعا متجانسة، وبدالة إنتاج متماثلة بين جميع المؤسسات كالاتي³:

$$Y_{it} = (K_{it})^{(1-a)} (A_t L_{it})^a \dots \dots (1)_{i=1, \dots, n}$$

حيث أن:

Y_{it} : تمثل مخرجات (إنتاج) المؤسسة i في الزمن t .

K_{it}, L_{it} : يمثلان على التوالي كمية العمل والرأس المال المادي المستخدم من طرف المؤسسة i في الزمن t.

A_t : عبارة عن رأس المال البشري (التعليم والمعارف) والذي هو معروف لدى كل مؤسسة بأنه مرتبط بكمية رأس المال المادي، حيث يتراكم داخليا كتابع لرأس المال ليصبح المردود متزايدا بالنسبة للدالة (1)، أي متغير المعرفة تابع لرأس المال كمايلي:

$$A_t = f(K_t)$$

بحيث: A_t يرتفع بزيادة K_t .

حيث تقوم المؤسسة بمراكمة المعرفة المنبثقة عن قيامها بمختلف الإستثمارات وتعكس هذه العملية فكرة التعلم عن طريق الممارسة المأخوذة عن "أروو 1962"، كما تستفيد كل مؤسسة من التعليم المحقق على مستوى المؤسسات الأخرى مثلما تستفيد من التعليم الحاصل داخلها بالضبط، وهذا يبرر أن المعرفة

1- طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص. 122.

2- مرادسي حمزة، مرجع سابق، ص. 57.

3- نفس المرجع، ص. 57.

المتراكمة من طرف مؤسسة معينة هي عبارة عن سلعة عامة تستفيد منها كل المؤسسات المتواجدة في الاقتصاد.

وبذلك فرض رومر أن دالة المعرفة تأخذ الصيغة التالية:

$$A_t = A^{1/\alpha} (\sum_{i=1}^n K_{it}) B \dots (2)$$

توضح المعادلة (2) أن مستوى المعرفة التكنولوجية المشتركة A_t تتناسب إلى مخزون رأس المال المتاح، أما الثابت A يعبر عن قدرة المؤسسة على جذب الوفورات الخارجية الموجبة (معارف جديدة) من خلال استثمارها في الرأس المال المادي.

بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) نجد:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} (A_t L_{it})^\alpha \Rightarrow Y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} (A^{1/\alpha} (\sum_{i=1}^n K_{it})^B L_{it})^\alpha$$

في حالة وجود تماثل بين جميع المؤسسات في رأس المال والعمل وتملك كلها تكنولوجيا متماثلة، ستكون دالة الإنتاج الكلي على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^n K_{it} &= K_t \quad \sum_{i=1}^n L_{it} = L_t \\ Y_{it} &= \sum_{i=1}^n Y_{it} = (\sum_{i=1}^n K_{it})^{1-\alpha} A [(\sum_{i=1}^n K_{it})^B \times \sum_{i=1}^n L_{it}]^\alpha \\ \Rightarrow Y_{it} &= (\sum_{i=1}^n K_{it})^{(1-\alpha+\alpha\beta)} A [\sum_{i=1}^n L_{it}]^\alpha \end{aligned}$$

دالة الإنتاج الكلية

$$\Rightarrow Y_t = A K_t^{(1-\alpha+\alpha\beta)} \cdot (L_t)^\alpha \dots (3)$$

ونستخرج من نموذج رومر العائد الحدي الخاص لرأس المال وذلك باشتقاق المعادلة (01) بالنسبة

لـ K_{it} فنجد:

معادلة العائد الحدي لكل مؤسسة:

$$r_{it} = \frac{\Delta(Y_{it})}{\Delta(K_{it})} = (1 - \alpha)(K_{it})^{-\alpha} (A_t L_{it})^\alpha \dots (4)$$

وبتعويض A_t في معادلة (4) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة برأس المال تعطى كالتالي:

$$\sum_{L=1}^n r_{it} = r_t = (1 - \alpha) A (L_t)^\alpha (K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots (5)$$

وباشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لـ K_t نحصل على العائد الاجتماعي لرأس المال بالصيغة التالية:

$$r_t^* = (1 - \alpha + \alpha\beta) A (L_t)^\alpha (K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots (6)$$

بمقارنة المعادلتين (5) و(6) نجد أن العائد الاجتماعي r_t^* يفوق مجموع العوائد الحدية ال خاصة

وهذا ما يفسر وجود تأثيرات خارجية موجبة (الأثر الخارجي للتكنولوجيا). وإلى هذا المستوى لم نصل

بعد إلى دراسة نموذج للنمو الداخلي، وبناء على المعادلة (3)، وتحت إفتراض أن كمية العمل ثابتة نستنتج أن الناتج (Y_t) ومن ثم النمو الإقتصادي يحدد على أساس رأس المال المادي وبقيمة أسية (1- α) αB ، ومنه نحدد ثلاث حالات ممكنة ل قيم B تؤثر في سير قيم الناتج (Y_t) وهي:

- إذا كانت B أصغر من الواحد في هذه الحالة يكون النمو غائب أو نمو ضعيف جدا.
- إذا كانت B أكبر من الواحد في هذه الحالة يحدث تفجر في معدلات النمو لتكون ذات تأثيرات حادة ومتباعدة وبالتالي لا يمكن إثبات النمو من خلال الملاحظة التجريبية.
- إذا كانت B تساوي واحد في هذه الحالة هناك تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة من أجل تحقيق النمو، كما يحصل في هذه الحالة النمو الذاتي لأن المردودية الحدية لا تكون مرتبطة سواء بمستوى رأس المال الخاص أو الاجتماعي.

بإفتراض أن B تساوي واحد وأن المستهلك عقلاني، فإننا نحصل على معدل النمو الإقتصادي التوازني في إقتصاد لا مركزي كمايلي:

$$g = (1-\alpha)AL^{\alpha}-p$$

P : تمثل معدل التفضيل أو المنفعة الحالية ويكون ثابت وموجب.

مجل القول إن نموذج رومر الأول 1986 بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي (إستثمارات) للمؤسسة بواسطة التعلم بالتمرن (الذاتي)، بحيث أن الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات يضمن إستمرارية النمو على المدى الطويل، كما يبين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي إكتسبت معرفة وإستفادة منها¹.

ثانيا-نموذج رومر "1990":

يصنف نموذج رومر "1990" من نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي، وهو أكثر تقدما من نموذجه الأول، ويسعى رومر في هذا النموذج محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، وفي إطار تقديمه للنموذج إعتبر رومر أن الإقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات أساسية هي:

¹-مرادسي حمزة، مرجع سابق، ص. 59.

القطاع الأول: قطاع البحث

قطاع البحث يجمع بين جزء من رأس المال البشري المتاح في الاقتصاد مع مجموع المعارف الموجودة والمفاسة عن طريق عدد الوحدات من رأس المال المادي التي تم تحويلها لإكتشاف أفكار جديدة لإنتاج سلع جديدة، ويعتمد التطور التكنولوجي على الإكتشافات العلمية التي مصدرها المعرفة، بحيث تتميز هذه المعرفة بخاصية عدم التنافس¹، وتعطى دالة الإنتاج التكنولوجي في قطاع البحث بالصيغة التالية²:

$$A^* = BH_A A \dots (1)$$

A^* : التغير في كمية مخزون المعارف

B : ثابت موجب يعبر عن فعالية نشاط البحث.

H_A : جزء من رأس المال البشري المستخدم في قطاع البحث.

A : مخزون المعرفة المتاح في قطاع البحث.

وتنص المعادلة (1) على ضرورة التفاعل بين رأس المال البشري ومخزون المعارف والتكنولوجيا المتاحة من أجل إبتكار أفكار وتكنولوجيا جديدة، كما تعتبر المعادلة (1) أهم ما جاء به رومر، فهي تصف الآلية التي يتم بها إنتاج الأفكار والمعارف العلمية الجديدة التي ينتج عن تطبيقها تطور تقني وهذا ما إفتقد في نموذج رومر الأول سنة 1986.

من خلال المعادلة (1) يمكن كتابة مايلي: $BH_A = \frac{A^*}{A} g_A$ التي تعبر عن معدل نمو مخزون المعارف والإبتكارات g_A الذي يمثل بدالة تابعة لحجم رأس المال البشري H_A ومدى فعالية نشاط البحث B . كما أن الإنتاجية الحدية للباحثين تعتمد على مخزون المعرفة المتاحة للباحث، بحيث كلما كان المخزون معتبرا زادت الإنتاجية الحدية للباحثين، وهذا ما جعل A تنمو بدون توقف.

القطاع الثاني: قطاع السلع الرأسمالية (الوسيط)

يتمثل هذا القطاع في مجموعة من المؤسسات التي تشتري التكنولوجيا من القطاع الأول على شكل خطط جديدة للتصنيع وذلك لإنتاج السلع الرأسمالية والتي بدورها تستعمل في إنتاج السلع النهائية، ويتميز

1- فريديريك م. شرر، مرجع سابق، ص. 55.

2- طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص. 127.

هذا القطاع بالمنافسة الإحتكارية لأن جزء من الأرباح تعود للباحثين وهو ما يسمى بملكية براءة الإختراع، وهذا ما يحفز قطاع البحث لزيادة الإكتشافات العلمية.

القطاع الثالث: قطاع السلع النهائية

يتشكل هذا القطاع من عدد كبير من الشركات المنتجة للسلع النهائية والتي تعتبر سلعا متجانسة، وتستعمل هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية رأس المال المادي المتمثل في السلع الرأسمالية المنتجة في القطاع الثاني، الرأس المال البشري وتكون دالة إنتاج هذا القطاع على النحو التالي:

$$y = L_y^\alpha L_A^B A(\bar{x})^{(1-\alpha-B)}$$

حيث: L_A, L_Y : يمثلان كمية الرأس المال البشري والمادي الموجود في قطاع السلع النهائية

وقطاع البحث على التوالي (الرأس المال البشري يوزع بين قطاع البحث وقطاع السلع النهائية).

إن حل نموذج رومر يكمن في كيفية تخصيص الرأس المال البشري ما بين أنشطة البحث وإنتاج السلع النهائية، حيث يكون النمو مرتفعا كلما زاد رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير وارتفعت فعاليته، وبالتالي نستنتج أن تراكم المعرفة الفنية هو محرك النمو الإقتصادي في النموذج، وأن الإقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأسماله البشري للبحث يتجه لتحقيق نمو مرتفع على المدى الطويل مقارنة بغيره من الإقتصاديات، وهذا ما يدل على ان نموذج رومر هو أحد الصيغ التي تؤدي إلى النمو الداخلي أو الذاتي لأن قيمة الإنتاج Y تحدد داخليا وعلى أساس التطور التكنولوجي الذي يعتمد على كمية الرأس المال البشري المخصص لأنشطة البحث (تأهيل العنصر البشري يضمن إستمرار النمو في المدى البعيد ويحسن الأداء الإقتصادي للبلد)¹.

المطلب الثاني: نموذج روبرت لوكاس" دور الرأس المال البشري" في النمو الإقتصادي 1988

يعتبر نموذج لوكاس من بين أهم نماذج النمو الداخلي التي إهتمت بالرأس المال البشري، حيث إعتبر لوكاس رأس المال البشري أهم مفسر لمعدلات النمو المتزايدة في الدول المتقدمة، وخاصة مع إقتراب هذه الأخيرة من الإستغلال الكامل لرأس المال المادي. كما يرفض لوكاس فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري وإعتبر على أنه العكس من رأس المال المادي، يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا من تناقصها، مما يسمح بإستمرار

1- مرادسي حمزة، مرجع سابق، ص. 63-64.

النمو الإقتصادي دون توقف¹، وقد إعتبر لوكاس أن الإختلافات في معدلات النمو بين البلدان يرجع إلى الإختلافات في مستوى تراكم رأس المال البشري بينها².

وينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة إقتصاديا و المندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، وإنما كذلك إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء (خاصة في الدول النامية)³. ويعتمد نموذج لوكاس على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيمايلي⁴:

- يعتبر لوكاس أن الإقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهما مكرس في إنتاج السلع والخدمات إنطلاقا من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول.
- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن إختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع الأفراد متماثلين في المستوى التعليمي.
- تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية:

$$h^* = Bh(1-u)$$

حيث:

h^* : مخزون رأس المال البشري

h : رأس المال البشري (الفردية)

u : هو الوقت المسخر للعمل

$(1-u)$: الوقت المسخر للحصول على المعارف.

B : هو مقدار الفعالية.

¹-فريدريك شرر، مرجع سابق، ص. 55.

²- Philippe Aghion، Peter Howitt، **Théorie de la croissance endogène**، Traduit par Fabrice Mazerolle، dunod، Paris، 2000، p.354.

³-إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 140.

⁴- Philippe Aghion، Peter Howitt، op.cit، pp.355-356

- دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس وهي على الشكل التالي¹:

$$Y = K^B(hL)^{1-B}$$

من معادلة دالة الإنتاج نلاحظ أن نموذج لوكاس يجتمع كثيراً في بعض الخصائص مع نموذج سولو وذلك في حالة إذا ما استبدلنا h مكان A ، حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج لوكاس نفس الدور الذي يلعبه التقدم التقني في نموذج سولو، لكن لوكاس يقدم تفسيراً لنمو رأس المال البشري في نموده وذلك على عكس سولو الذي إعتبر A ثابت. فتفسيره في نموذج لوكاس هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1-u)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي ويحدث العكس في حالة إهمال التكوين والتعليم².

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود إختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى إختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم والتدريب، فنجد أن دول المتقدمة تمتاز بمعدلات تنمية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول النامية تمتاز بمعدلات تنمية ضعيفة وذلك لعدم إهتمامها أو إهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم- تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الإقتصادي³.

وحسب لوكاس أنه حتى يتولد نمو ذاتي(داخلي) يرتكز على رأس المال البشري، فإنه يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري (المخصص للتكوين والإعداد) ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق⁴.

المطلب الثالث: نموذج روبرت بارو" دور القطاع العام" في النمو ال اقتصادي 1990

على عكس النموذج النيوكلاسيكي الذي لم يولي لدور الدولة أية أهمية في عملية النمو الإقتصادي، فإن نظريات النمو الداخلي أبرزت الدور الكبير الذي تلعبه الدولة من خلال إستثماراتها في البنى التحتية، التي تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص.

1- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص. 16.

2- نفس المرجع، ص. 16.

3- كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، 2012-2013، ص. 55.

4- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص. 142.

إذ أوضح "روبرت بارو" في مقال نشره سنة 1990 إلى أن البنى التحتية من خلال تسهيلها لنشاط القطاع الخاص، تعد بذلك عاملا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات التجريبية والتي أبرزت الأثر الإيجابي لتدخل الدولة في الاقتصاد من خلال إستثماراتها في البنى التحتية¹. وإنطلق بارو من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات الموجهة للبنى التحتية مثل بناء طريق سريع أو خلق طريق للسكة الحديدية أو شبكة للاتصالات تجعل النشاط الإنتاجي الخاص أكثر فاعلية². في نموذج، يعتبر بارو أن هذه النفقات (G) هي عبارة عن إستثمار في سلعة إجتماعية (قابلة للإستعمال من طرف جميع أفراد المجتمع)، وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كمايلي³:

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

حيث:

α : محصور بين الصفر والواحد

L_i, K_i, Y_i : هي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل على التوالي للمؤسسة (i).

A: مستوى التقدم التكنولوجي.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = A K^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

ويقول بارو أن تمويل النفقات العامة G يتم عن طريق ضريبة ثابتة بمعدل t تفرضها الدولة على

كل الدخول من أجل إنتاج هذا النوع من السلع $T = tY$ وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T = G$.

بالنسبة لبارو النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين، الأول هو أن رأس المال العام يجعل الرأس

المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل، أما الثاني فهو

تأثير مصدر تمويل النفقات العمومية وهي الضريبة بحيث لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص،

لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءا من دخلها⁴.

¹ - Jean – Paul Tsasa V. Kimbambu, **DERIVATION DU Modèle BASIQUE de BARRO Approche par l'optimisation dynamique non stochastique**, Laboratoire d'Analyse – Recherche en Economie Quantitative, Vol. 1 – Num. 005, Mars 2012, p p.24-25.

² -Denise Flouzat· Christian de Boissieu· **Economie contemporaine-croissance· mondialisation et stratégies économiques**-8° Edition· presses universitaire de France· Paris,2006· p. 70.

³ - Katheline Schubert, **Analyse macro-économique**, éditions la découverte&Syros, Paris,2000,p. 403.

⁴ - Katheline Schubert, op cit ,p. 403.

ويتم تكوين نموذج بارو بإدخال متغير النفقات العمومية G في دالة الإنتاج كمايلي¹:

$$Y = A K^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots(1)$$

يكون تدخل الدولة هنا عن طريق النفقات العمومية والاقطاعات الجبائية، والتوازن في سوق السلع

والخدمات يكون كالآتي:

$$Y = C + I + G = C + K + \delta K + G$$

بما أن الضرائب (T) تقتطع من الدخل فإن: $T = tY$

بما أن النفقات تمول من الضرائب فإن: $G = T = tY$

عليه فإن الدخل المتاح يساوي: $Y_d = (1-t)Y$

لدينا كذلك الاستهلاك يساوي: $C = (1-s)Y_d$

بالتالي تصبح معادلة التوازن على الشكل التالي:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + K + \delta K + tY$$

$$Y = (1-s+st)Y + K + \delta K$$

$$S(1-t) = K + \delta K \dots\dots(2)$$

بتعويض $G = T = tY$ في المعادلة(1) نجد:

$$Y = A K^{\alpha} L^{1-\alpha} tY^{1-\alpha}$$

يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y = t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

وعليه فإن معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو

الاقتصادي يعطى بالصيغة التالية:

$$\frac{\delta \left(\frac{k}{k} \right)}{\delta t} = 0 \Leftrightarrow \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{(1-\alpha)}{\alpha(1-t)} t^{\frac{(1-\alpha)}{\alpha-1}} \right]$$

$$S A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\tau = \left[\frac{(1-\alpha)}{\alpha} \right] (1 - \tau)$$

$$t_{\alpha} = (1 - \alpha)(1 - \tau)$$

$$\tau^* = (1 - \alpha)$$

1- طاوش قنيسي، مرجع سابق، ص. 129-130.

منه يجب على الدولة لتعظم نموه الإقتصادي أن تنفق جزءا من دخلها على البنية التحتية وذلك

بالصيغة التالية:

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^* = r^* = (1-\alpha)$$

كان هدف هذا النموذج نمذجة العلاقة بين النفقات العمومية المنتجة والنمو الإقتصادي في المدى

الطويل بحيث تضمن دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التأثيرات الخارجية لتحقيق

النمو الأمثل الذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص.

خاتمة الفصل الثاني:

إن لدراسة النمو الإقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الإقتصادي لأي دولة، إذ أن نمو الناتج الوطني الحقيقي هو مقياس يعبر عن الزيادة في إنتاج الدولة من السلع والخدمات المختلفة، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الإقتصادي، ولقد هدفت نظرية النمو الإقتصادي إلى البحث عن عوامل النمو الإقتصادي ومرت بذلك بمرحلتين، المرحلة الأولى ما قبل النظرية الكينزية حيث كان الإعتماد فيها على التحليل النظري لعوامل النمو الإقتصادي، ولم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الإقتصادي بشكل كمي وفي هذه المرحلة نجد أفكار المدرسة الكلاسيكية في آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردوا ومالتوس، الذين كانت أعمالهم توحى بأن النمو الإقتصادي يعتمد على التراكم الرأسمالي وأنه محدود في الأجل الطويل، ونجد كذلك أفكار شومبيتر الذي أعطى أهمية كبيرة للمنظم والابتكارات في عملية النمو الإقتصادي بالإضافة إلى آراء كينز. أما المرحلة الثانية ما بعد كينز بدأت المحاولات في بناء النماذج الإقتصادية ومن أبرز هذه النماذج الكمية نموذج هارود ودومار، الذي ركز كثيرا على الوضع المتوازن للإقتصاد، حيث ربط إستمرار النمو الإقتصادي بكل من معدل الإذخار ومعامل رأس المال للناتج، لكن أفكار هذين الإقتصاديين إنتقدت بشدة من طرف روبرت سولو الذي قدم نموذجا للنمو الإقتصادي يعتبر من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي، وذلك بإدخاله عامل التكنولوجيا في نموده وإعتباره متغيرا خارجيا لا يمكن تفسيره، وهذا ما أدى إلى ظهور أفكار جديدة في النمو الإقتصادي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين كونت نظرية النمو الداخلي التي إعتبرت العامل التكنولوجي متغير داخلي يمكن تفسيره، وقدمت العديد من النماذج تفسر النمو الإقتصادي على المدى الطويل، وكيفية المحافظة عليه من خلال إهتمامها بالجانب التعليمي لتنمية الرأس المال البشري الذي يعزز النمو الإقتصادي، ومن أهم نماذج النمو الداخلي نموذج بول رومر ونموذج لوكاس اللذين حاولا تفسير مصادر التطور التقني والتخلص من فكرة تناقص العوائد الحدية التي كانت من أهم إفتراضات النموذج النيوكلاسيكي "نموذج روبرت سولو"، كذلك نجد أعمال روبرت بارو الذي أدخل دور القطاع العام في تعزيز النمو الإقتصادي.

الفصل الثالث:

العلاقة بين التضخم والنمو

الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

مع دراسات تجريبية حولها

تمهيد:

إن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي واحدة من أهم الخلافات الاقتصادية الكلية، بين خبراء وإقتصاديين وصانعي السياسة الكلية والنقدية وفي كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، على وجه التحديد مسألة ما إذا كان التضخم مفيدا للنمو الاقتصادي أو ضارا له، لأن هذا الأمر ولد نقاشا وجدلا كبير نظريا وتجريبيا.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع يوجد عدد كبير من النماذج النظرية في أدب الإقتصاد الكلي تحلل أثر التضخم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وفي هذا السياق يمكننا أن نميز عدة آراء متضاربة حول العلاقة بين المتغيرين، بعض النظريات ترى أنه لا يوجد أثر للتضخم على النمو الاقتصادي (النقود هي حيادية)، على سبيل المثال تحليل سيدروسكي (Sidrauski) 1967، أما توبين (Tobin) 1965 فيرى أن النقود هي بديلة لرأس المال (التضخم يدفع الأفراد إلى إحلال النقود ذات العائد المنخفض بأصول مدرة لعائد أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كثافة رأس المال ويعزز النمو الاقتصادي)، وبالتالي التضخم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وبالمقابل نجد تحليل ستوكمان (Stock man) 1981 الذي يعرف بالأثر المضاد لتوبين، في نمودجه النقود مكلمة لرأس المال وبذلك التضخم يولد أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

كما أسفر كذلك الإستعراض التجريبي للعلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في العديد من الدول على نتائج مختلفة.

ولتوضيح مختلف الآراء النظرية والتجريبية بين التضخم والنمو الإقتصادي في هذا الفصل، تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: إستعراض بعض الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: علاقة التضخم ببعض المتغيرات النقدية

المبحث الأول: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

في هذا المبحث نعرض آراء مختلف النظريات الاقتصادية والمفكرين الإقتصاديين حول العلاقة

بين التضخم والنمو الاقتصادي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تفسير التجاريين للعلاقة تضخم-نمو إقتصادي

كان الرأي التجاري سائداً من عام 1650 إلى غاية 1776 العام الذي نشر فيه آدم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم". هذه الفترة كانت بمثابة عهد التتوير لبريطانيا حيث حققت نمواً اقتصادياً سريعاً استند إلى حد كبير على التجارة والتبادل التجاري. ووفقاً للتجارين "فائض التصدير" هو مصدر للنمو الاقتصادي، في حين اعتبروا العجز في ميزان المدفوعات كعامل سلبي على النمو، وبالتالي من أجل الحصول على فائض التصدير يتم تثبيط الواردات وتشجيع الصادرات حتى يمكن تأمين النمو الاقتصادي. استخدمت المعادن الثمينة (ذهب، فضة) من المال في معظم أماكن العالم، وفي ظل عهد التتوير حققت بريطانيا تراكمات كبيرة من السبائك الذهبية والقطع النقدية، وهذه الكمية الكبيرة من المعادن الثمينة التي دخلت إلى أسواق بريطانيا نتيجة لفائض التصدير أدت إلى زيادة في مستوى الأسعار¹.

كان ريتشارد كانتيلون من أحد المفكرين التجاريين الذي أشار إلى الآثار التي تترتب على ارتفاع الأسعار في العلاقة بين البلد الذي ترتفع فيه الأسعار لزيادة كمية النقود والبلاد الأخرى، فهو يذكر بأن ارتفاع الأسعار لا بد أن يعوق حركة التصدير إلى العالم الخارجي مما يؤدي إلى انكماش الفائض أو زواله. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار وارتفاع الدخل النقدي للأفراد لا بد أن يؤدي إلى زيادة الاستيراد من الخارج ويترتب على ذلك خروج المعدن النفيس وانخفاض الأثمان وانكماش الدخل ثم البطالة وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي².

كما أشار كذلك ويليام بيتي الآثار السلبية لارتفاع تدفق المعادن الثمينة في بلد معين، حيث أقر أن زيادة تدفق المعادن الثمينة يسبب التضخم مما يقلل بدوره من النمو الاقتصادي للبلد، لكون التضخم يقلل من القدرة التنافسية للدولة. إذا حسب الرأي التجاري التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

¹ -Pentecost, E.J., **macroeconomics: an open economy approach**, 1erEdition, Macmillan press ltd, New York, 2000, pp. 3-6.

Et Abis getachew Makuria, **the relationship between inflation and economic growth in Ethiopia**, university of South Africa, November 2013, pp.16-17.

² - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص. 101.

المطلب الثاني: تفسير النظرية الكلاسيكية للعلاقة تضخم-نمو إقتصادي

يعتبر نشر كتاب "ثروة الأمم" في عام 1776 لأدم سميث مولدا للفكر الكلاسيكي حيث كان هذا التفكير سائدا إلى غاية صدور كتاب جون ما ينرد كينز عام 1936 "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" الذي ناقض فيه الأفكار الكلاسيكية. في معتقدات الكلاسيك أن مخرجات الاقتصاد أي الناتج "y" لا يتم تحديدها عن طريق خلق النقود، بل من قبل وظيفة الإنتاج في المدى القصير، حيث وظيفة الإنتاج يتم التعبير عنها بالعوامل التالية كما في المعادلة الموالية:

$$F = Y(T.K.L)$$

حيث:

Y : الناتج أو مخرجات الاقتصاد.

K : رأس المال.

L : قوة العمل.

T : الأرض.

وفقا لهذه المعادلة الناتج يتحدد من خلال تفاعل هذه العوامل، وبالتالي النمو الاقتصادي يتحدد من خلال عوامل حقيقية، كما أشار آدم سميث أن أهم عامل مؤثر في النمو هو الادخار وبالتالي الاستثمار باعتبار كل ادخار يحول إلى استثمار¹.

كذلك من افتراضات "النظرية الكمية للنقود"، والتي تنص على ألا يكون للنقود على المدى الطويل تأثير على المتغيرات الحقيقية، ولكن تضغط على المستوى العام للأسعار ويتم التعبير عن هاته المعادلة:

$$Y.P = V.M$$

حيث:

M: عرض النقود.

V: سرعة دوران النقود في الاقتصاد.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: الناتج القومي.

¹ -Fikirte Tsegaye Mamo, **Economic growth and Inflation Apanel data analysis**, Sodertorns University, 2012, p.15.

حيث V ثابتة، وفي ظل افتراض التشغيل الكامل للموارد، فإن زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة في كمية النقود المتداولة بين الأعوان الاقتصاديين (منتجين ومستهلكين) دون أي تأثير على مستوى الإنتاج، وارتفاع كمية النقود بين الأعوان الاقتصاديين يزيد من الطلب على السلع والخدمات المنتجة في ظل التشغيل الكامل وهذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

على الرغم من عدم وجود نص للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بشكل واضح في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، بمعنى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال عوامل حقيقية فقط، إلا أنه أشار العديد من إقتصادي الكلاسيك أنه توجد ضمناً علاقة عكسية بين المتغيرين¹.

إذا وفقاً لمنظري النظرية الكمية في صورتها البسيطة، ينظرون للنقود على أنها متغير حيادي، فرغم ارتفاعها أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار، إلا أنها تؤثر على مستوى النمو، لأن هذا الأخير حسبهم مرتبط بعوامل حقيقية لا علاقة للنقود به مثل: الادخار، حجم الاستثمار، اليد العاملة، توفر التقنية المتطورة...إلخ.

المطلب الثالث: تفسير النظرية الكينزية للعلاقة: تضخم-نمو اقتصادي

يتألف النموذج الكينزي التقليدي من مجموع منحنيات الطلب (AD) ومجموع منحنيات العرض (AS) والذي يوضح بجدارة علاقة التضخم (مستوى الأسعار) بالنمو الاقتصادي (الناتج). ووفقاً لهذا النموذج، في الأجل القصير منحنيات العرض الكلي تكون منحدره للأعلى لما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل للموارد، فإن التغيرات في جانب الطلب سوف تؤثر على الأسعار والإنتاج معاً، ولكن لما يكون منحنى العرض الكلي رأسياً في حالة التشغيل الكامل للموارد، فإن التغيرات في جانب الطلب تؤثر على الأسعار فقط.

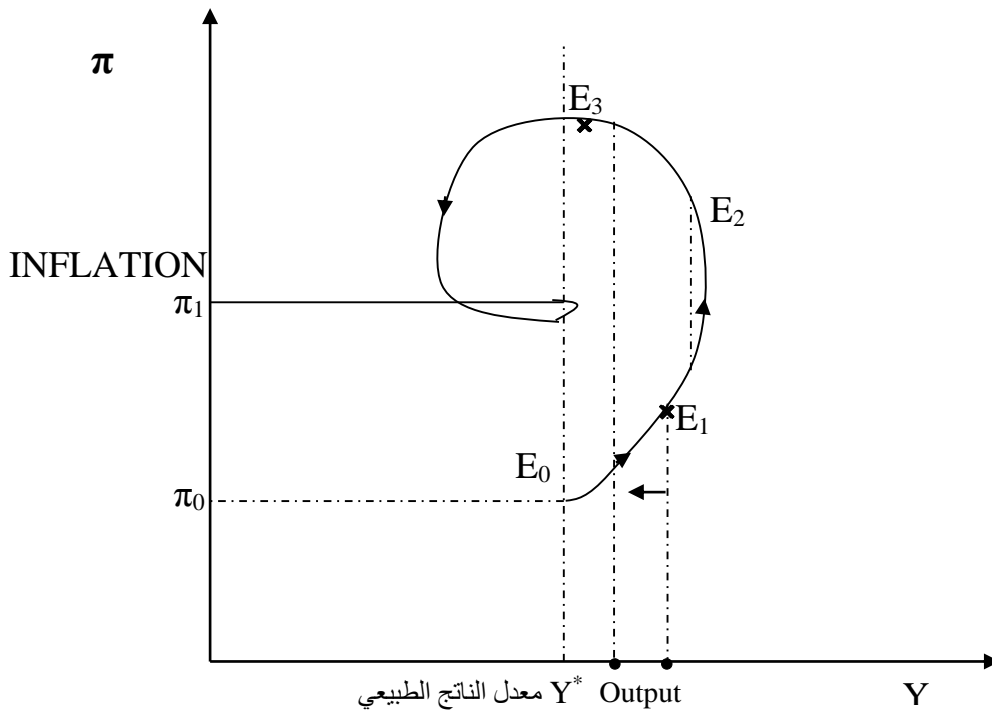
كما وضح كينز أن هناك العديد من العوامل التي تدفع معدل التضخم ومستوى الإنتاج في المدى القصير وتتمثل في: التوقعات، قوة العمل، أسعار عوامل الإنتاج الأخرى، السياسة النقدية والمالية، كل هاته العوامل لها صدمة على الحالة المستقرة التي يفترض أن يكون فيها الاقتصاد متوازناً.

إن التكيف الحيوي لمنحنيات الطلب والعرض الكليين في الأجل القصير يخلص بنا إلى الشكل الموالي²:

¹ - Abis getachew Makuria, op, cit, p.19.

² - Vikesh Gokal, Subrina Hanif, **Relationship between inflation and economic growth**, Economics Department Reserve Bank of Fiji Suva Fiji, Working Paper 2004/04, December 2004, pp.6-8.

الشكل (11): يوضح النموذج الكينزي في تفسير العلاقة تضخم-نمو اقتصادي.



Source: Vikesh Gokal, Subrina Hanif, Relationship between inflation and economic growth, Working Paper 2004/04, p.6-8.

من الشكل (11) يتضح مايلي:

أولاً: هناك علاقة ايجابية أولية بين الناتج (النمو) والتضخم تتضح من خلال حركة النقطة E_0 إلى E_1 . كما في الشكل (A) أعلاه. ويحدث هذا عادة بسبب مشكلة تضارب الوقت، ووفقاً لهذا المفهوم يشعر المنتجين بأن أسعار منتجاتهم زادت في حين أن منتجات الآخرين تعمل في نفس مستوى الأسعار، ولكن في الواقع الأسعار ارتفعت عموماً، وبالتالي فإن المنتج ينتج أكثر ويستمر الإنتاج في الزيادة والارتفاع. ثانياً: في الوقت الذي يقل فيه الناتج النهائي ومعدل التضخم يزداد، وذلك من خلال انتقال النقطة E_2 إلى E_3 ، وهنا العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تكون سلبية، كما ثبت هذا في الأدب الاقتصادي التجريبي، وتدعى الظاهرة التي يرتفع فيها معدل التضخم مع انخفاض الناتج بالركود التضخمي. ثالثاً: الاقتصاد لا ينتقل مباشرة إلى ارتفاع معدل التضخم، ولكن يتبع المسار الانتقالي ابتداءً من النقطة E_3 يرتفع ثم ينخفض بعد ذلك ويستقر عند أي مستوى، والناتج يجب أن يساوي المعدل الطبيعي (y^*) معناه التضخم يستمر في الارتفاع ولكن لا يستمر طويلاً فسوف ينخفض عند مستوى لما يكون الناتج مساوياً لمعدله الطبيعي.

في النموذج الكينزي هناك سلسلة قصيرة من التبادلات بين الإنتاج والتضخم ولكن هذه التبادلات ليست دائمة، لذلك التضخم يبقى مستقرا عند أي مستوى، والنتائج يكون مساو لمعدله الطبيعي (y^*).

المطلب الرابع: تفسير النقديين للعلاقة تضخم-نمو اقتصادي

كما أشرنا سابقا في الفصل الأول أن النظرية النقدية جاءت لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية النقدية، ولكن في صورة جديدة، ويعتبر ملتون فريدمان أول من صاغ مصطلح النظرية النقدية التي ارتكز تحليلها على المدى الطويل دون المدى القصير.

بشأن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فسرها النقديين من خلال منحنى فليبيس كمايلي:

لاقتصاد ما عند المعدل الطبيعي للبطالة (صفر تضخم، صفر بطالة)، إذا ما أرادت السلطات النقدية الحد من البطالة بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة المعروض من النقود، فتزداد أجور العمال وهذا ما يحفزهم على زيادة المعروض من العمالة وبالتالي ارتفاع الإنتاجية، ومع ذلك يبقى هذا الوضع في المدى القصير فقط، ولكن عندما يكتشف العمال أن زيادة الأجور ليست بالقيمة الحقيقية ولكن من حيث القيمة الاسمية، ويدركون أن الأجر الحقيقي لم يتغير (أو ينخفض)، فيقل عرضهم للعمل، وبالتالي يمكن رفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال سياسة نقدية توسعية، دون المدى الطويل، الذي يتم فيه تعديل العمال توقعاتهم وبالتالي لن يتأثر النمو الاقتصادي ولكن سوف يتغير مستوى الأسعار، بمعنى أنه على المدى الطويل السياسة النقدية التوسعية لن يكون لها أي تأثير حقيقي باستثناء زيادة الأسعار العامة، وبالتالي لا توجد علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل¹.

منحنى فيليبيس ونظرية التسارع²:

تحدى أنصار نظرية تسارع التضخم بقوة فكرة علاقة المفاضلة المستمرة بين معدلي التضخم والبطالة، وقد بينت هذه النظرية بأن المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي، لذلك تم إدخال في تحليل منحنى فيليبيس متغير يمثل توقعات الأسعار "التضخم المتوقع".

إن إدخال متغير التضخم المتوقع، يعكس الفرضية بأن التوقعات تكون مدخلة بالكامل في تغيرات معدل التضخم الفعلي، وأن هناك غياب للخداع النقدي فالأفراد يكونون مهتمين بالقوة الشرائية الحقيقية

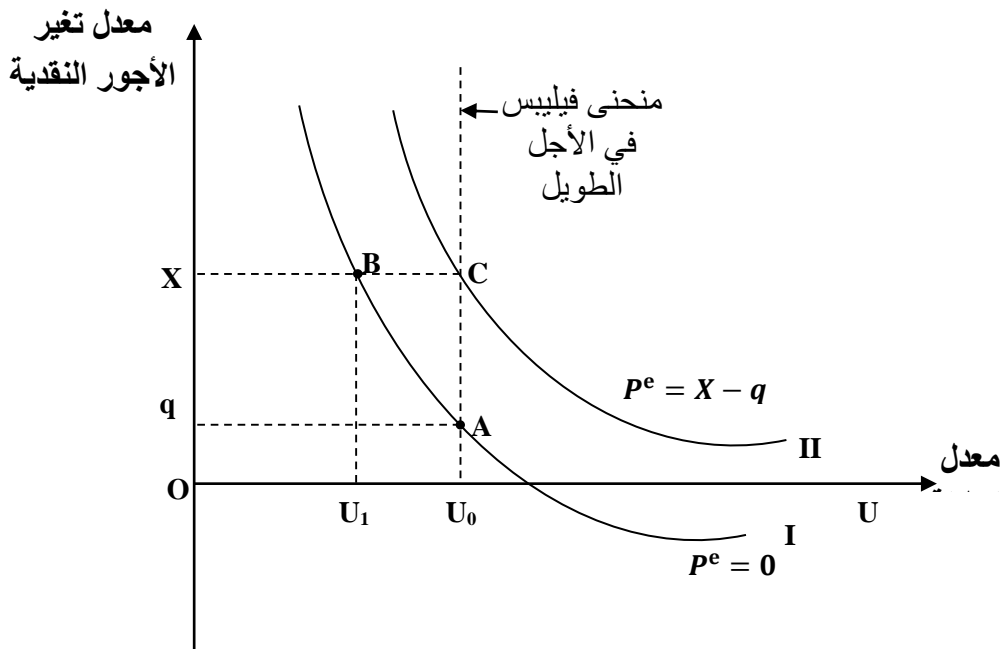
¹ - Abis getachew Makuria، op، cit، p.22.

² - سعيد هتهات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص ص. 81-82.

المتوقعة للنقود التي يدفعونها ويحصلون عليها، وهي تلك التي تأخذ التضخم المتوقع بالحسبان، وهو ما يعني الغياب التام لعنصر المفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، لما تكون التوقعات محققة تماما، فإن المحرك الوحيد لمنحنى فيليبس من وضعية توازن لوضعية أخرى هو متغير التضخم المتوقع، وهذا ما يعكس النظرية التي كانت سائدة في بداية السبعينات من القرن 20، ويدعي أنصار نظرية التسارع التضخمي، بأن التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجئ المنتجين بارتفاع أسعار سلعهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف وبهذا يعتمدون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، هذا يتحقق في المدى القصير. ولكن عندما يكون التضخم متوقعا، يعني ذلك أن معدل البطالة قد أصبح عند مستواه الطبيعي، ومنه لن تكون هناك مبادلة بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، ويكون منحنى فيليبس رأسيا عموديا وهو الذي يتعارض مع منحنى فيليبس الأصلي، ومنه ارتفاع الأسعار لن يكون له تأثير على الجانب الحقيقي.

ويمكن توضيح تحليل النقديين لمنحنى فيليبس من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (12): منحنى فيليبس في الأجل الطويل



المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، ص.

ونفس الشكل السابق كمايلي¹:

في البداية نفترض أن منحنى فيليبس الأصلي كان هو المنحنى (I) أو ($P^e=0$) وأن النقطة A كانت تمثل نقطة التوازن، حيث كان عندها المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر، وأن معدل الأجر النقدي ومعدل الأجر الحقيقي يتزايدان بنفس معدل زيادة الإنتاجية (Oq)، كما أن معدل البطالة في الاقتصاد القومي يساوي OU_0 وهو المعدل الطبيعي.

إذا افترضنا أن توسعا اقتصاديا قد حدث في الاقتصاد القومي، وأدى إلى خفض معدل البطالة إلى المستوى OU_1 ، وفي مثل هذه الحالة فإن حالة الرواج وانخفاض معدل البطالة سيدفعان رجال الأعمال إلى التسابق لتوظيف عمالة إضافية أكثر، وإلى تشغيل طاقتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى OX ، وبذلك يكون الاقتصاد القومي قد تحرك على منحنى فيليبس القصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة هي B، ونظرا لأن الأجور تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية، فإن ذلك يؤدي آجلا أم عاجلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ونفترض أن هذا المستوى سوف يرتفع بمعدل $(X-q)$ كنسبة مئوية في السنة، هنا نجد أن منحنى فيليبس القديم (I) لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد القومي، وعندما تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد، فإن هذا المنحنى سوف ينتقل بكامله إلى الأعلى إذا حدثت مثل هذه التوقعات ويكون لدينا منحنى فيليبس جديد (II) ($P^e=X-q$)، لكن هذا المنحنى لا يمثل وضعاً مستقراً، حيث إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد القومي أقل من معدل البطالة الطبيعي فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من OX وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم، ما دام هذا المعدل المتوقع للتضخم سيتغير فإن منحنى فيليبس سيواصل تغييره بالانتقال إلى الأعلى، ولن نستطيع الوصول إلى نقطة التوازن ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى القديم أي إلى OU_0 ، عندها يتساوى المعدل المتوقع للتضخم مع معدل التضخم الفعلي وهو ما توضحه النقطة C، التي تمثل الوضع التوازني الجديد وفيها يكون منحنى فيليبس رأسياً.

1- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة الكتب الثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 226، أكتوبر 1998. ص 370-372.

إن المعدل الطبيعي للبطالة المحدد عند المستوى OU_0 هو المعدل الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلا، مما يعني أنه لا توجد ضغوط لأعلى أو لأسفل على معدل التضخم، ويدعى معدل البطالة الطبيعي بالمعدل البطالة غير تضخمي.

إذا حسب النقديين العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تتجسد كمايلي:

- لما يكون التضخم غير متوقع، علاقة ايجابية بين التضخم والنمو وهذا في المدى القصير فقط (التضخم المتوقع أقل من التضخم الفعلي).
- أما على المدى الطويل لما يكون التضخم متوقعا، لن تكون هناك مفاضلة بين التضخم والنمو (التضخم المتوقع يتوافق مع التضخم الفعلي).

المطلب الخامس: التفسير النيوكلاسيكي والنيوكينزي للعلاقة تضخم-نمو

أولا-تفسير سولو وسوان (Swan and Solow) 1956:

رأى كل من سولو وسوان عام 1956 في نموذجهما للنمو أن التقدم التكنولوجي كعامل أساسي في تفسير النمو على المدى الطويل وأن مستوى التغيير التكنولوجي يتحدد خارجيا، وهو مستقل عن عوامل أخرى بما في ذلك التضخم. ومنه النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك مدفوع بواسطة التقدم التكنولوجي (معداة خارجية) وليس بتغير في معدل التضخم¹.

ثانيا-تفسير مندل(Mundell)1963:

كان أول واحد من وضح الآلية المتعلقة بالتضخم ونمو الناتج، ووفقا لنموذج مندل، زيادة معدل التضخم أو توقعات التضخم على الفور يقلل من أموال الأفراد، وهذا في إطار فرضية أن معدل العائد على الرصيد النقدي الحقيقي للفرد ينخفض بإرتفاع معدل التضخم. والأفراد من أجل الحفاظ على أموالهم وزيادة تراكمها يحولها إلى أصول زادت أسعارها، مما يدفع إلى المزيد من تراكم رأس المال ونمو الناتج أسرع².

كان مندل في 1963 أول من أظهر أن معدل التضخم المتوقع له تأثير اقتصادي حقيقي باستخدام المنحنيات IS-LM، ويقول إن معدل الفائدة يرتفع بنسبة أقل من معدل التضخم، وبالتالي أن معدل الفائدة الحقيقي ينخفض خلال التضخم. ويفترض أن الاستثمار الحقيقي يعتمد على معدل الفائدة الحقيقي والإدخار

¹ – kanchan data· chandan kumar· **Relationship between Inflation and Economic Growth in Malaysia -An econometric review**· International conference on economics and Finance research IPEDR vol .4, 2011, p. 416.

² - Vikesh Gokal, Subrina Hanif, op, cit, p. 10.

الحقيقي للأرصدة الحقيقية، وأن التضخم يقلل من أرصدة النقدية الحقيقية مما يؤدي إلى إنخفاض في الثروة، وهذا بدوره يحفز على زيادة الادخار من أجل زيادة تراكم الثروة. وتوقع التقلبات في معدل التضخم له آثار حقيقية على النشاط الاقتصادي، حيث من المتوقع أن تزيد الأسعار، ومعدل الفائدة يرتفع بمقدار أقل من معدل التضخم مما يعطي دفعة لازدهار الاستثمار وتسريع النمو¹.

ثالثاً- تفسير توبن (Tobin) 1965:

جيمس توبن هو أحد المفكرين الكينزيون الجدد، طور نموذج موندل بإتباع نموذج سولو وسوان للنمو (1956)، باستخدام النقود كمخزن للقيمة في الاقتصاد. ووفقاً لنموذج توبن، الأفراد يبدلون الاستهلاك الحالي بالاستهلاك في المستقبل وذلك عن طريق إما امتلاك النقود أو الحصول على رأس المال (أي الإحلال بين النقود ورأس المال). من خلال عملية الإحلال يحاول الأفراد الحفاظ على الأرصدة النقدية التي يحوزونها، حيث أثناء فترات التضخم يقوم الأفراد بإحلال رأس المال محل النقود ذات العائد المنخفض مقارنة بالرأسمال الذي يمتلك عوائد أكبر أثناء التضخم، والمقصود برأس المال هنا شراء أصول ارتفعت أسعارها أثناء فترات التضخم لتجنب خسارة النقود لقيمتها².

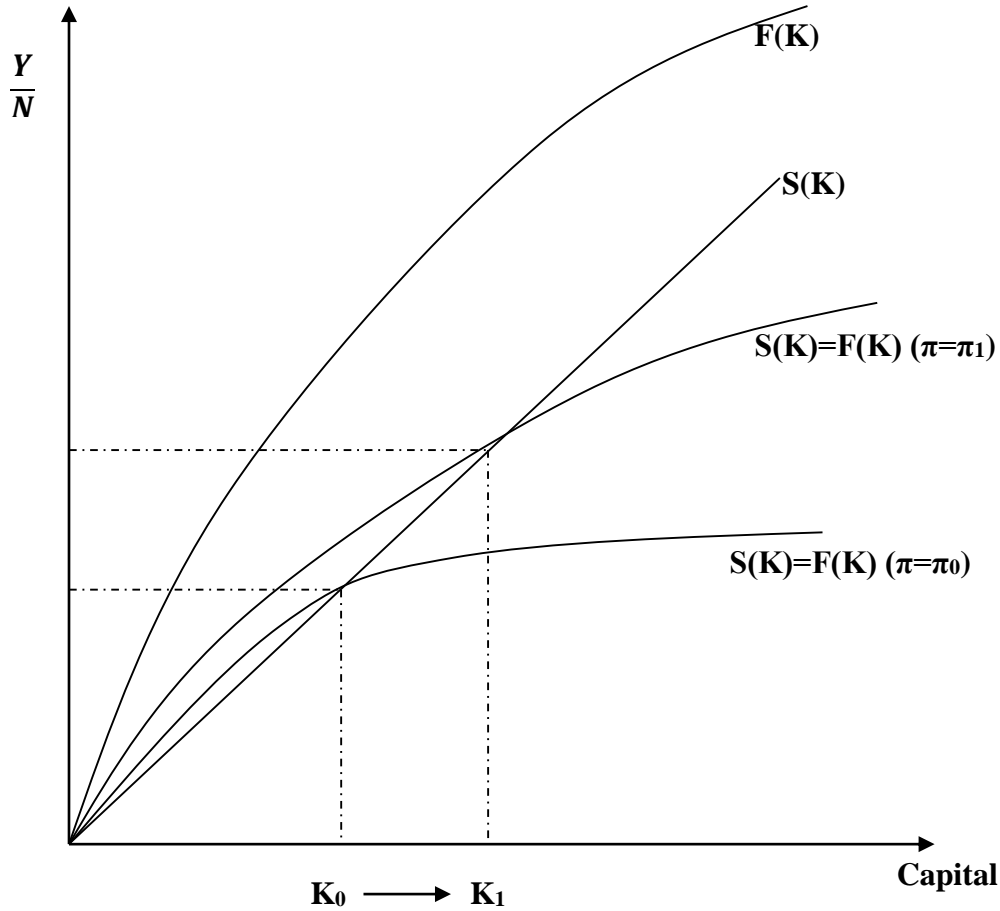
ويمكن توضيح تفسير توبن للعلاقة تضخم-نمو اقتصادي من خلال الشكل البياني التالي³:

¹ - Mudell R. (1963): **Inflation and Interest rate**, Journal of Political Economy, Vol. 71 No. 3, p.280-283.)

² - Vikesh Gokal, Subrina Hanif, op, cit, p. 11.

³ -Ibid, p. 11-12.

الشكل(13): يوضح آلية المحفظة (عملية الإحلال) عند توبن



La source : Vikesh Gokal, Subrina Hanif, p. 11.

إذا كان معدل التضخم يزيد من π_0 إلى π_1 ، فالعائد على النقود ينخفض، ووفقاً لآلية المحفظة عند توبن (الإحلال) الأفراد سوف يتخلون عن أي شكل من أشكال النقود ذات العائد المنخفض، نحو رأس المال ذو العائد الأكبر، في الشكل أعلاه هذا الإحلال يتضح من خلال انتقال المنحنى S_K إلى S_K ، أي مخزون رأس المال سوف ينتقل من حالة توازن K_0 إلى حالة توازن أخرى K_1 . يظهر في إطار عمل توبن أن معدل التضخم المرتفع يرفع بشكل دائم مستوى الإنتاج وذلك بزيادة مخزون رأس المال، ولكن مع ذلك تأثير التضخم على نمو الناتج مؤقت ويحدث خلال فترة انتقال رأس المال من حالة المستقرة K_0 إلى حالة استقرار جديدة K_1 . حيث يدفع التضخم إلى مزيد من تراكم رأس المال وبالتالي نمو أكبر. بكل بساطة يوضح توبن أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم تدفع الأفراد إلى إحلال النقود ذات العائد المنخفض بأصول مدرة لعائد أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كثافة رأس المال ويعزز النمو الاقتصادي، ومنه وفقاً لتفسير توبن فإن التضخم يسلك علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي.

رابعاً-تفسير هانسن وكولي 1989:

يتمثل الافتراض الأساسي لهانسن وكولي بالارتباط الايجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل، فانخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في معدلات التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض العائد لرأس، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج. يبين هانسن وكولي أن مستوى الإنتاج ينخفض بشكل دائم كلما زاد معدل التضخم، وبالتالي التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي¹.

خامساً-تفسير أمبلر وكارديا (Ambler and Cardia):

أوضح كل من أمبلر وكارديا وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو نتيجة للتغير الحاصل في التوسع النقدي، وفي هذا الصدد يشير الباحثان إلى أن الانخفاض في التوسع النقدي، ومن ثم في الضريبة التضخمية، سيقود إلى زيادة النمو والرفاهية².

سادساً-تفسير إيرلند (Ireland) 1994:

أما إيرلند فقد ناقش وجهة نظر توبن باتجاه ديناميكية قرارات "الاستهلاك-الادخار"، فقد أوضح أن معدل التضخم يؤثر في الاستهلاك، وذلك لانخفاض القوة الشرائية للنقود، لذا يلجأ الأفراد إلى زيادة رأس المال، ومن ثم زيادة معدل النمو في الأمد القريب، ولكن في النهاية يلجأ الأفراد إلى سحب احتياطياتهم الرأسمالية لتمويل الاستهلاك، ومن ثم فإن ارتفاع مستوى التضخم ينتج نمواً سريعاً في الإنتاج، ولكن بعدها ينمو الإنتاج بشكل أبطأ³.

المبحث الثاني: إستعراض الدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كمايلي:

المطلب الأول: النتائج التجريبية العالمية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

لقد نال موضوع دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي اهتمام الكثير من الباحثين وأصحاب القرار في الدول المتقدمة والنامية على السواء، فكانت هناك العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت على مدد زمنية متفاوتة وبطرق إحصائية متنوعة، كما أنها وصلت إلى نتائج مختلفة، وأهم هذه الدراسات:

¹-Vikesh Gokal, Subrina Hanif, op, cit, p.14.

²- فطيمة حفيظ، مرجع سابق، ص. 139.

³-نفس المرجع، ص. 139.

أولاً-دراسة Gregario (1992):

درس Gregario العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لـ 12 بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية باستخدام بيانات لفترة ممتدة من 1950 إلى 1985، عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، وجد أن هناك علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي¹.

ثانياً: دراسة فيشر Fisher (1993):

درس فيشر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي من خلال بحثه بعنوان "دور العامل الاقتصادي الكلي"، باستخدام مجموعة من البيانات تتكون من عدة متغيرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك التضخم لـ 93 بلداً. وقد أظهرت نتيجة بحثه أن القناة التي من خلالها التضخم يؤثر على النمو الاقتصادي وهذا التأثير سلبي، عن طريق الحد من الاستثمار وخفض معدل الإنتاجية، حيث يقول فيشر أن التضخم يشوه آلية الأسعار ويؤثر على كفاءة تخصيص المواد وبالتالي التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي².

ثالثاً-دراسة بارو Barro (1995):

درس بارو العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي باعتماده على بيانات 30 عام (1960-1990) لـ 100 دولة، شملت إضافة إلى التضخم محددات أخرى للنمو (التضخم متغير تفسيري إضافة إلى متغيرات أخرى). لتحليل البيانات استخدمت معادلة الانحدار، حيث أظهرت الدراسة أن الزيادة في متوسط معدل التضخم بنسبة 10% سنوياً تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة (0,2% - 0,3%) سنوياً. وبالتالي هناك علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي، ولكن النتيجة تصبح ذات دلالة إحصائية عندما يتم تضمين الحالات العالية للتضخم في العتبة³.

رابعاً-دراسة مالا Malla (1997):

درس مالا كيفية تأثير التضخم على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات لعينة صغيرة لـ دول منطقة التعاون والتنمية "OECD" ودول آسيوية. تم إجراء الدراسة بشكل مستقل عن الدول الآسيوية ودول "OECD" باستخدام معادلة النمو المفسر بتراكم رأس المال والقوى العاملة، تم الكشف على مستوى 11

¹ - Khayroollo Sattarov, **Inflation and Economic Growth Analyzing the Threshold Level of Inflation -Case Study of Finland, 1980-2010**, Spring 2011 , p.6.

² -stanley fisher, **inflation and growth**, working paper no.1235, national bureau of economic research 1050 massachusetts avenue cambridge, ma 02138 november 1983,p.01.

³ - Robert J. Barro, **Ination and Economic Growth**, Department of Economics Littauer Center 120 Harvard University Cambridge, MA 02138 and NBER, ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE 14-1, 121-144 (2013), p.121.

دولة من "OECD" لا توجد علاقة بين التضخم والنمو، أما فيما يخص الدول الآسيوية تم الكشف على وجود علاقة عكسية قوية بين التضخم والنمو الاقتصادي¹.

خامسا-دراسة قوش وفيليبس (1998)Ghosh and Phillips:

يعتبر الباحثان أن التضخم واحد من أهم المحددات لنمو الناتج المحلي الإجمالي (بعد الرأس المال المادي والبشري). تطرق كل من غوش وفيليبس في هذه الدراسة إلى العلاقة بين التضخم ونمو الناتج في الأجل القصير، بتوظيف مجموعة كبيرة من لوحة بيانات التي تغطي الدول الأعضاء في الصندوق خلال الفترة (1960-1996). والنتيجة التي توصل إليها الباحثان إلى أن هناك نوعين هامين من العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، فعند معدلات التضخم المنخفضة جدا (حوالي 2% إلى 3% سنويا أو أقل) يرتبط التضخم والنمو بشكل إيجابي، وخلاف ذلك يرتبط التضخم مع النمو بشكل سلبي، ولكن العلاقة محدبة، بحيث تراجع في النمو المرتبط بزيادة من 10% إلى 20% من التضخم هو أكبر بكثير من ذلك الذي يرتبط من الزيادة بـ 40% إلى 50% من التضخم. وباخذ هاتين غير خطية، وجدا أن العلاقة بين التضخم والنمو سلبية وقوية جدا، وهو واضح في كل من الوقت وأبعاد المقطع العرضي للبيانات².

سادسا-دراسة ماليك وشوادروري (2001) Malik and Chawdhury:

قاما باختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لأربعة دول من جنوب آسيا: (سيري لانكا، بنغلادش، الهند، باكستان). من أجل اختبار العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والأجل القصير. تم استخدام بيانات سنوية جمعت من صندوق النقد الدولي الإحصاءات المالية الدولية باستخدام التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ اتضح للباحثان أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين وتظهر علاقة إيجابية بين التضخم والنمو على المدى الطويل لجميع البلدان الأربعة، ومع ذلك ماليك وتشوادروري لم يفترض زيادة في معدل التضخم لتأمين النمو المستدام، بل أشار إلى أن الاقتصاديات الأربعة تحت الدراسة في حد السكين، أي مستوى من مستويات التضخم فوق المستوى الحالي قد يؤدي إلى ارتفاع الركود الاقتصادي³.

¹-Abis getachew Makuria, op cit, p.32.

² - Atish Ghosh and Steven Phillips, **Inflation May Be Harmful to your Growth**, IMF Staff Papers. Vol 45. No 4. 1998. PP 646-647.

³ - Mallik and Chawdhury, **Inflation and Economic Growth**, Evidence From Four South Asian Countries, Asia-Pacific Development Journal Vol8. N 01, June 2001, p.123.

سابعاً-دراسة Gokal and Hanif (2004):

تسعى هاته الدراسة إلى التأكد من وجود علاقة معنوية وسببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في فيجي (Fiji). لتحقيق الهدف استخدمنا بيانات سنوية لـ 34 عام (1970-2003) للمتغيرات: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلكين السنوي، ونتائج الاختبار تكشف على علاقة سلبية ضعيفة بين مؤشر أسعار المستهلكين ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أما اختبار سببية جرانجر يشير إلى أن العلاقة السببية تعمل في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التضخم وخلص الباحثان إلى أن التضخم في فيجي يتأثر بشدة من العوامل الدولية وهناك علاقة ضعيفة وسلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي. ويوصيان أيضاً أن السياسة النقدية في فيجي يجب أن تهدف للحد من التضخم¹.

ثامناً-دراسة Faria and Carneiro (2001):

في دراسة على البرازيل التي عانت طويلاً من تضخم بمعدلات مرتفعة، حيث تمت على امتداد الفترة (1980-1995)، وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى أنه في الفترة القصيرة هناك تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، ولكن على المدى الطويل لا توجد هناك علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاءت به نظريات حيادية النقود (سيدروسكي 1967)².

تاسعاً-دراسة Ahmed and Mortaza (2005):

لاستكشاف العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في بنغلادش باستخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك للفترة (1980-2005) التي تم الحصول عليها من مكتب بنغلادش للإحصاء. ومن أجل تقييم ديناميكية العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والأجل القصير، تم استخدام اختبار التكامل المشترك، واختبار جرانجر ونموذج تصحيح الخطأ. وبالاعتماد على النموذج الذي وضعه خان وصنهاجي (2001) لتقدير مستوى عتبة التضخم، فالنتائج التجريبية لهذه الدراسة تبين أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل بين مؤشر أسعار المستهلك

¹ -Gokal, Hanif, op, cit, p. 44.

² - Joao Ricardo Faria, Francisco Galrace Carniero, **Does High Inflation Affect Growth in the Long and Short Run?** Empirical evidence for the case of Brazil, journal of applied economics, vol.IV, NO.1 (May 2001), p.89.

والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما عتبة التضخم فتقدر ب 6% كنقطة عتبة لاقتصاد بنغلادش، وهكذا ينصح صانعي السياسات الاقتصادية الكلية في بنغلادش إلى إبقاء التضخم تحت هاته العتبة¹.

عاشرا-دراسة (Xiaojing) (2008):

لدراسة المفاضلة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الصين باستخدام بيانات سنوية للفترة (1870-2007). باستخدام معادلة منحنى فيليبس ليرى كيف ستكون العلاقة بين المتغيرين (التضخم والنمو). ووجد انطلاقا من دراسته أن النمو يمكن أن يتأثر بشكل مختلف على مختلف مستويات الحالة المستقرة. وفي حالة مستقرة مقبولة من التضخم 5% نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون 9,39%، لكن لما يرتفع التضخم فوق المستوى المقبول 5% سوف يكون له تأثير سلبي على النمو، وهذا ما يستدعي إتباع سياسات نقدية ومالية مشددة في هاته الحالات، ومع ذلك السياسات الضيقة يمكن أن تضر بالنمو الاقتصادي للصين إذا كانت لا تزال معتمدة عندما كان معدل التضخم أقل من المستوى المقبول².

حادي عشر-دراسة (Chimobi) (2010):

ليؤكد Chimobi من وجود أو عدم وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وظف بيانات سلسلة زمنية للفترة (1970-2005) للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار المستهلك كمعبرين عن النمو والتضخم على التوالي. والمنهجية المستخدمة في هاته الدراسة هي اختبار التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر كاختبارات لمعرفة علاقات التكامل المشترك والسببية، وتظهر النتيجة التي حصل عليها لم تكن هناك علاقة تكامل مشترك بين التضخم والنمو الاقتصادي في اقتصاد نيجيريا، أما فيما يخص العلاقة السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي، فهي علاقة أحادية الاتجاه تنطلق من التضخم إلى النمو الاقتصادي، ولكن الباحث لم يحدد طبيعة التأثير إيجابي أو سلبي³.

ثاني عشر-دراسة (Bittencourt) (2010):

درس كيف يؤثر ارتفاع معدلات التضخم على نمو أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية (بوليفيا، بيرو، الأرجنتين، البرازيل). باستخدام لوحة بيانات للفترة (1970-2007). لتنفيذ بيتتكور دراسته استخدم معادلة النمو مع المتغيرات التفسيرية التالية: التضخم، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، عرض النقود،

¹ -Ahmed and Mortaza, **inflation and economic growth in Bangladesh: 1981-2005**, working paper series: WP 0604, research economist, policy analysis unit research department Bangladesh bank, December 2005, p. 01.

² - Abis getachew Makuria, op cit, p.35.

³ - Omoke Philip Chimobi, **Inflation and Economic Growth in Nigeria**, Department of Economics, Ebonyi State University, Abakaliki, Nigeria, Journal of Sustainable Development, Vol. 3, No. 2; June 2010, p. 159.

الانفتاح، النظام السياسي، التفاعل بين التعليم والتحضر، من بين المتغيرات التفسيرية التضخم فقط هو المتغير التفسير المعني بهذه الدراسة، وبناء على ذلك تم إيجاد أن التضخم يكون له آثاراً ضارة على نمو هاته البلدان، وهذا ما يتوجب اتخاذ تدابير لخفض التضخم وإتباع سياسة استهداف التضخم¹.

ثالث عشر-دراسة Lupu (2012):

لتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في رومانيا للفترة (1990-2009) قام الباحث بتقسيم الفترة إلى قسمين، خلال الفترة الأولى (1990-2000) بلغ معدل التضخم معدلات مرتفعة ومتقلبة أدت إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك ابتداء من عام 2000 اتخذت رومانيا تدابير للسيطرة على التضخم مما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية، أي من عام 2000 إلى عام 2009 شهدت البلاد انخفاض مستوى التضخم مصحوباً بأعلى نمو اقتصادي وبالتالي وفقاً لدراسة لوبو وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي².

رابع عشر-دراسة Aisha Ismail et al (2010):

من خلال هذه الدراسة تم دراسة أثر كل من الاستثمار، الصادرات والتضخم على النمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني ولذلك في الأجل الطويل والأجل القصير. بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية للفترة (1980-2009)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لمعرفة ديناميكية العلاقة على المدى الطويل والقصير. يؤكد الاكتشاف التجريبي الذي قام به الباحثون أن الصادرات والاستثمار يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للباكستان، في حين أن التضخم يكون أثر سلبى على النمو الاقتصادي، بناء على هذا يوصي الباحثون على الحكومة الباكستانية أن تتخذ تدابير للحد من الضغوط التضخمية³.

خامس عشر-دراسة Goga Kunar،Prasanna Vsalian (2008):

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، باستخدام البيانات السنوية للفترة (1972-2007) التي جمعها من البنك الاحتياطي الهندي وباستخدام التكامل

¹ - Bittencourt, **Inflation and Economic Growth in Latin America: Some Panel Time Series Evidence**, University of Pretorio, Department of Economic Working Paper Series. 2010-2012, pp1-22.

² - Lupu, D.V., **The Correlation Between Inflation and Economic Growth in Romania**, Lucrari Stintifice vol 5, Seria Zootenhie, pp. 359-363.

³-Aisha Ismail et al, **the role of exports, inflation and investment on economic growth in pakistan(1980-2009)**, department of management sciences, COMSATS institute of information technology Abbottabad, Pakistan, 2010, p.01.

المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، أظهرت النتيجة أن هناك علاقة عكسية سلبية طويلة الأجل بين التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند، وبالتالي من المفيد أن نركز السياسة النقدية على الحفاظ على استقرار الأسعار¹.

سادس عشر-دراسة Afaf A.J,Saaed (2007):

لدراسة وتحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في سياق الكويت استخدم الباحث بيانات سنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك للفترة (1985-2005)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل².

سابع عشر-دراسة Faraji and Kenani (2012):

وفي دراسة على دولة تنزانيا تناولت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمستوى العام للأسعار كمؤشر عن التضخم وبأخذ بيانات سنوية للفترة (1990-2011) توصلت الدراسة إلى أن كل ارتفاع في مستوى التضخم في هذا البلد ينعكس سلبيًا على مؤشر النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة" وأيضًا لا توجد علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في تنزانيا على المدى الطويل³.

ثامن عشر-دراسة Cheikh Tidiane Ndiaue and Mamadou Abdoulaye Konte

(2013):

وفي دراسة على مجموعة من الدول الإفريقية تم التوصل إلى أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى فهناك دول كانت فيها العلاقة سلبية وأخرى إيجابية، وتوصلت الدراسة إلى أن طبيعة هذه العلاقة تتوقف على مدى حساسية المتعاملون الاقتصاديون لمعدل التضخم المتوقع في المستقبل، فكلما كانت هناك أكادة كبيرة حول معدل التضخم المتوقع أثر ذلك على الادخار سواء بالسلب أو الإيجاب فتوقع ارتفاع الأسعار يجعل الأفراد يزيدون من ادخاراتهم بغرض الاحتياط للمستقبل وهو ما يوفر مصدر تمويل هام للاستثمار وهو ما يؤثر إيجابًا على النمو في المستقبل.

¹ - Prasanna Vsalian, Goga Kunar, **Inflation and Economic Growth in India –An Empirical Analysis from 1976-2007**, 2008, p.01.

²- Afaf A.J, Saaed, **inflation and economic growth in Kuwait: 1985-2005 evidence from co-integration and error correction model**, Applied Econometrics and international Development, vol.7-1, 2007, p.143.

³ - Faraji and Kenani, **impact of inflation on economic growth: a case study of Tanzania**, Asian Journal of Empirical Research, 3(4)2013, p. 363.

تاسع عشر-دراسة (Kanchan Datta and Chandan-Kumar) (2011):

في هذه الدراسة يتم فحص العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي، مع بيانات تغطي الفترة (1971-2007). توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير بين المتغيرين تنطلق من التضخم نحو النمو الاقتصادي، والتضخم يكون تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي، ولكن من ناحية أخرى في المدى الطويل اتجاه السببية يكون من النمو الاقتصادي إلى التضخم أي أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيير إيجابي في معدل التضخم¹.

عشرون: دراسة (Bruno and Easterly) (1995):

قام برونو وإسترلي بتحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بدراسة لوحة بيانات تحتوي على CPI كمؤشر عن التضخم لـ 26 دولة تعاني من أزمة التضخم المرتفعة 40% وأكثر خلال الفترة (1961-1992). لما حدد برونو وإسترلي البلدان التي تعاني أزمة التضخم حاولا تقييم أداء النمو الاقتصادي لها قبل وأثناء وبعد وقوع أزمة التضخم العالية، فتوصلا إلى نتيجة أن المستويات العليا من التضخم تضر بالنمو الاقتصادي، وانخفاضها يكون أقل تكلفة على الاقتصاد، وبالتالي التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما سلبية².

واحد وعشرون-دراسة (Ericsson et al) (2001):

وفي دراسة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لدول المجموعة السبعة (G7)، باستخدام بيانات 40 عاما من (1953-1992)، توصلت هذه الدراسة إلى أن التضخم ونمو الناتج يرتبطان بشكل إيجابي في المدى القصير، وعدم وجود علاقة بين التضخم ونمو الناتج في الأجل الطويل³.

G7 = مجموعة الدول الصناعية السبعة: الولايات المتحدة- المملكة المتحدة- ألمانيا- فرنسا- إيطاليا- كندا- اليابان.

ثاني وعشرون-دراسة (Jing Xiao) (2008):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الصين، وذلك خلال الفترة (1978-2007)، باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المرفق مع

¹-kanchan data, chandan kumar, op, p. 415.

²- Michael Bruno, William Easterly, Policy Research Working Paper, the World Bank (1995), FMI 2004. PP. 31-32.

³-Kamari Mohaddes, Mehdi Raissi, "Does inflation slow long-run Growth in India?", IMF working paper, WP/14/222? Decembre 2014, p. 6.

مصنوفة الارتباط واختبار سببية جرانجر، توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وثنائية الاتجاه (من التضخم إلى النمو) و(من النمو إلى التضخم) في اقتصاد الصين¹.

ثالث وعشرون-دراسة Henryk Gurgual and Lu Kaszlach (2011):

هدف هذه الدراسة هو البحث في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي لبولندا بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، استنادا إلى البيانات الإقليمية، النتائج تثبت أنه في الفترة (2004-2010) وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي ذات طابع غير خطي، وأكدت الدراسة أيضا وجود مستويين ذات دلالة إحصائية لعتبة التضخم. (1,4% - 3,4%)².

رابع وعشرون-دراسة OZDEMIR (2010):

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية الروابط بين التضخم وعدم اليقين بالتضخم ونمو الناتج في المملكة المتحدة (UK) باستخدام نموذج VARFIMA-BEKK GARCH مع أخذ بيانات ربع سنوية للتضخم ونمو الناتج تغطي الفترة (1957-2006)، كما قسم الباحث الفترة الزمنية إلى ثلاث فترات فرعية، وأيضا حلل الفترة كاملة لمقارنة النتائج مع النتائج المتحصل عليها من الفترات الفرعية. أولا: النتائج المتحصل عليها من الفترة الكاملة (1957-2006): تدعم عدد من الاستنتاجات الهامة، واحدة منها أدلة مختلفة بشأن تأثير التضخم على عدم اليقين بالتضخم، وأخرى تشير إلى أن هناك تأثير إيجابي لعدم اليقين بالتضخم على كلا من التضخم ونمو الناتج، مما يمكن القول بأن عدم اليقين بالتضخم من أحد المحددات الهامة للنمو الاقتصادي.

ثانيا: الاستنتاجات المتحصل عليها من الفترات الفرعية: هي عدم وجود روابط بين التضخم وعدم

اليقين بالتضخم والناتج³.

¹ - Jing xiao, **the Relationship between Inflation and Economic Growth of China: Empirical Study from 1978-2007**, Lund University, School of Economics and Management, August 2009, p.01.

² - Henryk gurgual and Lu Kaszlach, **The Nexus between Inflation Rate and Economic Growth of Polish Provinces after EU Accession**, pp.29-30.

³ - Zeynel Abidin OzDemir, **Dynamics of Inflation, Output Growth and Their Uncertainty in the UK: An Empirical Analysis**, the Manchester School, volume 78, issue 6, 2010, P. 511.

خامس وعشرون-دراسة Sarte and Dotsey(2000):

درسا تأثير تقلب التضخم على النمو الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي، باستخدام نموذج النمو الداخلي الذي يتضمن النقود كمتغير تفسيري. فوجد الباحثين أن المستويات العليا للتضخم لها تأثير سلبي على النمو المطرد (المستقر) للدولة، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع تكلفة الصفقات في سوق رأس المال، ومن ناحية أخرى التضخم له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، من خلال الادخار الوقائي، حيث خلال تقلبات التضخم يرتفع الادخار الوقائي وهذا يرتبط بشكل إيجابي مع النمو ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل¹.

المطلب الثاني: النتائج التجريبية على تحليل "عتبة التضخم"

هناك بعض الدراسات التجريبية التي توصلت إلى أن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي غير خطية، وهذا ما يستدعي التطرق إلى عتبة التضخم.

ويقصد بعتبة التضخم بأنها نقطة انعطاف التي يكون بعدها نمو الناتج ليس أمثلا، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي².

وفيما يلي يمكن إيجاز نتائج بعض الدراسات التجريبية حول عتبة التضخم:

أولا-دراسة Sarel (1996):

حاول اختبار إمكانية التأثير غير الخطي للتضخم على النمو الاقتصادي باستخدام لوحة بيانات تغطي 87 بلدا للفترة (1970-1990)، وتشير النتائج التي توصل إليها، أن عتبة التضخم تحدد عند مستوى 8% من التضخم حيث إذا تجاوز التضخم هذا المعدل يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي أما إذا كان دون هذا المعدل، فالتضخم لا يكون له تأثير كبير على النمو الاقتصادي³.

ثانيا-دراسة Khan and Senhadji (2001):

استخدم الباحثان لوحة بيانات تغطي 140 دولة (تضم دول متقدمة وأخرى نامية) للفترة (1960-1998) لتقدير مستوى عتبة التضخم، وتشير نتائج بحثهما إلى وجود مستوى عتبة التضخم التي بعدها

¹ - Abis getachew Makuria، op، p.32.

² -على يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970-2009)، مجلة الباحث عدد 2012/11، ص.

³ - Gokal, Hanif, op cit, p. 29.

يمارس التضخم تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي، حيث كان مستوى عتبة التضخم في الدول النامية في حدود (7%-11%)، وأما بالنسبة للدول المتقدمة فكانت في حدود (1% -3%)¹.

ثالثاً-دراسة Christoffersen and Doyle (1998):

درس الباحثين العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو في 22 دولة انتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك دول الاتحاد من السوفييتي المشاركة بما في ذلك أذربيجان خلال الفترة (1990-1997)، ووجدوا أن مستوى عتبة 13%².

رابعاً-دراسة Mubarik (2005):

باستخدام البيانات السنوية للفترة (1973-2000) قدر مبارك مستوى عتبة التضخم في باكستان عند 9% حيث فوق هاته العتبة يصبح التضخم غير ملائم للنمو الاقتصادي في باكستان³.

خامساً-دراسة Sweidan (2004):

في دراسة تفحص العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الأردني في الفترة بين عامي (1970-2003)، وجد أن هناك علاقة تميل إلى أن تكون ايجابية وذات دلالة إحصائية دون بلوغ معدل التضخم 2%، أما إذا فاق مستوى عتبة التضخم 2%، فهذا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الأردن⁴.

سادساً-دراسة Munir et al (2009):

لتحليل العلاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي للفترة (1970-2005) في اقتصاد ماليزيا، وجد الباحثون أن عتبة التضخم تقدر بـ: 3,89%، حيث فوق هاته العتبة التضخم يضر بشكل كبير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ودون مستوى العتبة وجدت هناك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي⁵.

¹ - Mohsins. Khan and Abdelhak, S. Sen hadji, **the threshold Effect in the Relationship between Inflation and Growth**, IMF Working Paper, June 2000, p.01.

² - Fakhri Hasanov, **Relations between Inflation and Growth in Azerbaijani Economy: Is there any threshold effect?** Asian Journal of Business and Management Sciences. Vol 1. N0 1(01-11), p. 02.

³ - Mhammad Ayyoub, Imran Sharif, Fatima Farrooq, **Does Inflation Affect Economic Growth the case of Pakistan**, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol 31, N01 (june 2011) pp 51-64.

⁴ - Sweidan, Osama P. **Does Inflation Harm Economic Growth in Jordan? An Econometric Analysis for the Period 1970-2000**, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, vol 1.1-2(2004), p.41.

⁵ - Munir, Q. et al, **Inflation and Economic Growth in Malaysia: A Threshold Progression Approach**, Asean Economic Bulletin, 26 (2), 2009, pp. 180-193.

سابعاً-دراسة (Frimpony and Abayie) (2009):

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير مستوى عتبة التضخم في اقتصاد غانا للفترة (1960-2008)، والنتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن عتبة التضخم في غانا تقدر بـ: 11% وأكبر من هاته العتبة يؤثر التضخم سلباً على النمو الاقتصادي¹.

ثامناً-دراسة (Samir Ghazouani) (2012):

من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هذه الدراسة التي أجريت لمجموعة من 19 بلداً من بلدان منطقة MENA (دول الشرق الأوسط MENA)، باستخدام بيانات سنوية للفترة (1961-2010)، تم الكشف تجريبياً عن وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو، وأن هناك تأثير سلبي وكبير للتضخم على النمو فوق عتبة 10% تقريباً².

تاسعاً-دراسة (Khayroollo Sattaror) (2011):

في دراسة من أجل تحديد عتبة التضخم في فنلندا خلال الفترة (1980-2010)، وجد أنه عندما يتجاوز معدل التضخم 4%، سيؤثر سلباً بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي في فنلندا³.

عاشراً-دراسة (Ahmed and Mortaza) (2005):

بإستخدام جدول بيانات سنوية للفترة (1980-2005) في بنغلادش، قدر Ahmed و Mortaza مستوى عتبة التضخم بـ: 6%. فوق هاته العتبة يصبح التضخم ضاراً بالنمو الاقتصادي⁴.

حادي عشر-دراسة (Espinoza et al) (2010):

بإستخدام لوحة بيانات لـ165 دولة بما في ذلك البلدان المصدرة للنفط وكذلك أذربيجان، لدراسة تأثير التضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1960-2007)، وجد أن لجميع فئات الدول مستوى عتبة تضخم تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10% (باستثناء البلدان المتقدمة حيث عتبة التضخم فيها أقل من ذلك)، وهذه النتيجة أقل قوة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، حيث يقدر تأثير

¹ - Joseph Magnus Frimpony and Eric Fosuoteng Abayie, **When is Inflation Harmful? Estimating the Threshold Effect for Ghana**, American Journal of Economics and Buisness administration 2(3), 2010, pp. 232-239.

² - Samir Ghazouani, **Threshold Effect of Inflation on Growth: Evidence from Mena Region**, Working Paper 715, Economic Research Forum, 2012, p.01.

³ - Khayroollo Sattaror, **Inflation and Economic Growth Analyzing the Threshold Level of Inflation Case Study of Finland 1980-2010**, University « UMEA », 2011, p.19.

⁴ -Ahmed and mortaza, op. cit, p.01.

عتبة التضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطى بـ 13%، فالتضخم إذا تعدى 13% ينخفض الناتج المحلي الحقيقي غير النفطى بنسبة 2,7% سنويا¹.

ثاني عشر-دراسة Kremer et al (2009):

من أجل دراسة تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لـ 124 دولة منها دول صناعية وأخرى نامية خلال الفترة (1950-2004)، توصل الباحثون إلى أن التضخم يعوق النمو إذا تجاوز عتبة 2% بالنسبة للدول الصناعية وعتبة 17% للدول النامية².

ثالث عشر-دراسة Bruno and Easterly (1995):

لإختبار محددات النمو الاقتصادي، إستخدم كلا من Bruno و Easterly بيانات سنوية لمؤشر أسعار الإستهلاك كمعبر عن التضخم لـ 26 دولة خلال الفترة (1961-1992)، توصلت الدراسة إلى أن تحدث أزمة التضخم عند مستوى تضخم 40% أو أكثر، وأن هناك علاقة غير حاسمة إلى حد ما بين التضخم والنمو الاقتصادي عند أدنى مستوى عتبة تضخم 40%³.

رابع عشر-دراسة Pollin and Zhu (2005):

درس Pollin و Zhu العلاقة بين التضخم والنمو بواسطة تقدير مستوى عتبة التضخم، باستخدام لوحة بيانات من 80 دولة خلال الفترة (1962-2000)، تشير النتائج إلى أنه بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، أما بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل فإن عتبة التضخم في نطاق (15%-23%)، لذا يوصي الباحثان باتخاذ تدابير السياسة النقدية في البلدان النامية لإبقاء التضخم بين (15%-23%)⁴.

خامس عشر-دراسة Lee and Wong (2005):

قدر لي وونغ عتبة التضخم في تايوان واليابان باستخدام بيانات ربع سنوية من الفترة ما بين (1965-2002) لتايوان و(1970-2001) لليابان، حيث عتبة التضخم في تايوان عند مستوى 7,25%،

¹ - Fakhri Hasanov، op. cit، p.03.

² - Kremer et al، **Inflation and Growth: New Evidence from a dynamic Panel Threshold Analysis**, SFB 649 discussion paper 2009-036, 2009, p.02.

³ - Joseph Magnus Frimpony and Eric Fosuoteng Abayie، op cit ، p.233.

⁴ -Robert Pollin, Andong Zhu، **inflation and economic growth: A cross-country Non-linear Analysis**, political economy research institute, working paper series number 109, October 2005, p.01.

من ناحية أخرى عتبة التضخم في اليابان كانت في حدود (2,25%-9,66%)، بحيث إذا كان معدل التضخم دون 9,66% يكون موالي للنمو أما إذا تجاوز 9,66% يصبح ضار للنمو الاقتصادي¹.

سادس عشر-دراسة Yap (1996):

لتحليل عتبة التضخم في الفلبين خلال الفترة (1986-1995) حدد Yap عتبة التضخم في نطاق (10% - 15%)².

المبحث الثالث: علاقة التضخم ببعض المتغيرات النقدية

من بين المتغيرات النقدية التي سنتعرض لها في هذا البحث هي:

المطلب الأول: التضخم وسعر الفائدة

يعد التضخم عاملاً بالغ التأثير في رفع أسعار الفائدة الاسمية، أي كلما كان معدل التضخم مرتفعاً سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال "أثر فيشر". يركز فيشر في تحليله لظاهرة التضخم على سعر الفائدة الحقيقي والإسمي، حيث يعتبر سعر الفائدة الحقيقي أنه ذلك العائد المتوقع الذي يعوض المدخر عن التفضيل الزمني للاستهلاك، إضافة إلى هذا العائد فإن المدخر يريد شراء نفس السلعة في المستقبل بالسعر الحاضر، فإذا بقيت الأسعار ثابتة في هذه الحالة فليس هناك إشكال، أما إذا ارتفعت الأسعار في المستقبل هذا يعني انخفاض القوة الشرائية وليس من مصلحة المدخر توظيف أمواله إلا في حالة تعديل عقد القرض أي تعديل سعر الفائدة الاسمي، وهو ذلك السعر الذي يدفعه البنك مقابل حصوله على ودائع، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:³

$$R = i - \pi \dots (A)$$

حيث:

R: سعر الفائدة الحقيقي

i: سعر الفائدة الإسمي

π : معدل التضخم

¹ - Nasir Iqbal and Saima Nawaz 'Investment· Inflation and Economic Growth Nexus· the Pakistan development review· 48:4 partIII (winter 2009)· p .864.

² -Josef T.Yap· inflation and economic growth in philippine· institute for development studies· discussion paper series no.96-11, 1996.p.12.

³-بولوطة بلال، " أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2008)", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص ص. 83-84.

من خلال المعادلة (A) نجد:

$$i = \pi + R \dots(B)$$

تسمى المعادلة (B) معادلة فيشر نسبة إلى المفكر الاقتصادي Irving Fisher، وحسب هذه المعادلة هناك سببين لتغير سعر الفائدة الاسمي، تغير سعر الفائدة الحقيقي وتغير معدل التضخم. كما هو متعارف عليه حسب النظرية الكمية للنقود، أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد عند تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار، وأن كل زيادة في العرض النقدي تؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم.

هنا يمكن أن نتساؤل كيف يؤثر التضخم على سعر الفائدة الاسمي؟

ووفقا للنظرية الكمية للنقود كل زيادة في العرض النقدي بـ 4% مثلا تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنفس النسبة، وحسب معادلة فيشر «أثر فيشر» أن هذه الزيادة بـ 4% في معدل التضخم تؤدي إلى رفع معدل الفائدة الاسمي بنفس النسبة، هذا يعني أنه توجد علاقة تناسبية بين معدل التضخم وسعر الفائدة الاسمي. لكن هل يستطيع كل من المقرض والمقترض تحديد التضخم المتوقع عند إبرام عقد القرض بسعر فائدة اسمي محدد؟ هذا يدفع إلى التفريق بين مفهومين لسعر الفائدة الحقيقي:

- سعر الفائدة المتوقع من طرف المقرض والمقترض عند إبرام العقد يسمى سعر الفائدة الحقيقي المتوقع.

- سعر الفائدة الذي يتحقق فعليا بعد إبرام العقد يسمى سعر الفائدة الحقيقي المتحقق.

ولكن إذا لم يستطع كل من المقرض والمقترض التنبؤ بدقة بمعدل التضخم في المستقبل، فإنهما يستطيعان تتبع تغيراته عبر الزمن.

وإذا اعتبرنا كل من (π) معدل التضخم المستقبلي الحقيقي و (π^e) معدل التضخم المستقبلي المتوقع، فإن سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يكتب:

$$R = i - \pi^e \dots(C)$$

وسعر الفائدة الحقيقي المتحقق يكتب:

$$R = i - \delta \dots(D)$$

وأنه يوجد فارق بين سعر الفائدة الحقيقي المتوقع وسعر الفائدة الحقيقي المتحقق، لأن معدل التضخم المستقبلي الحقيقي لا يساوي معدل التضخم المستقبلي المتوقع. إذن كيف يؤثر ذلك الفارق على "أثر فيشر

"ذلك أن سعر الفائدة الاسمي لا يستطيع ضبط معدل التضخم الحقيقي لأن هذا الأخير غير معروف وسعر الفائدة الاسمي معطى، كذلك لا يستطيع سعر الفائدة الاسمي ضبط معدل التضخم المتوقع.

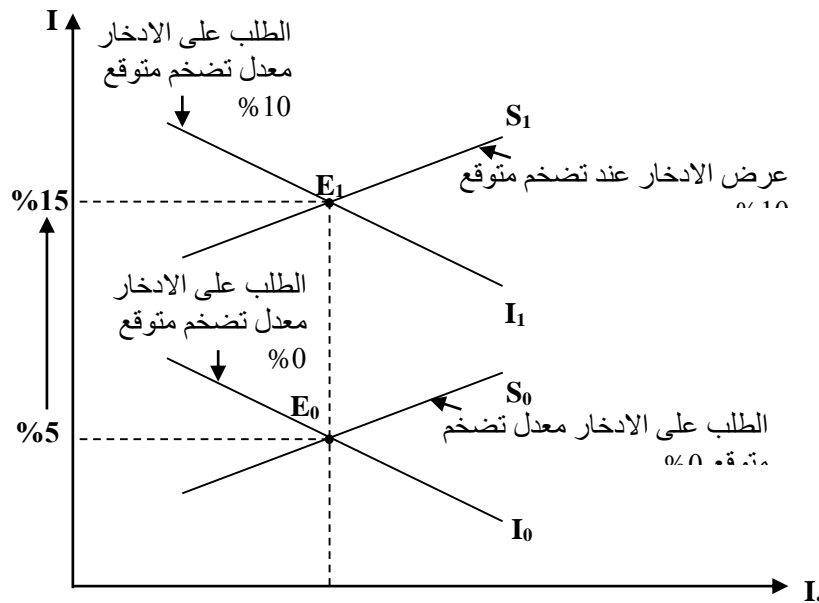
مما سبق يمكن كتابة "أثر فيشر" كما يلي:

$$i = R - \delta e \dots(F)$$

حيث سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يتحدد في السوق الحقيقي أي سوق السلع والخدمات، في حين أن تغيرات سعر الفائدة الاسمي (i) تتناسب مع معدل التضخم المتوقع (πe)، ويمكن للمقرض أو المقرض المتوقع بمعدل التضخم المستقبلي من خلال مستوى التضخم الحالي، ذلك أنه في نهاية السبعينيات بعد عقد من الزمن كان معدل التضخم مرتفع، أدى هذا إلى توقع المقرضين والمقرضين معدل تضخم مرتفع وهذه التوقعات لمعدل التضخم لها أثر قوي على أسعار الفائدة الاسمية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:¹

شكل رقم (14): أثر التضخم على سعر الفائدة



المصدر: بوبلوطة بلال، مرجع سابق، ص. 85.

حيث يمثل المنحنى S_0 و I_0 عرض وطلب الادخار، عند معدل تضخم متوقع 0% في هذه الحالة تمثل النقطة E_0 سعر الفائدة الاسمي التوازني 5% عند معدل تضخم متوقع 0% وبالتالي سعر الفائدة الحقيقي التوازني المتوقع يكون مساويا لـ 5%.

1- بوبلوطة بلال، مرجع سابق، ص. 85.

بافتراض أن معدل التضخم المتوقع ارتفع إلى 10% بانتقال منحنى الطلب على الادخار نحو الأعلى فإن سعر الفائدة الاسمي سيرتفع إلى 15% نتيجة ارتفاع معدل التضخم ب 10%، لكن سعر الفائدة الحقيقي يبقى مساويا لـ 5% أو أن منحنى عرض الإيداع ينتقل جهة الأعلى إلى S_1 هذا يعني أن المدخر يطلب سعر فائدة اسمي أعلى مساويا لـ 15% نتيجة توقع ارتفاع معدل التضخم بـ 10%، وبالتالي نقطة جديدة للتوازن هي E_1 ناتجة عن ارتفاع التضخم بـ 10%.

وإجمالاً يمكن القول أن سعر الفائدة الاسمي يتغير تبعاً لتغير التضخم، لذلك يحدد البنك المركزي سعر الفائدة الاسمي وفق معدل التضخم المتوقع ارتفاعاً أو انخفاضاً، إيجابياً أو سلبياً، ففي حالة ارتفاع الأسعار يرفع البنك المركزي سعر الفائدة الاسمي فوق معدل التضخم من أجل تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.

المطلب الثاني: التضخم وسعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه: عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو يعرف بالطريقة العكسية على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية. وبهذا يمثل أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي¹.

في حين ينظر للتضخم على أنه ارتفاع عام ومستمر في الأسعار، وعلى أنه انخفاض في القوة الشرائية للعملة. ويرتبط هذا التعريف بنظرية "تمو النقود" لملتون فريدمان الذي يعرف التضخم بأنه دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية، والتغير المستمر في معدل التضخم مرتبط بالتغير المستمر في معدل نمو عرض النقود. لكن ما علاقة ذلك بسياسة أسعار الصرف؟ وهل التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية للعملة.

الثابت إقتصادياً أن العلاقة بين التضخم وإنخفاض القوة الشرائية للعملة هي علاقة تبادلية، أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي حتماً إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة أي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية إتجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف بالإنخفاض، أي بزيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها، وهو أمر عادة ما يرافقه ارتفاع

¹ - هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص. 93.

أسعار الفائدة. من جانب آخر فإن الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة للعملة، حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملة الأخرى.

من جهة أخرى يؤدي إنخفاض القوة الشرائية للعملة حتماً لارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو إنخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدراً لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية. وهناك نماذج (منها نموذج "توزيع السلسلة" الذي طوره الاقتصادي الأمريكي McCarthy) تعزز هذه الرؤية حيث ترى أن التغيير في سعر صرف العملة يؤثر بشكل مباشر على التضخم من خلال تغيير أسعار السلع المستوردة أو المصدرة والمقيمة بالعملة الوطنية، وبشكل غير مباشر من خلال التغييرات في النشاط الاقتصادي نتيجة تلك التعديلات¹.

المطلب الثالث: التضخم وعرض النقود

ترتبط العلاقة بين النقود والأسعار تاريخياً مع النظرية الكمية التي حسب معتقدها أن أثر التغيير في كمية النقود تتسم بالحياد التام، وأن النقود لا يكون لها نفع إلا في حين إنفاقها أي أن الطلب على النقود يكون فقط من أجل المعاملات، وأن النمو الاقتصادي يقاس بالقدرة على زيادة السلع. وتفترض ارتباطاً غير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود بعلاقة طردية حيث أن تغير في كمية النقود سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، وذلك بفرض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، إذا وفقاً للنظرية الكمية العلاقة بين التضخم وعرض النقود علاقة طردية.

كما تعزي النظرية النقدية أيضاً التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغييرات في كمية النقود التي لا تتناسب مع التغييرات في إنتاج السلع والخدمات، حيث يؤكد فريدمان أن معظم أوضاع الإنكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها إنخفاض في معدلات نمو عرض النقود، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقود، حيث أن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في المدى القصير ومستوى الأسعار في المدى الطويل².

¹- أحمد سلامي، "إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)"، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية-العدد 07/2015، ص. 29.

²- إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012)"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية-العدد (16) 2، 2015، ص. 21-22.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال التعرض لمختلف آراء النظريات الاقتصادية حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي توصلنا إلى أن كل فكر إقتصادي يختلف عن الآخر في تفسير علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي إستنادا إلى مجموعة من الحجج والبراهين في التفسير، فالفكر التجاري يرى أن ارتفاع الأسعار بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى البلد يؤدي إلى إنكماش الفائض وزواله مما ينخفض من النمو الاقتصادي للبلد، وهذا يبين التأثير السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي.

أما الفكر الكلاسيكي فيرى ان النمو الاقتصادي يتحدد من خلال عوامل حقيقية كما أشار آدم سميث أن أهم عامل مؤثر في النمو هو الإدخار الذي يحول إلى إستثمار، وأن الناتج لا يتم تحديده عن طريق خلق النقود بل يتحدد من خلال تفاعل عوامل وظيفية الإنتاج. على الرغم من عدم وجود نص واضح في الفكر الكلاسيكي حول علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، إلا أنه أشار العديد من مفكري الكلاسيك بوجود ضمنا علاقة عكسية بين المتغيرين. في حين يرى الفكر الكينزي لما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل للموارد يرتبط ارتفاع الأسعار بعلاقة إيجابية أولية مع الناتج، ويحدث هذا بسبب مشكلة تضارب الوقت حيث يشعر المنتجين بأن أسعار منتجاتهم إرتفعت مقارنة مع منتجات الآخرين، فيزيد إنتاجهم. ولما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد يقل الناتج النهائي ويزداد معدل التضخم وتصبح العلاقة بين التضخم والنمو سلبية، في النموذج الكينزي هناك سلسلة قصيرة من التبادلات (تضخم-نمو) ليست دائمة، لذلك التضخم يبقى مستقرا عند أي مستوى والناتج يكون مساو لمعدله الطبيعي.

ووفقا لتفسير النقديين للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فقد إستندوا على منحى فيليبس وتوصلوا إلى أن: لما يكون التضخم غير متوقع هناك علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي وهذا في المدى القصير فقط (التضخم المتوقع أقل من التضخم الفعلي)، أما على المدى الطويل لما يكون التضخم متوقع لن تكون هناك مفاضلة بين التضخم والنمو الاقتصادي (لا توجد علاقة بين التضخم والنمو في المدى الطويل).

كما توصلت مختلف الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي التي أجريت على دول مختلفة ومدد زمنية مختلفة إلى نتائج مختلفة، منها ما توصل إلى وجود تأثير إيجابي للتضخم على النمو الاقتصادي وأخرى وجود تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي، أما دراسات أخرى تنفي وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

وفيما يخص علاقة التضخم ببعض المتغيرات النقدية فوجد أن التضخم يرتبط بعلاقة طردية مع

سعر الفائدة الإسمى من خلال معادلة فيشر: $R = i - \pi$

في حين علاقة التضخم بسعر الصرف فهي علاقة عكسية، حيث أن ارتفاع الأسعار يعمل على

تخفيض القدرة اشرائية للعملة مما يؤدي إلى تدهور سعر صرفها. ويرتبط التضخم مع عرض النقود

بعلاقة طردية وفقا لما تنص عليه النظرية الكمية.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية للتضخم والنمو

الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة (1990-2013)

تمهيد:

إن الجزائر، كغيرها من عديد دول العالم تسعى جاهدة لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحضاري، بالعمل على التحسين المستمر لسياساتها الاقتصادية بضبط مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وما لذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب فقد تميزت سنوات الثمانينات بأزمات إقتصادية خانقة بدءا بانفجار أزمة الديون سنة 1982، وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986. هذا الواقع كان له انعكاسات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات من خلال ظهور حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بـ 4, 0%، مع انخفاض الاستثمار بـ 4,2%، وهبوط الواردات بـ 16,4% هذه الوضعية أثرت على عالم الشغل من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي بـ 40%.

ولعل أن ظاهرة التضخم من بين الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري وكان لها من الآثار السلبية الجمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. حيث بلغت نسبة التضخم أقصاها في سنة 1992 بمعدل يقدر بـ 31.7%، وذلك في ظل الاختلالات الجمة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبانتهاج سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية استطاعت الجزائر أن تكبح جماح الضغوط التضخمية إلى أن وصل معدل التضخم إلى ما يقارب 0.3% في أفق سنة 2000، ومع انتهاج الدولة لسياسة توسعية ذات طابع كينزي عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس يرجعه المطلون إلى زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور التي عرفت نوع من التطور إذ وصل معدل التضخم إلى 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% في 2011. وسنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مسار سياسة الأسعار في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات التضخم ومقاييس الفجوة التضخمية في الجزائر

المبحث الثالث: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

المبحث الأول: مسار سياسة الأسعار في الجزائر

ترتبط طبيعة ظاهرة التضخم في الجزائر بالسياسات الاقتصادية والاختيارات التنموية التي قامت بها الدولة، وما نتج عنها من اختلالات هيكلية وبالأدوات المستعملة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة، ويمكن الاستدلال عن مظاهر التضخم من خلال حركة أسعار السلع والخدمات، لذا ارتئينا ضرورة إعطاء لمحة عن مسار سياسة الأسعار في الجزائر، حيث إتبعنا الجزائر عدة أنظمة سعرية منذ الإستقلال إلى الوقت الحالي لتحديد هاته السياسة، قصد التأقلم مع المستجدات الاقتصادية والسياسية، وتعدد هذه الأنظمة يدل على صعوبة تحديد سياسة أسعار مثلى تتوافق مع مستجدات الاقتصاد الوطني.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف الأنظمة التي خصت الأسعار منذ الإستقلال إلى غاية الوقت الحالي، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين: مرحلة الاقتصاد الموجه والممتدة من 1966 إلى غاية 1988 حيث كانت الأسعار تحدد من طرف جهاز التخطيط وأما المرحلة الأخرى فهي مرحلة إقتصاد السوق من سنة 1989 إلى غاية يومنا والتي تحدد الأسعار فيها وفقا لقانون العرض والطلب.

المطلب الأول: سياسة الأسعار في مرحلة الاقتصاد الموجه (1966-1988)

يتم تحديد الأسعار في الاقتصاد الموجه عن طريق جهاز التخطيط الذي يلعب دورا أساسيا في تنظيم النشاط الاقتصادي، ولقد مر نظام الأسعار خلال هذه المرحلة (1966-1988) بالمراحل التالية:

أولا- سياسة الأسعار في الستينات (1966-1969):

بعد إسترجاع السيادة الوطنية في 1962/07/05 وجدت القيادة السياسية مصاعب جمة في الميدان الاقتصادي والإجتماعي (ضعف النمو الاقتصادي، إنعدام الهياكل الاقتصادية والإدارية، الأمية، الفقر، إلخ)، فإرتكز هدف السلطة السياسية آنذاك في بعث الاقتصاد الوطني نحو الحركة والديناميكية، وبذلك كانت سياسة الأسعار في هذه الفترة ترجمة للواقع الاقتصادي، متجسدة في مجموعة من القرارات الإدارية، أي أن الإدارة تعمل على تحديد الأسعار مع هامش تجاري متناسبا مع الكلفة. وتتقسم هذه المرحلة كذلك إلى مرحلتين أساسيتين:

أولا-1-مرحلة المراقبة الصارمة للأسعار (1966-1967):

في هذه المرحلة كانت سياسة الأسعار¹ تسير أساسا عن طريق ثلاثة مراسيم، تنظم المراقبة الشديدة للأسعار وهي:

- المرسوم رقم 66-112 بتاريخ 12/05/1966 المتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجار الجملة والتجزئة.
- المرسوم رقم 66-113 بتاريخ 12/05/1966 المتضمن نظام تثبيت وتحديد أسعار المنتجات المستوردة.
- المرسوم رقم 66-114 بتاريخ 12/05/1966 المتضمن أسعار كل المنتجات والخدمات الأخرى.

وكانت هذه المراسيم تهدف إلى:

1. سد الفراغ التنظيمي الذي يتعلق بالأسعار؛
2. السماح باستقرار الأسعار والتحكم فيها من أجل تفادي الضغوط التضخمية.

أولا-2-مرحلة إستقرار الأسعار (1968-1969):

تميزت هذه المرحلة بدخول المخطط الثلاثي حيز التنفيذ. حيث في 02/02/1968 تم إصدار مرسوم آخر لدعم المراسيم السابقة وذلك من أجل دعم الرقابة الإدارية للأسعار، حيث جمدت الأسعار عند الإنتاج لجميع السلع والخدمات عند المستوى الذي كانت عليه في 01/01/1968، فالهدف من هذا الإجراء هو تحقيق الاستقرار للأسعار عند الإنتاج بصورة عامة، خص هذا التثبيت (التجميد) أسعار المواد الفلاحية والصيد البحري، والمواد المستوردة. وبالتالي ما يمكن إستنتاجه حول سياسة الأسعار في الستينات، هو أن التسيير الإداري للأسعار أدى إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية، وإنتشار بعض الظاهر السلبية كالندرة في السلع مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع².

¹- سياسة الأسعار: عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات العمومية للتأثير على المستوى العام للأسعار على أسس وقواعد تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة.

²-خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية-حالة الجزائر-مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011، ص ص.

ثانيا-سياسة الأسعار المخططة(1790-1982):

تزامنت هاته المرحلة مع تطبيق المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني حيث تم في ظل هاته المرحلة تعويض سياسة تثبيت الأسعار بسياسة تمييزية وإنتقائية للأسعار، وتم الإعتماد على هذه السياسة الجديدة وذلك بجعلها تتماشى مع آفاق مخططي الرباعي الأول والثاني، واستعمال مستوى الأسعار كألية ضرورية لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من جهة والحد من آثار التضخم وحماية القدرة الشرائية للمستهلك من جهة ثانية.

وبموجب المرسوم رقم 75-37 المؤرخ في 29-04-1975 تم تجسيد هذه السياسة، ودام العمل بها إلى غاية أكتوبر 1982 وتتضمن سياسة الأسعار المخططة أربعة أنظمة سعرية هي:

- **نظام الأسعار الثابتة:** تخص المنتجات الزراعية وخاصة الحبوب والخضر والحليب (المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع)، فأسعارها تحدد من طرف الإدارة المركزية لفترة زمنية معينة وبصورة مماثلة لمجموع التراب الوطني، كما تقوم الدولة بإجراءات التعويض والتعديل.
- **نظام الأسعار الخاصة عند الإنتاج:** ويطبق هذا النظام خاصة على بعض المنتجات التي تريد الدولة تشجيعها مثل المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الموجهة للزراعة، فالسعر الخاص يحدد عند مستوى تكلفة الإنتاج وللضرورة عند مستويات أقل، وكانت تستعمل إعانات الدولة من أجل تغطية الفرق بين السعر الخاص وسعر التكلفة.
- **نظام الأسعار المستقرة عند الإنتاج:** طبق هذا النظام بهدف التحكم في تكلفة الإستثمارات وذلك طبقا للتقديرات المدرجة في المخطط، وتخص هذه الأسعار الصناعات الحديدية والمعدنية ومواد البناء والهدف من هذا النظام إيجاد وضع جديد يسمح بإستيعاب التغيرات في السعر مقارنة بالأسعار المستوردة.
- **نظام الأسعار المراقبة:** ويتعلق الأمر بأسعار المنتجات التي تخرج من نطاق تطبيق الأنظمة الثلاثة السابقة، وتتم هذه الرقابة عن طريق وضع النصوص واللوائح التنظيمية التي تحدد سعر وسقف الأسعار أو عن طريق تحديد هوامش الربح¹.

1- خباياة عبد الله، مرجع سابق، ص ص. 395-396.

ثالثا: السياسة السعرية الجديدة (1983-1988)

وفي سنة 1983 تم وضع سياسة جديدة للأسعار تتوافق مع التوجيهات التي ينص عليها المخطط الخماسي ومن بينها ربط العلاقة بين الأسعار وتكاليف الإنتاج وتخفيض هذه الأخيرة إلى مستويات مقبولة تتوافق مع متطلبات التسيير الاقتصادي، وحماية وتطوير القدرة الشرائية للمواطن وإنعاش الأنشطة الإستراتيجية. وفي إطار السياسة الجديدة تم الإعتماد على نظامين للأسعار:

- **نظام الأسعار المحددة مركزيا:** ويتعلق الأمر بالمنتجات والخدمات الإستراتيجية الأساسية ذات الإستهلاك الواسع والتي لها تأثير على الاقتصاد الوطني وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة المنتوجات التي تستفيد من إعانات أو هي موضوع إجراء مقيضة.
- **نظام الأسعار المراقبة:** إن هذا النظام يخص المنتجات والخدمات الأخرى غير المعنية في النظام الأول، والتي ليس من شأنها التأثير على النواحي الاقتصادية والإجتماعية.¹

وخلاصة القول إن سياسة الأسعار المتبعة في مرحلة الاقتصاد الموجه لم تحقق الأهداف المرجوة منها وإنما أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وفتح باب لأزمات إقتصادية وإجتماعية عدة، وأفلنت الأسعار من القواعد التي وضعها النظام المعمول به الذي يسعى إلى التحكم فيها وتوجيهها ومراقبتها.

المطلب الثاني: سياسة الأسعار في مرحلة إقتصاد السوق ما بعد 1989

أولا-السياسة السعرية في ظل الإصلاحات:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية الهادفة للتحويل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كان من الضروري وضع سياسة أسعار مطابقة مع الخصوصيات الجديدة لهذا الأخير، حيث أن هذا النظام كان مبني على تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات ورفع الدولة دعم الأسعار تدريجيا، كما كان يسعى إلى التحكم في الأسعار، بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بإحدى النظامين، نظام الأسعار المقننة أو نظام الأسعار الحرة.

أولا-نظام الأسعار المقننة: يسعى هذا النظام إلى التدخل المباشر للدولة في مستويات الأسعار حسب

شككين:

1- نفس المرجع، ص ص 406-408.

• الأسعار المضمونة عند الإنتاج: وتتمثل في الإعلان المسبق للحد الأدنى للأسعار المضمونة عند الإنتاج، قصد تنظيم وتشجيع وترقية بعض المنتجات الوطنية، ويتعلق الأمر بالمنتجات الغذائية الأساسية التي يتطلب تطوير إنتاجها تحفيزا للمنتجين من خلال ضمان سعر غايته ضمان مدخول أدنى ذو دور تحفيزي.

• الأسعار والهوامش المسقفة: في ظل نظام الأسعار المسقفة تم إخضاع العديد من المنتجات إلى أسعار قصوى لا يمكن تجاوزها في إطار تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية خاصة منها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وتحفيز النشاطات الإقتصادية ذات الأولوية. فبالنسبة لنظام الهوامش المسقفة نجد أن الدولة لا تتدخل في تحديد السعر بشكل مباشر وإنما تتدخل على مستوى الهوامش بالنسبة للمنتج والموزع.

ثانيا- نظام الأسعار الحرة: بإستثناء السلع والخدمات التي ينص القانون على خضوعها لنظام الأسعار المقننة، فتخضع أسعار بقية السلع والخدمات، والتي لا تكون لها ضرورة أساسية للاقتصاد أو الأفراد لنظام الأسعار الحرة. حيث أن تطبيق هذا النظام يرمي إلى تجسيد الإعتبارات التالية:

• حرية الأسعار تعتبر وسيلة فعالة لتنشيط وتحفيز وتوجيه الاقتصاد نحو المنتجات التي لها قدرة منافسة معتبرة في السوق.

• حتى تبين أكثر فعالية قانون العرض والطلب، الذي يؤدي إلى تحسين طلب الإستثمارات الإنتاجية.

• قياس درجة المنافسة لكي تصبح مؤشرا خاصا حول الوضعية الحقيقية للسوق¹.

وفي ظل نظام الأسعار الحرة، أسعار كل السلع والخدمات تحدد بصفة حرة وفقا لقواعد المنافسة في السوق المبنية على قانون العرض والطلب، ومن خلال هذا المنظور الجديد فان تدخل الدولة يقتصر فقط في الحالات القصوى، حيث يمكن للدولة أن تقيد المبدأ العام لحرية الأسعار وذلك بتقنين أسعار السلع والخدمات التي تعتبرها الدولة ذات طابع استراتيجي، كما يمكن أن تأخذ تدابير للحد من ارتفاع الأسعار أو تحديد الأسعار في حالة ارتفاعها المفرط وذلك في الحالات القصوى، كما تتخذ هذه التدابير الاستثنائية بموجب مرسوم لمدة أقصاه ستة (06) أشهر بعد أخذ برأي مجلس المنافسة.

¹ - خباياة عبد الله، مرجع سابق، ص ص. 475-478.

المبحث الثاني: تطور مؤشرات الأسعار ومقاييس الفجوة التضخمية في الجزائر

يستند في قياس ظاهرة التضخم في العادة على عدد من المؤشرات أهمها التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، معاملات الضغوط التضخمية، كمية وسائل الدفع، ولهذا لا بد من معرفة المؤشرات التي تقيس مظاهر التضخم في الجزائر باعتبارها الركيزة الأساسية لإقتفاء أبعاد ظاهرة التضخم وتطورها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور مؤشرات الأسعار في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

تعتبر مؤشرات الأسعار المقياس الأساسي الذي يستدل به عند قياس مستوى التضخم، وقبل التطرق إلى مختلف المؤشرات التي تقيس مظاهر التضخم في الجزائر، لا بد أن نعرض على مختلف المفاهيم الأساسية فيما يتعلق بالأرقام القياسية المستعملة في حساب هذه المؤشرات.

أولاً-الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي هو مؤشر ينشأ لبيان وقياس التغير أو التغيرات النسبية التي تطرأ على ظاهرة أو متغير ما أو في مجموعة من الظواهر المعنية بالنسبة لأساس محدد-قد يكون الزمان أو المكان-¹. بمعنى آخر هو مقياس إحصائي نسبي يستخدم لقياس تغير الظواهر المختلفة كالأسعار والكميات والأجور وقوة العمل والأراضي الزراعية وغيرها، حيث ينسب فيه مجموع أو معدل الظاهرة أو بعض أجزائها في فترة معينة أو مكان معين، ويحسب كنسبة مئوية غالباً أو نسبة إعتيادية أحياناً، أو من أي أساس آخر، في أحيان أقل². وعليه تعتبر الأرقام القياسية أساساً علمياً سليماً لقياس التغيرات في ظواهر متعددة سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية أو تربوية...إلخ.

أما الأرقام القياسية للأسعار فتشير إلى التغيرات التي تحدث في السعر أو الأسعار في مناطق جغرافية محددة خلال فترات زمنية مختلفة، أو التغيرات في السعر أو الأسعار في فترة زمنية محددة بالنسبة لمناطق جغرافية مختلفة. كما تعدد الأرقام القياسية للأسعار منها الأرقام القياسية لأسعار الجملة والأرقام القياسية لأسعار التجزئة وغيرها³.

¹-إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مقدمة في الإحصاء الوصفي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 2005، ص. 339.

²-عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 20.

³- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص ص. 339-342.

ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية فيما يخص الأسعار، أهمها¹:

أولا-1- الرقم القياسي التجميعي البسيط:

لإحتساب الأرقام القياسية بهذه الطريقة نعبر عن أسعار مجموعة من السلع في سنة المقارنة كنسبة مئوية من مجموع أسعارها في سنة الأساس. فالرقم القياسي التجميعي البسيط لأسعار مجموعة من السلع هو:

$$\frac{\sum p_1}{\sum p_0} \times 100$$

حيث P_1 أسعار سنة المقارنة و p_0 أسعار سنة الأساس.

وبالرغم من أن هذه الطريقة سهلة التطبيق إلا أن لها عيب لا تأخذ هذه الطريقة في الإعتبار الأهمية النسبية للسلع المختلفة أي أنها تعطي أوزانا متساوية لجميع السلع.

أولا-2- الأرقام القياسية المرجحة:

لغرض التخلص من عيوب الطريقة التجميعية البسيطة ترجح أسعار كل سلعة بإستخدام معامل ملائم لها، وتستخدم غالبا كمية أو حجم السلعة خلال فترة الأساس وسنة المقارنة وهذه الأوزان تشير إلى الأهمية النسبية للسلعة المعينة. ونجد أهم صيغ هذه الطريقة ما يلي:

أولا-2-1 الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (صيغة لاسبير):

الصيغة المبسطة لهذا القانون هي:

$$la\ speyres\ index = \frac{\sum p_1 q_0}{\sum p_0 q_0} \times 100$$

P_1 أسعار فترة المقارنة، q_0 كميات فترة الأساس، p_0 أسعار فترة الأساس.

ومنه فإن لاسبير يعبر عن أثر التغير في السعر كما لو بقيت الكميات في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة.

أولا-2-2- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة (صيغة باش):

إن صيغة قانون باش المقابلة لصيغة لاسبير هي:

$$la\ paache\ index = \frac{\sum p_1 q_1}{\sum p_0 q_1} \times 100$$

حيث: q_1 كميات سنة المقارنة، p_1 أسعار سنة المقارنة، p_0 أسعار سنة الأساس.

¹ - إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق نموذجاً)،

وبهذا رقم باش يعبر عن أثر التغير في السعر كما لو أن الكميات المشتراة في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس.

أولا-2-3- الرقم القياسي الأمثل (صيغة فيشر):

لمعالجة التحيز المتعاكس في قانوني لاسبير وباش، اعتبر إيرفنج فيشر أن القانون الأفضل في الأرقام القياسية هو ذلك الذي يساوي الوسط الهندسي لقانون لاسبير وباش (بمعنى الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير برقم باش)، وأطلق عليه القانون المثالي والذي يعطى بالصيغة التالية:

$$la\ fisher\ index = \sqrt{(\sum p_1 q_0 | \sum p_0 q_0)(\sum p_1 q_1 | \sum p_0 q_1)} \times 100$$

أولا-2-4- الرقم القياسي لمارشال وإدجورث:

يقوم هذا الرقم على أساس ترجيح الأسعار بالوسط الحسابي أو الوسط الهندسي بكميتين نقطة الأساس ونقطة المقارنة وفقا لما يلي¹:

- الرقم القياسي لمارشال وإدجورث للأسعار (كوسط حسابي):

$$\frac{\sum p_1(q_0+q_1)}{\sum p_0(q_0+q_1)} \times 100$$

أو:

$$\frac{\sum(p_1 q_0 + p_1 q_1)}{\sum(p_0 q_0 + p_0 q_1)} \times 100$$

- الرقم القياسي لمارشال وإدجورث للأسعار (كوسيط هندسي):

$$\frac{\sum p_1 \sqrt{q_0 p_1}}{\sum p_0 \sqrt{q_0 p_1}} \times 100$$

كما قلنا سابقا أن تتبع ظاهرة التضخم في إقتصاد ما يتم من خلال مؤشرات الأرقام القياسية منها مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي الضمني، الرقم القياسي لأسعار الجملة وغيرها. وفيما يلي سوف نتطرق لتطور بعض من هذه المؤشرات في الإقتصاد الجزائري كما يلي:

ثانيا-الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI) في الجزائر خلال الفترة 1990-2013:

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معين، من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة.

¹ - براهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص. 363.

ولذلك فإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما، ولكن نظرا لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد أعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة دليلا على هذا المستوى¹.

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات ONS بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، أو إجراء مسح وإستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية.

إن سلة الإستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة، وذلك بناءا على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد، كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيتها في المدن والأرياف.

وفي الجزائر يضم مؤشر (CPI) ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الإستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد وتتمثل في (الأغذية والمشروبات غير كحولية، الملابس والأحذية، السكن، الصحة، النقل، الإتصال، الأثاث ولوازم التأثيث، التربية والثقافة والترفيه). ويحتوي المؤشر على 260 سلعة وخدمة تمثل مجمل النفقات الإستهلاكية للأسر، ويأخذ سنة 1989 كسنة أساس² ويعتمد في حسابه على صيغة لاسبير (المتوسط الحسابي المرجح للمؤشرات الأولية)³.

ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في أسعار السلع، إلا أنه لا يفسر (تكلفة المعيشة) أو تغيراتها أو ميزانية الإستهلاك للأسر. وفي الولايات المتحدة وعدة دول أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة وسهولة حسابه سنويا وموسميا ونهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

¹ - سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي - مدخل في إتخاذ القرارات - مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص. 86.

² - سعيد هتهات، مرجع سابق، ص ص. 223.

³ - O.N.S collections statistique N 178 , indice des prix a la consommation, Alger, mai 2013, p.6.

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الإتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الإقتصاديات، إلا إنه ما زال يعاني من عدة عيوب منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تجار التجزئة. وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار الإستهلاك على أنها الإرتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول إستجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الإعتبار إمكانية وقدرة إنتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن تكلفة المعيشة لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الإقتصادييين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل. كما يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الإستهلاك بالنسبة للفترات السابقة، وتلك الخاصة بالفترات الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جميع الأسعار الفردية¹.

وفيما يلي نقدم جدول يبين التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك الوطني:

جدول رقم(01): التطور السنوي لمؤشر أسعار الإستهلاك الوطني خلال الفترة 1990-2013

سنة الأساس 2001=100

السنوات	مؤشر أسعار الإستهلاك	التغير %	السنوات	مؤشر أسعار الإستهلاك	التغير %	السنوات	مؤشر أسعار الإستهلاك	التغير %
1990	21.16	17.9	1998	93.26	5.0	2006	114.05	2.3
1991	26.64	25.9	1999	95.68	2.6	2007	118.24	3.7
1992	35.08	31.7	2000	95.97	0.3	2008	123.98	4.9
1993	42.28	20.5	2001	100.00	4.2	2009	131.10	5.7
1994	54.54	29.0	2002	101.43	1.4	2010	136.23	3.9
1995	70.79	29.8	2003	105.75	4.3	2011	142.39	4.5
1996	84.03	18.7	2004	109.95	4.0	2012	155.05	8.9
1997	88.82	5.7	2005	111.47	1.4	2013	160.10	3.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الإستهلاكية للأسعار، حوصلة إحصائية 1962-2011.
- O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2009-2011, N 42, Edition 2012, p.58.
- O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres, résultats : 2011-2013, N 44, Edition 2014, p. 58.

¹-سعيد هتهات، مرجع سابق، ص. 224.

إن المتفحص الجدول أعلاه يلاحظ أن مؤشر أسعار الإستهلاك الوطني قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال فترة التسعينيات، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي خلال الفترة (1990-1997) مساويا ل: 31.82% وكانت الجزائر على أبواب حدوث تضخم جامح يستدل عنه من خلال الإرتفاعات المتتالية للأسعار خلال الفترة المذكورة. ومع بداية سنة 1997 تراجعت معدلات التغير في مؤشر أسعار الإستهلاك الوطني حيث إستقرت في حدود 5.7% وتوالى أنخفاضها حتى وصلت سنة 2000 إلى 0.3%، وعلى العموم لم يتعدى تغير مؤشر أسعار الإستهلاك الوطني معدل 5% على طول الفترة (1998-2008)، ولكن إبتداء من سنة 2009 إرتفع معدل تغير مؤشر أسعار الإستهلاك الوطني إلى 5.7% ثم إلى 8.9% سنة 2012 لينخفض إلى 3.3% سنة 2013.

ثالثا- الرقم القياسي الضمني للنتائج الداخلي الخام (PGDP) في الجزائر خلال الفترة 1990-2013:

على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الإستهلاك في مراقبة الإتجاهات التضخمية إلا أنه ما زال يعاني من عدة عيوب سبق ذكرها، فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضيقة وتتعلق في الأغلب بالجزائر العاصمة.

أما الرقم القياسي الضمني فيعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، ويمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع إستهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، ويستند على هذا المقياس عدد كبير من الإقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، ويسمى أيضا بالمكمش الضمني أو مكمش الناتج الداخلي ويمكن حسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة، ويتحدد مدى وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد بناء على ناتج القسمة، حيث إذا كان الناتج يساوي 100 فإن ذلك يعبر عن إستقرار في الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 دل على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، وأما إذا كان الناتج أقل من 100 عبر ذلك على إنخفاض في مستويات الأسعار. كما أنه يتميز بإحتوائه على أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء ولا يثير أمانا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء الاستجابات الميدانية.

وبالرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا أنه يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الواحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها، ويحتوي كذلك على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير سلمي مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما أنه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني أن المؤشر الضمني يأخذ بالحسبان أسعار الصادرات لا يأخذ بالاعتبار أسعار الواردات.¹

ويمكن توضيح تطور معامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2013) فيما يلي:

جدول رقم (02): تطور مكمش الناتج المحلي الإجمالي (2005=100) في الجزائر للفترة (1990-

:(2013)

السنوات	مكمش الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	مكمش الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	مكمش الناتج المحلي الإجمالي
1990	7.33	1998	37.43	2006	112.43
1991	11.40	1999	42.82	2007	123.68
1992	14.21	2000	54.53	2008	146.04
1993	15.73	2001	55.90	2009	131.82
1994	19.67	2002	59.81	2010	158.58
1995	26.51	2003	69.46	2011	192.10
1996	33.99	2004	81.32	2012	213.11
1997	36.77	2005	100.00	2013	219.11

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

الموقع www.sesrtcic.org تم زيارته بتاريخ 2016/01/17.

حيث: **مكمش الناتج المحلي الإجمالي** = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة}} \times 100$

إنطلاق من الجدول رقم (02) نلاحظ أن مكمش الناتج المحلي الإجمالي قبل سنة 2005 قيمته أقل من 100 وهذا يدل على انخفاض في مستويات الأسعار، لكن بعد سنة 2005 بدأ يتزايد من سنة لأخرى مما يدل على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد الجزائري ثم إنخفض سنة 2009 ليواصل إرتفاعه إلى غاية سنة 2013.

¹-تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص. 293.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية¹. وبالرجوع إلى الجدول الموالي يمكننا تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2013)، وذلك بتقسيم الفترة إلى أربع فترات أساسية حيث تميزت كل فترة بتطبيق برنامج مختلف عن الفترات الأخرى.

جدول رقم (03): التطور السنوي لمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

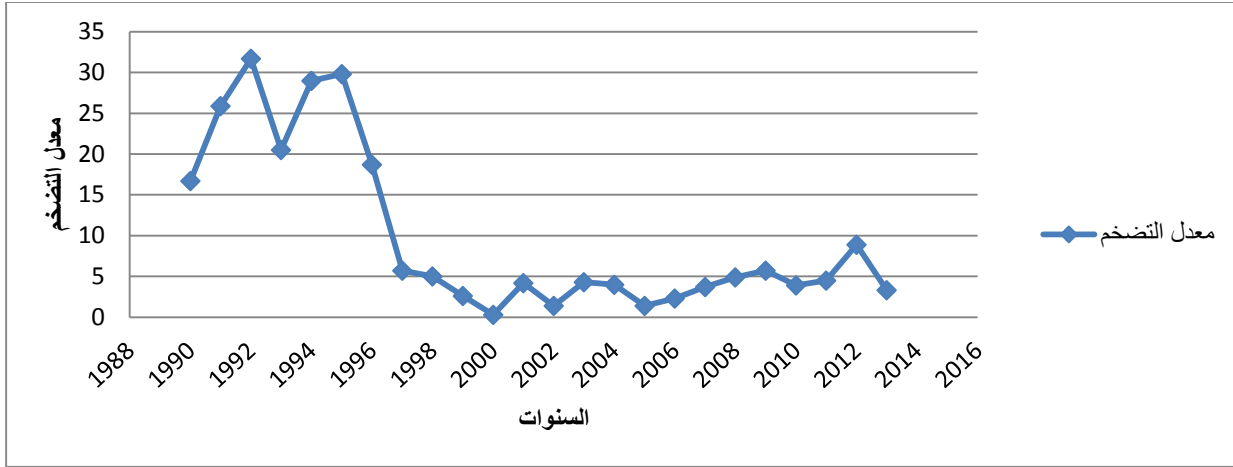
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5.7	18.7	29.8	29.00	20.5	31.7	25.9	16.7	معدل التضخم %
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
1.4	4.00	4.3	1.4	4.2	0.3	2.6	5.00	معدل التضخم %
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
3.3	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	معدل التضخم %

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: data.albankaldawli.org تم زيارته 2016/01/17

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في الشكل التالي:

¹- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للنشر، بيروت-لبنان، 2010، ص. 242.

شكل رقم (15): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

من خلال الجدول يمكن تقسيم الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2013 إلى أربع فترات وتحليل

تطور التضخم كما يلي:

الفترة الأولى (1990-1994):

حيث تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للإستقرار والتثبيت الاقتصادي، وشهدت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات التضخم حيث إنتقلت من 16.7% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 وإلى 29% سنة 1994، وبلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة بالتقريب 25% والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة إنطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60%، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وبالتالي فإن النتيجة المطبقة لهذه السياسات هو ارتفاع معدلات التضخم.

الفترة الثانية (1995-1999):¹

وهي مرحلة برنامج الإصلاح الهيكلي التي امتدت من 1995 إلى غاية سنة 1998 حيث إنخفض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 2.6% سنة 1999 ليبلغ سنة 2000 معدل 0.3% كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وبلغ متوسط إنخفاضه ما يقارب 12.5% حيث أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم، وكان الهدف الأساسي لبرنامج

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص. 243.

صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بإرتفاع معدلات البطالة (بتراجع مستوى الطلب الكلي).

ويمكن إرجاع أسباب انخفاض معدلات التضخم في الجزائر في ظل هاته الفترة إلى عدة إجراءات إتخذتها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي وهي تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و 1995، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود قياسية لما بلغ 0.3% سنة 2000¹.

الفترة الثالثة (2000-2009):

وهي مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي والتكميلي لدعم النمو التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما بإتباع سياسة توسعية، حيث شهدت معدلات التضخم إرتفاعا محسوسا من 0.3% سنة 2000 إلى 4.2% سنة 2001 ثم إلى 5.7% سنة 2009، ويفسر هذا الإرتفاع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية والنفقات العامة بسبب السياسة التوسعية المتبعة من طرف الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 3.22% وهو معدل منخفض إذا ما قورن بالفترات السابقة، مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي الذي شهدته البلاد نتيجة تحسن أسعار المحروقات وزيادة النفقات العامة التي إرتفعت من 961.7 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 1752.5 مليار دينار جزائري سنة 2003².

الفترة الرابعة (2010-2013):

تزامنت هذه الفترة مع فترة تنفيذ برنامج التنمية الخماسي الممتد من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وتواصلت التوترات التضخمية في سنة 2010 لكن بأقل شدة مقارنة بسنة 2009 حيث قدر معدل التضخم بـ 3.9% ثم ليعاود الإرتفاع إلى 4.5% سنة 2011 يعزى هذا الإرتفاع خصوصا إلى النمو القوي للكتلة النقدية، حيث يفسر هذا العامل 63% من التضخم في 2011 بالإضافة إلى الزيادة المعتبرة للأجور والتزايد المعتبر للطلب وتكاليف الإنتاج في ظرف يتميز بضعف الإنتاجية، ومرونة الإستيراد

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص. 207-208.

² - نبيل فليح، 'دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)'، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية بسكرة، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، ص. 251.

المرتفع للطلب على السلع الإستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم الآني من البلدان الموردة والمتزايد بقوة. وفي سنة 2012 تفاقم معدل التضخم ليلبغ 8.9% وهو المعدل الأكثر إرتفاعا خلال الفترة 2010-2013 ويفسر هذا الإرتفاع أساسا في زيادة الكتلة النقدية التي أصبحت تساهم في التضخم ب 84%، وإرتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، أما في سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعاً واسعاً وسريعاً حيث بلغ 3.3% بسبب تواضع وتيرة التوسع النقدي، وتراجع أسعار المواد الغذائية الطازجة كما عرفت معظم الأسعار الدولية للمنتجات الفلاحية المستوردة إنخفاضاً¹.

المطلب الثالث: قياس الفجوة التضخمية في الجزائر

هناك عدة معايير لقياس الفجوة التضخمية، وسنحاول في هذا المطلب قياس الفجوة التضخمية في الجزائر بالإعتماد على معيارين هما:

أولاً-معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1993-2013):

يسمى أيضا بمؤشر العلاقة بين حجم وسائل الدفع والنتاج المحلي الخام، ويستخدم مؤشر معامل الاستقرار النقدي للكشف عن وجود اتجاهات تضخمية أو إنكماشية في الاقتصاد، ويحسب هذا المؤشر بقسمة معدل التغير النسبي في حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع على معدل التغير النسبي في الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة، كما يلي:

$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

B: معامل الاستقرار النقدي.

M: حجم وسائل الدفع بالمفهوم الواسع (M_2).

Y: الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة (الحقيقية).

ولمعرفة الخلل بين حجم وسائل الدفع والناتج المحلي الخام (الخلل بين السوق النقدي والسوق السلعي) التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والحكم على وجود قوى تضخمية نعتد على مؤشر معامل الاستقرار النقدي من خلال المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الجزائري.

حيث إذا كان:

¹-بنك الجزائر، التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات (2010-2011-2012-2013).

B: يساوي الواحد الصحيح يكون هناك إستقرار نقدي، B كان مختلفا عن الواحد الصحيح بالموجب أو السالب دل ذلك على وجود تضخم أو إنكماش على الترتيب.

وتختلف درجة الضغوط التضخمية أو الإنكماشية بمدى إبتعاد هذا المؤشر عن الواحد سواء بالموجب أو السالب على التوالي.

والجدول التالي يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1993-2013)

كمايلي:

جدول رقم(04): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة(1993-2013)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
$\Delta M2/M2$	21.6	15.3	10.5	15.0	18.2	19.1	13.6	13.4	24.9
$\Delta Y/Y$	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	2.6
المعامل B	-10.2	-17	2.7	3.6	16.5	3.7	4.2	6.0	9.5
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
$\Delta M2/M2$	17.3	15.6	10.5	11.7	18.6	24.2	16.0	3.2	13.8
$\Delta Y/Y$	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3.0	2.4	2.1	3.6
المعامل B	3.6	2.2	2.0	2.2	9.3	8.0	6.6	1.5	3.8
السنوات	2011	2012	2013						
$\Delta M2/M2$	19.9	10.9	8.4						
$\Delta Y/Y$	2.8	3.3	2.8						
المعامل B	7.1	3.3	3						

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

الموقع: data.albankaldawli.org

قيم: $\Delta Y/Y$ مأخوذة من الجداول أدناه: 11،12،13،14،15

- O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2000، N 31، edition 2001، pp. 41-42.

- O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2005، N 36، edition 2006، pp. 50-51.

-O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats :2006-2008، N 39، edition 2009، pp. 54.

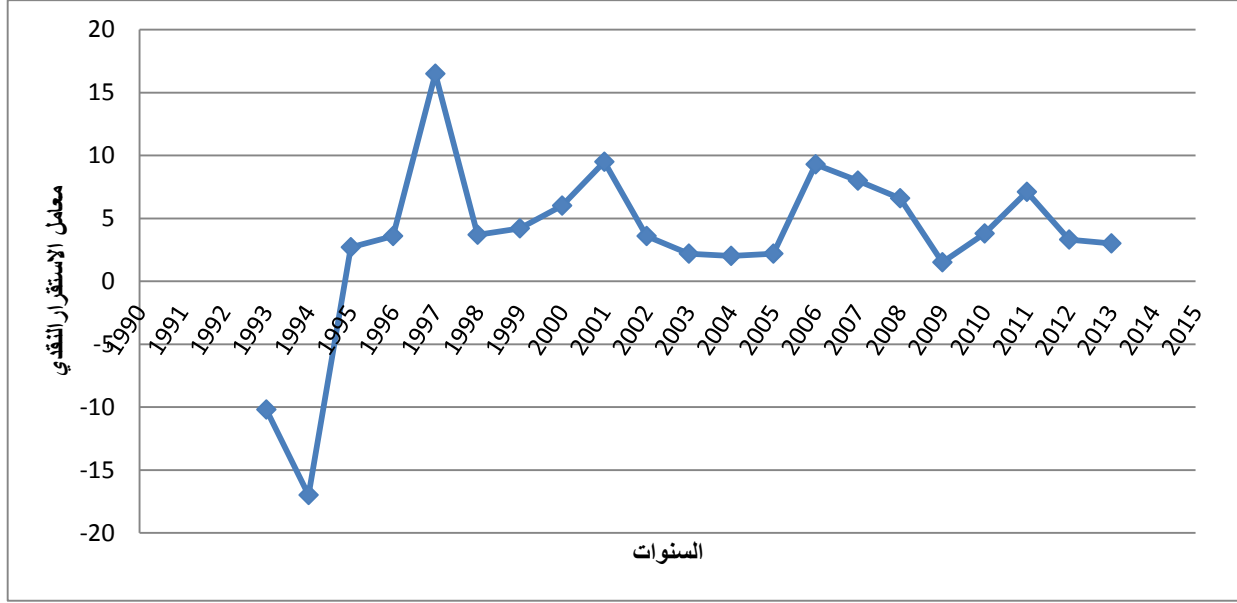
-O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats :2009-2011، N42، edition 2012، p. 60.

-O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats: 2011-2013، N 44، edition 2014، p. 60.

- قيم المعامل B (معامل الاستقرار النقدي) من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعادلة: $B = \frac{\Delta M2}{M2} / \frac{\Delta Y}{Y}$

ويمكن تمثيل تطور مؤشر معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الشكل التالي:

شكل رقم (16): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1993-2013



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

عرفت الفترة 1993-2013 ارتفاعا في معدل النمو السنوي لكمية ال نقود M2 قدر بالمتوسط بـ 31.8%، أما معدل النمو للناتج المحلي الخام الحقيقي فبلغ في المتوسط 2.95% خلال ال فترة 1993-2013. كما بلغ معامل الاستقرار النقدي خلال نفس الفترة قيمة 5.02 وهذا ما يبين الدور الذي تمارسه الزيادة في كمية وسائل الدفع عن قيمة الناتج المحلي الخام الحقيقي في تغذية الضغوط التضخمية.

عند ملاحظة الشكل والجدول السابقين، يتبين لنا من خلال مؤشر معامل الاستقرار النقدي أن الاقتصاد الجزائري عانى من عدم إستقرار نقدي خلال الفترة (1993-2013) ظهر في صورة ضغوط تضخمية عدا سنتي 1993 و 1994 اللتان تميزتا بوجود صورة إنكماشية في الاقتصاد الجزائري، لكن عند مقارنة النتيجة السالبة لمعامل الاستقرار النقدي خلال سنتي 1993 و 1994 نجدها تتعارض مع معدلي التضخم المرتفعين اللذان عرفهما الاقتصاد الجزائري خلال سنتي 1993 و 1994 واللذان قدرا بـ 20.5% و 29.0% على الترتيب، ونفسر هذا بالتخفيض الذي حدث في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في الناتج المحلي من جهة أخرى. كما نجد معدل التضخم في سنة 2000 والذي بلغ

0.34% يتعارض مع قيمة معامل الاستقرار النقدي المقدرة بـ 6.0، في حين تميزت سنة 2009 بنوع من الاستقرار النقدي.

ووفقا لمؤشر معامل الاستقرار النقدي شهد الاقتصاد الجزائري في مختلف مراحل تطوره خلل في العلاقة بين حجم وسائل الدفع والنتائج المحلي الخام الحقيقي، تجسد في صورة ضغوط تضخمية في الأغلب، حيث إستمرت كمية النقود بالزيادة بشكل سريع مما أدى إلى ارتفاع قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مع بقاء الجهاز الإنتاجي عاجزا عن تلبية الطلب المتزايد، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الإرتفاع.

ثانيا-فائض الطلب الكلي في الجزائر خلال الفترة(1990-2011):

إتضح من خلال دراسة المعيار السابق أن إختلال علاقة النمو بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، يؤدي إلى خلق فائض طلب يساهم في حدوث إرتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، في حين يستند معيار فائض الطلب الكلي على الأفكار التي إستندت عليها نظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع. ويقاس فائض الطلب المحلي من خلال المعادلة التالية¹:

$$Dx = (Cp+Cg+I)- Y \dots(A)$$

حيث أن:

Dx : يمثل فائض الطلب الكلي.

Cp : يمثل الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : يمثل الإستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : يمثل إجمالي الإستثمار بالأسعار الجارية.

Y : يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

$(Cp+Cg+I)$: يمثل إجمالي الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية.

والجدول الموالي يوضح تطور فائض الطلب الكلي في الجزائر للفترة(1990-2013):

¹- مأخوذ من الفصل الأول، ص. 23.

جدول رقم(05): يوضح معيار فائض الطلب الكلي لقياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	إجمالي الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	فائض الطلب الكلي
1990	564,1	280	284.1
1991	797,9	276.7	521.2
1992	1030	281.6	748.4
1993	1177,6	275.7	901.9
1994	1540,6	273.2	1267.4
1995	2039,5	283.6	1755.9
1996	2406,6	295.3	2111.3
1997	2537.7	298.5	2239.2
1998	2834.3	313.7	2520.6
1999	3074.3	323.8	2750.5
2000	3192.8	336.1	2856.7
2001	3641.6	346.3	3295.3
2002	4010.1	365.7	3644.4
2003	4393.9	392.0	4001.9
2004	5191.0	408.9	4782.1
2005	5676.0	433.0	5243
2006	6110.0	440.3	5669.7
2007	7339.0	455.2	6883.8
2008	8763,5	465.9	8297.1
2009	9866.9	473.5	9393.4
2010	11187.9	490.8	10697.1
2011	12890.7	504.9	12385.8
2012	14333.9	522.0	13811.9
2013	16091.7	536.4	15555.3

المصدر:

الموقع: الموالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.DAB.TOTL.CN?end=2016&locations=DZ&start=1990&view=chart>

قيم الإنفاق الكلي الخام مأخوذة من:

Rapports annuels de la banque d algérie les années : 2002,2004, 2007, 2010,2012 ,2013

على الموقع التالي: www.bank-of-algeria.dz تم زيارته بتاريخ 2016/06/24.

من ملاحظة الجدول رقم (05) نجد أن فائض الطلب الكلي الذي يساوي الفرق بين إجمالي الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية والنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تزايد مستمر طيلة الفترة (1990-2013)، حيث إنتقل من 284.1 سنة 1990 إلى 2856.7 سنة 2000 ثم إلى 15555.3 سنة 2013، وهذا دليل على أن الطلب الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) يفوق إجمالي الناتج المحلي للجزائر، ويمثل فائض الطلب الكلي المتزايد ضغطا على المقدرة الفعلية للإنتاج الداخلي والطاقة الإستراتيجية للإقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: أسباب ومصادر التضخم في الجزائر

لدراسة أسباب التضخم في الجزائر يستلزم بحث جملة من العوامل الداخلية التي تحرك الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالبنية الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع، ومدى مساهمة الإختلالات الهيكلية هذا من جهة. ومن جهة أخرى يجب عدم إهمال العوامل الخارجية المتعلقة بهيكل التجارة الخارجية للدولة عند بحث مصادر الإتجاهات التضخمية في الجزائر.

وعليه سنقوم في هذا المبحث بحصر أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر كما يلي:

أولا-العوامل الداخلية المسببة للتضخم:

يرى البعض من المحللين الإقتصاديين بأن أهم العوامل الداخلية التي تتولد عنها الضغوط التضخمية

في الجزائر هي:

أولا-1-الزيادة في الكتلة النقدية:

إن زيادة الكتلة النقدية لا تعد عامل تضخم في حد ذاتها وإنما الزيادة المفرطة للكتلة النقدية التي لا تقابلها الزيادة في الموجودات من السلع والخدمات في السوق هي التي تكون سببا للتضخم، إن وسائل الدفع التي تكون سببا في التضخم هي التي تخلق طلبا إضافيا غير معوض بزيادة في عرض السلع والخدمات.

تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الإستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الإقتراض وإستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى

إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في عرض السلع الشيء الذي دفع بالأسعار المحلية نحو الإرتفاع.

ويمكن توضيح الخلل والتباعد بين نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الكتلة النقدية (M_2) لبعض الفترات من خلال الجدول أدناه، حيث أن إستمرار حالة عدم التطابق بين نمو الناتج والنمو النقدي تؤدي إلى ظهور شبح التضخم.

جدول رقم(06): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1993-2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الكتلة النقدية (M_2)	معدل نمو M_2 %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % الحقيقي
1993	627.4	21.6	1190	10.7	-2.2
1994	723.6	15.3	1487.4	25.0	-0.9
1995	799.6	10.5	2002.6	34.6	3.8
1996	919.6	15.00	2564.7	28.1	4.1
1997	1081.5	18.2	2780.2	08.4	1.1
1998	1287.9	19.1	2810.1	01.1	5.1
1999	1463.4	13.6	3215.2	14.4	3.2
2000	1659.2	13.4	4078.8	26.9	2.2
2001	2473.5	24.9	4222.1	03.5	2.6
2002	2901.5	17.3	4537.7	6.5	4.7
2003	3354.3	15.61	5264.2	16.1	6.9
2004	3738	10.5	6150.4	17.1	5.2
2005	4070.4	11.7	7563.6	23.0	5.1
2006	4827.6	18.6	8520.6	12.5	2.0
2007	5994.6	24.2	9306.2	10.5	3.0
2008	6955.9	16.0	10993.8	17.4	2.4
2009	7178.7	3.2	9968.0	-9.5	2.1
2010	8280.7	13.8	11991.5	20.3	3.6
2011	9929.2	19.9	14588.5	21.1	2.8
2012	11015.1	10.9	16208.6	10.9	3.3
2013	11941.5	8.4	16643.8	2.6	2.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2000, N 31, edition 2001, pp. 41-42.
- O.N.S, l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2005, N 36, edition 2006, pp. 50-51.

- O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2006-2008، N 39، edition 2009، pp. 54.
 - O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2009-2011، N42، edition 2012، p. 60.
 - O.N.S، l'Algérie en quelques chiffres résultats : 2011-2013، N 44، edition 2014، p. 60.
 - الموقع: www.sesrtic.org بالنسبة لقيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (2009-2013).
 - معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مأخوذ من الجدول السابق رقم (06).
 - تقارير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات: (2006، 2008، 2010، 2011، 2012، 2013).
 - وليد عبد الحميد عايب ص 244-245 نقلا عن الديوان الوطني للإحصائيات إحصائيات 2006.
- نلاحظ من الجدول أعلاه أن عقد التسعينات عرف نموا كبيرا في حجم الكتلة النقدية M_2 بالشكل الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاز أسلوب التمويل بالعجز، وبطلب من الخزينة العامة هذه السياسة أفرزت وضعاً اقتصادياً غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد أهم أهداف برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي التحكم في حجم الكتلة النقدية M_2 ، إذ يلاحظ أنه بداية من سنة 1993 أخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث إنخفض من 21.6% سنة 1993 إلى 19.1% سنة 1998، من خلال اتباع سياسة نقدية تشفوية حيث تم إيقاف التمويل بالعجز، وكذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم إذ إنخفضت نسبته من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998. إذ سمح التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق إلى تحقيق الهدف، فوصل معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2000 إلى 13.4% ومعدل التضخم إلى 0.3% استمر الوضع على هذا المنوال حتى سنة 2001 حيث شهد نمو في الكتلة النقدية M_2 بمعدل 24.9%، مع إنطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتصل سنة 2004 إلى 10.5%، والجدير بالذكر أن الفترة (2001-2009) عرفت معدل

نمو متسارع للكتلة النقدية ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصد النقدية الصافية الخارجية والتي ارتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005¹. بالإضافة إلى الشروع في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي قدرت الإعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 8705 مليار دينار جزائري². ثم تواصل زيادة نمو الكتلة النقدية سنتي 2010 و 2011 بمعدل 13.8% و 19.9% على الترتيب بسبب الشروع في تنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) لتتخفف سنة 2013 إلى 8.4%.

يتضح كذلك من الجدول عدم مواكبة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمعدل نمو الكتلة النقدية ليعرف نمو الناتج إرتفاعا في المتوسط فاق معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1996)، كذلك نفس الشيء بالنسبة للفترة (2000-2005) ماعدا سنة 2004 نستنتج ان إنخفاض معدل نمو الكتلة النقدية تزامن مع معدل التضخم خلال الفترة (1997-2000)، ما يدل على أن العامل النقدي يعتبر من أهم الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية في الجزائر.

أولا-2-التوسع في الإنفاق الكلي الخام:

يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لإرتفاع معدلات التضخم، حيث يعد الإنفاق الإستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام ويشكل قطاع الأجراء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، وأن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على مستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار³. لذا إرتئينا التطرق إلى تطور الإنفاق الكلي الخام في الجزائر مقارنة بمعدلات التضخم خلال الفترة (2000-2011)، من خلال الجدول التالي:

1-تقارير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات: 2002-2007-2010
2- صالحى ناجية، تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف -1، 12/11 مارس 2013، ص ص. 5-6.
3- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص 246-247.

جدول رقم(07): تطور الإنفاق الكلي الخام ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)

السنوات	الإنفاق الكلي الخام "مليار دج"	معدل نمو الإنفاق الكلي الخام %	معدل التضخم %	السنوات	الإنفاق الكلي الخام "مليار دج"	معدل نمو الإنفاق الكلي الخام %	معدل التضخم %
2000	3125.0	2.40	0.3	2006	6234.4	7.02	2.3
2001	3636.9	16.38	4.2	2007	7290.4	19.43	3.7
2002	4106.3	12.90	1.4	2008	8962.7	23.24	4.9
2003	4508.7	9.80	4.3	2009	10092.2	25.65	5.7
2004	5243.5	16.30	4.0	2010	11188.0	24.47	3.9
2005	5741.2	9.50	1.4	2011	12965.1	29.53	4.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

معدلات التضخم مأخوذة من الجدول رقم(03).

- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص. 244.

- Algeria statistical appendix، IMF country report، No 07/95، march2007، p.4.

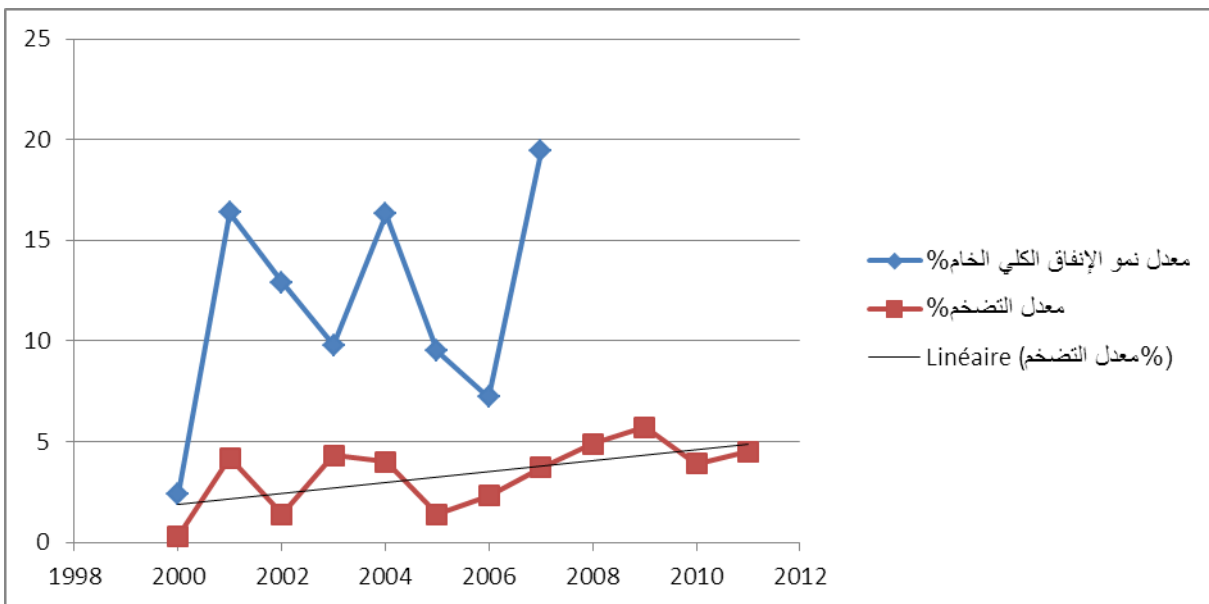
-Algeria statistical appendix، IMF country report، No 12/21، january2012، p.4.

-Algeria statistical appendix، IMF country report، No 13/49، february2013، p.3.

ويمكن تجسيد الجدول رقم(07) في الشكل التالي:

شكل رقم(17): تطور معدلات نمو الإنفاق الكلي الخام ومعدلات التضخم

خلال الفترة (2000-2011)



عند تفحص الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أنه بارتفاع معدل نمو الإنفاق الكلي الخام يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم وبإنخفاضه ينخفض معدل التضخم، حيث لما بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق الكلي الخام خلال الفترة (2000-2003) ما يقارب 10.40% كان متوسط معدل نمو التضخم خلال نفس الفترة 2.50%، ولكن عند ارتفاع متوسط معدل نمو الإنفاق الكلي الخام إلى 13.06% في الفترة (2004-2007)، ارتفع متوسط معدل نمو التضخم خلال نفس الفترة إلى 2.85%. كذلك عند ملاحظة السنوات التي ارتفع فيها معدل نمو الإنفاق الكلي الخام إرتفع فيها كذلك معدل التضخم كما هو الحال بالنسبة للسنوات 2001، 2004، 2007.

وبالتالي يمكن القول إن هناك ارتباط وثيق بين الإنفاق الكلي الخام ومعدلات التضخم في الجزائر، وأن التوسع في الإنفاق الكلي الخام يساهم في بروز الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري خاصة عندما لا يقابل هذا التوسع في الإنفاق عرض كاف من السلع والخدمات بإعتبار هذه الزيادة في الإنفاق هي بمثابة زيادة في الطلب الكلي.

أولا-3- الزيادة في تكاليف الإنتاجية:

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية منها إنخفاض مستوى الإنتاجية، هذا ما يدفع بالأسعار نحو الإرتفاع خصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حيث بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية للمستهلك في شكل زيادات تراكمية وإحتكارية على الأسعار. بالإضافة إلى إنخفاض مستوى الإنتاجية، يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر. كما تعد الأجور جزءا من مكونات الدخل الوطني وهي رافد من روافد الطلب الكلي في المجتمع بحيث إرتفاعها يشجع على زيادة الإنفاق الذي بدوره يشجع بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

ونستدل على أهمية مساهمة كتلة الأجور في زيادة تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية من خلال النسبة المقدرة لهذه الكتلة التي لا تقل على 41%، وتصل في بعض الأحيان إلى 90% من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة للحصول على مخرجات سلعية. أضف إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة وهي كلها مواد تعتمد على الإستيراد الذي تتغير قيمته

تبعاً للتذبذبات السائدة في السوق الدولية. ولقد أدت هذه التكاليف إلى تضخيم فاتورة الواردات في نهاية عقد الثمانينات وحتى منتصف التسعينات¹.

ويمكن أن نوضح من خلال الجدول التالي تطور معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)

جدول رقم (08): معدلات نمو كتلة الأجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2007).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو كتلة الأجور والرواتب %	4.37	10.24	5.56	8.64	11.28	6.21	12.96	11.96
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5

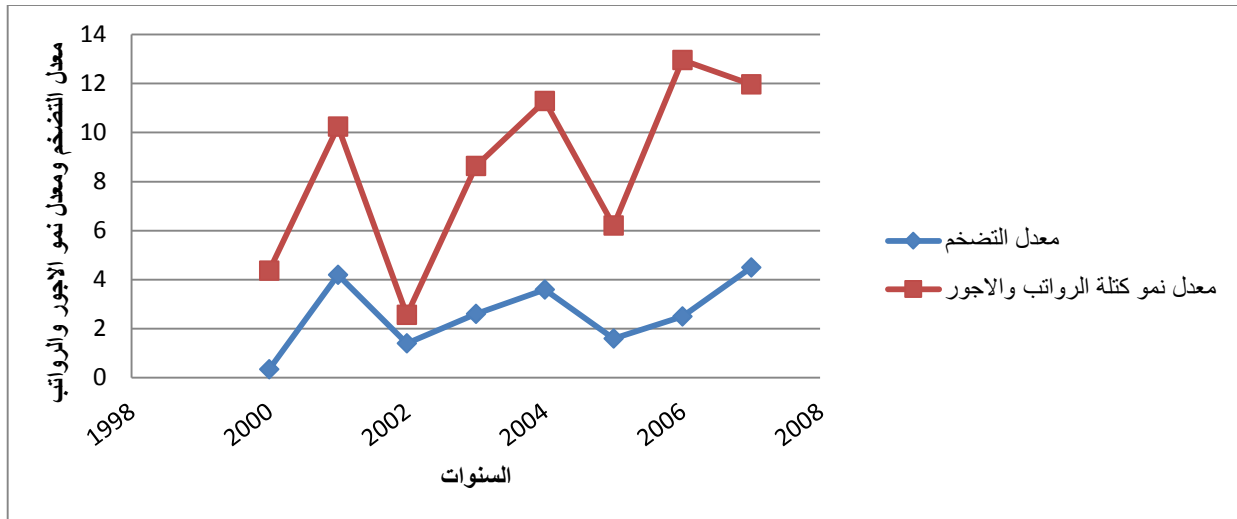
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص.244.

ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق في الشكل التالي:

شكل رقم (18): معدل نمو كتلة الاجور والرواتب مقارنة بمعدلات التضخم في الجزائر خلال

الفترة 2000-2007



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

¹- سعيد هتهات، مرجع سابق، ص.239.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن اتجاه نمو كتلة الأجور يسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم حيث نجد علاقة طردية نوعا ما خلال الفترة (2000-2007)، حيث أن ارتفاع معدل نمو كتلة الأجور من 4.37% إلى 10.24% ما بين سنتي 2000 و 2001 أدى هذا إلى ارتفاع معدل التضخم من 0.3% إلى 4.2% خلال نفس الفترة، ثم إنخفاض معدل نمو كتلة الأجور سنة 2002 إلى 5.56% أدى إلى إنخفاض معدل التضخم في نفس السنة إلى 1.4% ثم لما إرتفعت سنتي 2003 و 2004 إلى 8.64% و 11.28% على التوالي، نلاحظ أيضا ارتفاع معدل التضخم إلى 2.6% و 3.6% على التوالي خلال نفس الفترة. وبهذا نستنتج أن لزيادة نمو معدل الأجور دور في تغذية الضغوط التضخمية.

أولا-4-النمو الديموغرافي:

من بين العوامل أيضا المؤدية إلى ظهور التضخم في الجزائر، الزيادة الكبيرة في النمو الديموغرافي، حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد السكان إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل النمو السكاني كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق العام استجابة لمتطلبات المجتمع¹. ويمكن توضيح تطور عدد السكان في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(09): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة(1998-2011)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو %	السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدل النمو %
1998	30.3	1.50	2005	33.2	1.37
1999	30.7	1.42	2006	33.7	1.45
2000	31.1	1.36	2007	34.2	1.52
2001	31.5	1.30	2008	34.8	1.60
2002	31.9	1.27	2009	35.4	1.70
2003	32.3	1.26	2010	36.0	1.79
2004	32.8	1.30	2011	36.7	1.89

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

الموقع www.sesrtcic.org تم زيارته بتاريخ 2016/05/30

الموقع: data.albankaldawli.org تم زيارته 2015/06/21.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ خلال الفترة (1998-2011) أن النمو السكاني في تزايد مستمر حيث إنتقل من 30.3مليون نسمة سنة 1998 إلى 36.7 مليون نسمة سنة 2011، في حين بلغ متوسط

¹-كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 61.

معدل النمو السكاني في الفترة (1998-2003)، 1.35% أما الفترة (2004-2011) فوصل إلى 1.57%.

وبالتالي هذه الزيادة السكانية تشكل ضغطا على السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الجزائري مقارنة مع المتوفر منها، مما يسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، كما تشكل أيضا ضغطا على الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة، مما يعمل على توجيه نسبة كبيرة من الإستثمارات في هذه الخدمات غير منتجة، وزيادة نفقات الدولة الجزائرية لسد حاجيات الأعداد المتزايدة من السكان¹.

أولا-5-صلابة العرض الداخلي:

عرفت السوق الداخلية الجزائرية توسعا بصفة ملحوظة تحت تأثير سياسة النمو التوسعي المنتهجة منذ النصف الثاني من عشرية الستينيات، هذا ما أدى إلى تزايد الطلب الشامل في الجزائر بالمقارنة مع العرض المتصلب، وأن الزيادة في الطلب ترجع بدورها إلى ارتفاع حجم المداخل الموزعة مع وجود تدوال كمية هامة من النقد، في حين تعود صلابة العرض إلى سببين رئيسيين:

أولا: ظهور إنتاجية ضعيفة لعامل رأس المال والعمل وذلك في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي. إن هذا الضعف في الإنتاجية أصبح أكثر خطورة بالإستعمال غير الكافي وشبه المعمم لقدرات الإنتاج الموجودة، والعدد المتزايد للعمال الذي كان يتقل كاهل الإنتاجية الجزئية للعمل التي كانت تتميز من قبل بالضعف.

ثانيا: إن أداة الإنتاج الوطني كانت تخضع دائما للضغط، إذ أن ارتفاع مستوى الإنتاج لا يمكن تحقيقه دون رفع مستوى الواردات، ومرونة الإنتاج بالمقارنة مع الواردات بلغت 1.1 في سنة 1987، وأن كل ضغط مالي خارجي ينعكس بصفة مباشرة على نسب إستغلال الطاقات الموجودة. فهذه العوائق المذكورة تسبب عجزا في العرض الداخلي أمام الطلب المتنامي مما يظهر ذلك في صور ضغوط تضخمية في الاقتصاد².

¹ -Hamid bali, **inflation et mal developpement en Algérie**, O.P.U Alger, 1993, pp.150-151.

² -عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري -حدود السياسات الظرفية،** موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص ص.20-22.

ثانيا: العوامل الخارجية المسببة للتضخم

التضخم المستورد:

كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية منذ مطلع التسعينيات، الدور الرئيسي والمباشر لتحويل التضخم من الدولة المنتجة لسلع إلى الدولة المستوردة، وتصبح الأسعار المحلية متضخمة ويتسبب ذلك في مشاكل عديدة مثل اختلال ميزان المدفوعات، تقلبات في أسعار صرف العملة المحلية بالمقارنة مع أسعار العملات المتداولة في الأسواق العالمية وتراكم حجم المديونية.

يعتبر التضخم المستوردة من أهم الآثار المترتبة عن انفتاح الاقتصاد المحلي على التجارة الخارجية، والجزائر كباقي الدول لما قامت بتحرير تعاملاتها مع العالم الخارجي، أصبحت تتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، وتفضيل المستهلك الجزائري السلع الأجنبية خاصة الفرنسية منها، وهذا بحكم العديد من العوامل منها الثقافية والجغرافية والاقتصادية. ولرصد آثار التضخم المستوردة في الجزائر، وجب معاينة الأهمية النسبية للواردات وهذا من خلال الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات مع العالم الخارجي للفترة (2001-2013) كما هو موضح بالجدول أدناه.

جدول رقم (10): تطور الواردات والصادرات في الجزائر خلال الفترة (2001-2013).

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات	764862.4	957039.8	1047441.4	1314399.8	1493644.8	1558540.8
الصادرات	1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3	3979000.9
مؤشر أسعار الواردات*	135.5	136.0	141.1	154.0	164.9	171.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات	2572033.4	2854805.3	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4
الصادرات	5095019.7	3347636.0	4333587.4	5374131.3	5687369.4	5217099.8
مؤشر أسعار الواردات*	214.2	208.9	211.4	261.0	256.7	259.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-o.n.s, commerce extérieur, rétrospective statistique 1962-2011.

*سنة الأساس 1994=100 عند حساب مؤشر أسعار الواردات مأخوذ من:

-o.n.s, l algerie en quelques chiffres resultats : 2009-2011, N 42, edition 2012, p.56.

-o.n.s, l algerie en quelques chiffres resultats : 2011-2013, N44, edition 2014, p.56.

عند تفحص الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات الجزائرية في تزايد خلال الفترة (2001-2013)، وللاستدلال عن إنتقال التضخم العالمي للاقتصاد الوطني وهذا من خلال معاينة مؤثر أسعار الواردات لنفس الفترة المذكورة حيث نجده تطور من 100 سنة الأساس 1994 إلى 171.8 سنة 2006 ثم إلى 259.5 سنة 2013، ويعكس هذا التطور في مؤشر أسعار الواردات الصورة الواضحة عن الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني جراء تزايد حدة التضخم في الأسواق الخارجية، خاصة إذا ما علمنا أن هيكل هذه الواردات يتميز بنسبة عالية من المواد الاستهلاكية (الاستهلاك العائلي والاستهلاك الصناعي) مما يزيد من تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي بحيث كل زيادة في الأسعار العالمية تؤدي بصورة مباشرة وسريعة إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخلية.

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال المطلبين الموليين:

المطلب الأول: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

سنحاول في هذا المطلب عرض تطور النمو الاقتصادي بالإضافة إلى نمو أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013). وذلك بتقسيم الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2013 إلى خمس فترات أساسية هي:

الفترة الأولى(1990-1994): تتلخص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو الاقتصادي في الجدول

التالي:

جدول رقم(11): يوضح معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة(1990-1994).

الوحدة: نسبة مئوية%

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل النمو الإقتصادي	0.8	1.2-	1.6	2.2-	0.9-
الصناعة	3.5	0.7-	5.6-	1.3-	2.2-
الزراعة	6.2-	15.4	2.0	3.7-	11.1-
البناء والأشغال العمومية	3.1-	7.9-	0.4	4.0-	0.9
المحروقات	4.1	0.9	1.1	0.8-	2.5-
الخدمات خارج الإدارة العامة	2.7	0.5-	3.1	3.7-	1.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) حول معدلات نمو القطاعات سنوات 1990-1991-1992.
- الموقع: data.albankaldawali.org تم زيارته بتاريخ 20/01/2016
- Algeria statistical appendix, IMF country report No 98/87, september 1998, p.35.

شهدت هذه الفترة معدلات نمو إقتصادي سلبية أو ضعيفة حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.24% وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالإقتصاد الجزائري سنة 1986 بإنخفاض أسعار البترول، كما شهدت هذه الفترة إنتقال الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد السوق عن طريق الصدمة وبداية الأزمة السياسية، مما إنعكس على نمو القطاعات الاقتصادية حيث شهد قطاع الزراعة نموا متذبذبا عرف معدلات نمو سالبة خلال سنوات 1990، 1993، 1994 عدا سنتي 1991 و1992 حقق معدلات نمو إيجابية بلغت 15.4% و2.0% على الترتيب، ويمكن إرجاع التذبذب الشديد الذي عرفته معدلات نمو قطاع الزراعة إلى إرتباطه بالظروف المناخية، كما جاءت أغلب معدلات النمو في قطاع الصناعة سلبية نتيجة تخلي الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية في إطار الخصوصية بموجب الإصلاحات الاقتصادية التي إتزمت الجزائر بها أمام الهيآت الدولية بغرض الحصول على تمويلات تمكنها الخروج من الأزمة، بالمقابل تعرضت مؤسسات أخرى لعمليات تخريب ونهب بسبب تردي الأوضاع الأمنية آنذاك فضلا عن عزوف القطاع الخاص عن الإستثمار في المجال الصناعي، وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو ضعيفة إلى جانب قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة الذي سجل متوسط نمو قدره 0.66%. لتتراجع القيمة المضافة لكل من قطاعات السكن والري والطرق والإتصالات والسياحة

نتيجة الاهتمام بتدهور الوضعية الأمنية للدولة، وبالرغم من تجاوز متوسط معدل نمو قطاع المحروقات لمتوسط معدل النمو الإقتصادي حيث بلغ 0.56% إلا أنه يعتبر محتشما ويفسر بإنخفاض أسعار البترول¹.
الفترة الثانية (1995-1999): يمكن إجمال معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو الإقتصادي في الجدول التالي:

جدول (12): يوضح معدل النمو الإقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1995-1999)

الوحدة: نسبة مئوية%

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الإقتصادي	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
الصناعة (قطاع العام)	1.7-	13.4-	7.2-	9.2	0.8-
الصناعة (قطاع خاص)	0.4	0.0	5.0	5.0	8.0
الزراعة	15.0	21.3	13.6-	11.4	2.7
البناء والأشغال العمومية	2.7	4.5	2.5	2.4	1.4
المحروقات	4.4	6.3	6.0	4.0	6.1
الخدمات خارج الإدارة العامة	3.3	3.0	2.4	5.4	3.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

الموقع: data.albankaldawali.org تم زيارته بتاريخ 20/01/2016

-Algeria statistical appendix, IMF country report No 98/87, september 1998, p.35.

-Algeria statistical appendix, IMF country report No 01/163, september 2001, p.5.

من خلال الجدول (2) نلاحظ تحسن متذبذب في معدلات النمو الإقتصادي خلال هاته الفترة، إذ سجلت سنة 1995 أول معدل نمو إيجابي بعد سنوات من النمو السلبي بـ 3.8% ليتحسن سنة 1996 بـ 4.4% وفي حين يبلغ أدنى مستوياته سنة 1997 بـ 1.1% بعد ذلك يبلغ أعلى معدلاته في سنة 1998 بـ 5.1% ويرجع ذلك لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي المفروض عليها من قبل صندوق النقد الدولي، وبالرغم من إنتعاش معدلات النمو العام بعد سنوات من الركود إلا أنها تبقى هشة وغير كافية لإعتمادها على قطاع المحروقات حيث بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع 5.36%، هذا إلى جانب معدلات النمو الهامة التي سجلها القطاع الزراعي خلال هاته الفترة بإستثناء سنتي 1997 و1999 بينما تراوحت

¹-كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص. 294.

بين 15% و 21.3% عامي 1995 و 1996 على التوالي ووصلت إلى 11.4% سنة 1998، وهذا ما يدل على مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري. وبالمقابل عرفت معدلات نمو القطاع الصناعي العام تدهور نتيجة تراجع الدولة عن الإستثمار في الصناعات الثقيلة (المعدنية والميكانيكية) حيث دفعتها إلى العجز المالي ومن ثم الإقتراض، على عكس القطاع الصناعي الخاص الذي عرف معدلات نمو متزايدة من 4% سنة 1994 إلى 8% 1990.

وشهد قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو إيجابية لكنها متواضعة لتراجع الإستثمار العام والخاص في هذا المجال، في حين تحسنت معدلات نمو قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة حيث بلغ معدل النمو بهذا القطاع سنة 1998 ما يقارب 5.4% وهذا ما يؤكد على أهمية هذا القطاع وقدرته على جلب قيمة مضافة.

الفترة الثالثة (2000-2004): يمكن تلخيص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو الإقتصادي في الجدول التالي:

جدول (13): يوضح معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2000-2004).

الوحدة: نسبة مئوية%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الإقتصادي	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2
الصناعة (قطاع عام)	1.9-	1.3-	1.0-	3.5-	1.3-
الصناعة (قطاع خاص)	5.3	3.0	6.6	2.9	2.5
الزراعة	5.0-	13.2	1.3-	19.7	3.1
البناء والأشغال العمومية	5.1	2.8	8.2	5.5	8.0
المحروقات	4.9	1.6-	3.7	8.8	3.3
الخدمات خارج الإدارة العامة	2.1	3.8	5.3	4.2	7.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- Algeria statistical appendix, IMF country report No 01/163, september 2001, p.5.
- Algeria statistical appendix, IMF country report No 07/95, march 2007, p.6.

خلال هاته الفترة تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو إقتصادي أحسن من تلك المحققة

خلال الفترتين السابقتين، حيث بلغ في المتوسط 4.32% وهو أحسن من المعدل المسجل في الفترتين

السابقتين، وهذا بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولي وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وانتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص، وفيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموا يقارب 6% بالمتوسط وهو متوسط أحسن مما حققه القطاع في الفترتين السابقتين، كما أنه أحسن من معدل النمو العام 4.32%، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الظروف المناخية وإلى سياسات الدعم التي طبقتها الدولة لإنعاش هذا القطاع. وأما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد سجل نمو قارب 6% بالمتوسط والمتأتي من الإستثمار في مجال السكن والبنى التحتية، كما سجل قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة معدلات نمو تجاوزت تلك التي عرفت في الفترتين السابقتين بمتوسط قدره 4.62% نتيجة إتساع نشاط قطاعات النقل والاتصالات والسياحة.

وبلغ متوسط نمو القطاع الصناعي الخاص خلال هاته الفترة 4.06%، في حين عرف القطاع الصناعي العام معدلات نمو سلبية على طول الفترة، كما حقق قطاع المحروقات تراجعا عن الفترة السابقة في معدل نموه المتوسط المقدر ب 3.82% مقارنة بمتوسط الفترة السابقة المقدر ب 4.82%، وما تجدر الإشارة إليه أن هاته الفترة تزامنت مع فترة تطبيق الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (من 2001 إلى 2004).

الفترة الرابعة (2005-2009): يمكن تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية كما في الجدول الآتي:

جدول (14): يوضح معدل النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة: نسبة مئوية%

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005
معدل النمو الاقتصادي	2.1	2.4	3.0	2.0	5.1
الزراعة	20	-5.3	5.0	4.9	1.9
الصناعة (قطاع عام)	0.7	1.9	3.9-	2.2-	4.5-
الصناعة (قطاع خاص)	-	-	3.2	2.1	1.7
البناء والأشغال العمومية	8.7	9.8	9.8	11.6	7.1
الخدمات خارج الإدارة العامة	8.8	7.8	6.8	6.5	6.0
المحروقات	6.0-	2.3-	0.9-	2.5-	5.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر تقرير سنة 2008، ص. 35.

- Algeria statistical appendix، IMF country report، No 07/95، march 2007، p.6.

-Algeria statistical appendix، IMF country report، No 11/40، february 2011، p.6.

بعد تحسن معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة السابقة عرفت تراجعا وخصوصا بعد سنة 2007 تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيراتها في الطلب على البترول حيث إنخفضت أسعاره، وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة. في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا لاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية حيث بلغ متوسط النمو بـ 9.5% مقارنة بالفترة السابقة 6% ويرجع هذا إلى البرامج الضخمة التي أنجزتها الدولة والمندرجة ضمن التهيئة المحلية وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة بالقطاع نظراً لارتفاع حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة للإسكان والطرق والري، أما قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة فقد حقق معدل نمو بمتوسط 7.18% في حين تحسنت مردودية القطاع الزراعي خلال الفترة ونمى بمعدل 5.3% في المتوسط وهو أقل بقليل من الفترة السابقة، أما بالنسبة للنمو في قطاع الصناعة الخاص إنخفض نسبيا فقد بلغ متوسط نموه 2.33% مقارنة بالفترة السابقة 4.06%، أما القطاع الصناعي العام فسجل معدلات نمو سلبية خلال سنوات 2005، 2006، 2007، بإستثناء سنتي 2008 و2009 سجل معدلات نمو إيجابية ولكن ضئيلة¹.

الفترة الخامسة (2010-2013): يمكن استعراض معدل النمو الإقتصادي ومعدلات النمو القطاعية كما في الجدول الموالي:

¹- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر تقرير سنة 2008، ص. 35.

جدول (15): يوضح معدل النمو الإقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2010-2013)

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الإقتصادي	3.6	2.8	3.3	2.8
الزراعة	6	10.5	7.2	8.8
الصناعة	0.9	2.2	5.1	2.3
البناء والأشغال العمومية	6.6	3.0	8.2	6.6
الخدمات خارج الإدارة العامة	6.9	6.1	6.4	7.8
المحروقات	2.6-	3.2-	3.4-	5.5-

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- الموقع: data.albankaldawli.org تم زيارته بتاريخ 2016/01/20

- بنك الجزائر " التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" للسنوات (2010-2011-2012)

عرف النمو الإقتصادي خلال هاته الفترة تذبذبا حيث إرتفع سنة 2010 من 3.6% ليعود إلى الإنخفاض في سنة 2013 إلى 2.8% يرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وإنخفاض إنتاج المحروقات، بينما حقق القطاع الفلاحي تحسنا خاصة سنة 2011 أين بلغ 10.5% بفضل تحسن الظروف المناخية (زيادة تساقط الأمطار) والأسعار الدنيا المضمونة للمنتوجات الإستراتيجية، في حين شهد قطاع البناء والأشغال العمومية كذلك تذبذبا حيث إنخفض سنة 2011 إلى 6.1% نتيجة إنهاء مشاريع الطرق السريعة ليرتفع في السنة الموالية بـ 8.2% لزيادة نفقات الدولة لإنعاش برامج المساكن، أما قطاع الخدمات فبقي محافظا على مستوياته غير أن قطاع المحروقات بقي متراجعا¹.

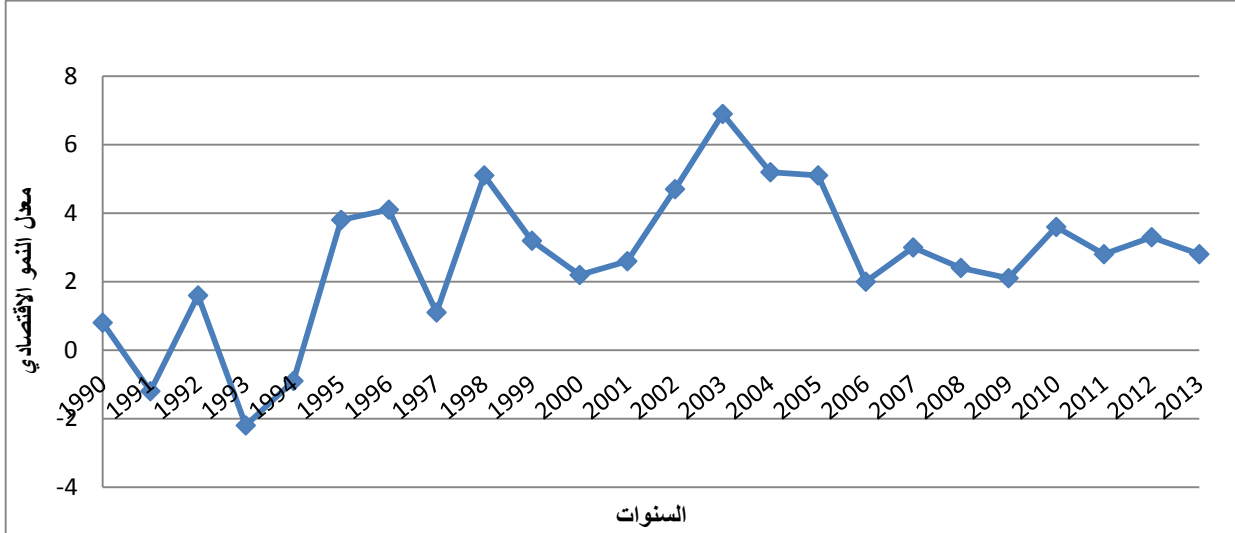
وما ينبغي الإشارة إليه أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في معدلات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الآونة الأخيرة مقارنة ببداية سنوات التسعينيات حيث كانت معدلات النمو سالبة، إلا أنه لا يزال هشاً بسبب إعتماده الشبه الكلي على قطاع المحروقات وإفتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى

1-تقرير بنك الجزائر حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2011، 2013.

التي تجعله مستقرا، لذلك النمو الاقتصادي الجزائري مرهون بقطاع المحروقات الذي يتأثر بالطلب العالمي ويجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات العالمية.

ويمكن تمثيل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الشكل الموالي:

شكل رقم (19): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013



المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تحليل تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013) للاقتصاد الجزائري، إنطلاقاً من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة.

أولاً- تحليل تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2013):

إذا ما نظرنا إلى النمو الاقتصادي على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والذي يعبر عن تطور نصيب الفرد من السلع والخدمات التي تم إنتاجها من قبل أفراد المجتمع ويعكس درجة رفاهية الفرد، فيمكن إبراز تطورات من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(16): تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ونصيب الفرد منه

خلال الفترة(1990-2013)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الإسمية (مليار دينار جزائري) *	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الإسمية (مليار دولار أمريكي) *	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي *	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي % **
1990	553.13	61.75	2383	-1.7
1991	860.18	46.56	1753	-3.6
1992	1072.22	49.10	1806	-0.5
1993	1187.04	50.84	1829	-4.2
1994	1484.05	42.33	1492	-2.9
1995	2000.47	41.97	1452	1.9
1996	2564.23	46.83	1592	2.3
1997	2773.90	48.06	1608	-0.5
1998	2824.11	48.07	1584	3.5
1999	3230.89	48.53	1577	1.8
2000	4114.20	54.66	1753	0.8
2001	4251.20	55.05	1742	3.3
2002	4527.46	56.21	1776	4.3
2003	5252.32	67.86	2094	5.9
2004	6149.11	85.33	2600	3.0
2005	7561.98	103.19	3102	4.5
2006	8501.63	117.02	3467	0.2
2007	9352.88	134.97	3939	1.9
2008	11043.70	171.00	4912	0.4
2009	9968.02	137.21	3875	-0.1
2010	11991.56	161.20	4473	1.8
2011	14588.53	200.01	5447	0.9
2012	16208.69	209.04	5583	1.3
2013	16643.83	209.73	5491	0.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

* مأخوذ من الموقع: www.sesrtic.org تم زيارته بتاريخ 2016/01/27

** مأخوذ من الموقع: data.albankaldawli.org تم زيارته بتاريخ 2016/01/20

من خلال إطلاعنا على الجدول يمكننا أن نميز أربع فترات لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) كما يلي:

الفترة الأولى (1990-1994): عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل هذه الفترة نمو متذبذب حيث قدر في سنة 1990 بـ 2383 دولار أمريكي، لينتقل إلى 1753 دولار أمريكي سنة 1991 بإنخفاض قدره 630 دولار أمريكي، ليسجل تحسن طفيف خلال سنتي 1992 و1993 بـ 1806 و1829 على التوالي ليعاود الإنخفاض مرة أخرى إلى 1492 دولار أمريكي سنة 1994، كما ميز هذه الفترة تسجيل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سلبية بلغت في المتوسط -2.58% في نفس الفترة، وهذا ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة التي عايشها سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة (1988-1992).

الفترة الثانية (1995-2000): خلال هذه الفترة أيضا شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نمو متذبذبا، حيث كان منخفضا في سنة 1995 بـ 1452 دولار أمريكي ثم ليرتفع إلى 1592 دولار و1608 دولار سنتي 1996 و1997 على الترتيب، ليتراجع إلى 1577 دولار سنة 1999 ثم ليصل مرتفعا إلى 1753 دولار سنة 2000. في حين شهد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو إيجابية عدا سنة 1997 سجل معدل نمو سلبي قدر بـ -0.5%، وبلغ متوسط معدل النمو +1.63%، لكن رغم ذلك لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حدود 2000 دولار أمريكي مما يدل على أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

الفترة الثالثة (2001-2009): سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على العموم إرتفاعات متتالية، فقد إنتقل من 1742 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 4912 دولار أمريكي سنة 2008، أما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فبلغ +2.6% وهو أحسن من المعدل المحقق في الفترة السابقة، كما أن نصيب الفرد من الناتج تجاوز حدود 2000 دولار ليصل إلى 4912 دولار سنة 2008.

الفترة الرابعة (2010-2013): عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضا إرتفاعا متواصلا ليصل إلى 5491 دولار سنة 2013، أما متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ +1.2%.

ثانيا- تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2013):

سجلت معدلات البطالة في الجزائر إنخفاضا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت سنة 2013 معدل

9.8% بعدما سجلت معدل 19.8% سنة 1990، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(17): تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)

الوحدة: نسبة مئوية %

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
28.6	28.3	28.7	27.9	24.4	23.2	23.0	20.6	19.8	معدل البطالة
5.1	1.1	4.1	3.8	0.9-	2.2-	1.6	1.2-	0.8	معدل النمو الاقتصادي
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.9	27.3	29.8	29.3	معدل البطالة
3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	2.6	2.2	3.2	معدل النمو الاقتصادي
			2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
			9.8	11.0	10.0	10.0	10.2	11.3	معدل البطالة
			2.8	3.3	2.8	3.6	2.1	2.4	معدل النمو الاقتصادي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي: مأخوذة من الجداول رقم: 11، 12، 13، 14، 15.

بالنسبة لمعدلات البطالة:

- data.albankaldwli.org تم زيارته بتاريخ 20/01/2016

- الديوان الوطني للإحصائيات، التشغيل، حوصلة إحصائية (1962-2011).

- نقلا عن عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق-، ص 237.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال الفترة (1990-1999)،

حيث إرتفعت من 19.8% سنة 1990 إلى 29.3% سنة 1999، وهو أعلى مستوى بطالة عرفته

الجزائر خلال نفس الفترة، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إنخفاض أسعار

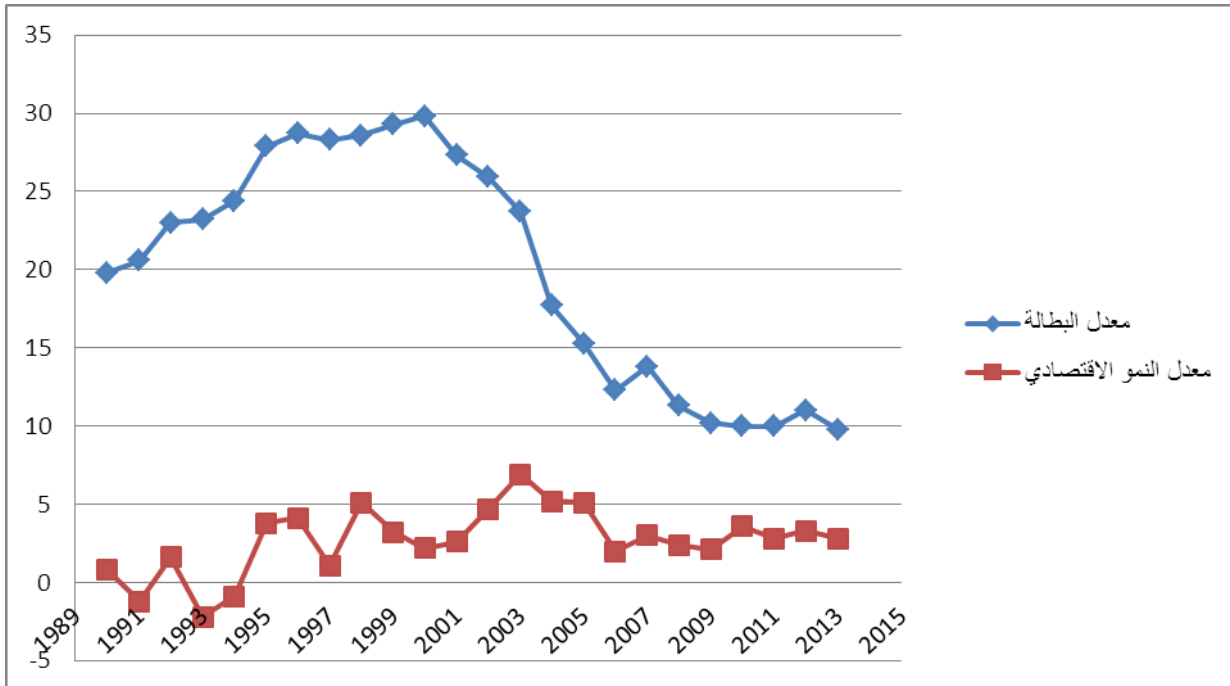
النفط وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى

سياسة تسريح العمال التي إعتدتها الجزائر تحت ضغط مشروطة صندوق النقد الدولي، حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل وإغلاق أكثر من ألف مؤسسة ما بين 1994-1998. أما خلال الفترة (2000-2013) عرفت خلالها معدلات البطالة إنخفاضا محسوسا، حيث إنخفضت من 29.8% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2013، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط، كما سمحت برامج الإستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي ومخطط التنمية الخماسي، حيث من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2003) تم إستخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف إحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي، كما أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهما في إحداث 817000 منصب شغل ما بين (2001 و 2003)¹.

ويمكن توضيح العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2013) من خلال

الشكل التالي:

شكل رقم (20): تطور معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)



يتضح من خلال الشكل السابق طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي، وهي علاقة عكسية حيث عند إنخفاض معدل النمو خلال الفترة (1990-1994) صاحبه ارتفاع في

¹ - وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص. 240.

معدلات البطالة خلال نفس الفترة من 19.8% إلى 24.4%، كذلك لما بلغ النمو الاقتصادي أدنى مستوى له 1.1% سنة 1997 إرتفع معدل البطالة إلى 28.6% في سنة 1998، كما أنه عند بلوغ النمو الاقتصادي أقصى مستوى له في سنة 2003 معدل 6.9% نلاحظ إنخفاض معدل البطالة في نفس السنة إلى 23.7% مقارنة بالمعدلات المرتفعة للبطالة خلال السنوات السابقة 2000، 2001، 2002. وإبتداءا من سنة 2003 أدى تحسن معدلات النمو الاقتصادي إلى إنخفاض معدلات البطالة في السنوات الموالية كمايلي من 23.7% في 2003 إلى 11.3% سنة 2008 ثم إلى 9.8% سنة 2013.

خاتمة الفصل الرابع:

بعد تتبعنا لظاهرة التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2013)،

توصلنا إلى النتائج التالية:

- فيما يخص السياسة السعرية؛ إنتهجت الجزائر عدة أنظمة سعرية منذ الإستقلال إلى يومنا قسمت إلى مرحلتين، أنظمة سعرية في ظل الاقتصاد الموجه (1966-1988)، وأنظمة سعرية في ظل إقتصاد السوق (1989 إلى يومنا)، إلا أن هذه الأنظمة لم تحقق الأهداف المرجوة منها وإنما أدت إلى زيادة تدهور القوة الشرائية للمواطنين.
- أما بالنسبة لتطور معدلات التضخم فالجزائر عرفت موجات تضخمية متفاوتة كانت أشدها في الفترة 1990-1996 حيث وصل معدل التضخم إلى أعلى مستوى 31.7 % سنة 1992، أما الفترة 1997-2013 تم السيطرة نسبيا على معدلات التضخم بلغ أدنى مستوى 0.3 % سنة 2000 وأعلى مستوى 8.9 % سنة 2012.
- يستند على عدة مؤشرات لقياس الضغوط التضخمية منها: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي الضمني، مؤشر معامل الاستقرار النقدي، مؤشر صافي فائض الطلب الكلي وغيرها.
- ويمكن إرجاع مسببات الإتجاهات التضخمية في الجزائر إلى عدة عوامل منها:
 - زيادة في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة في الموجودات من السلع والخدمات في السوق.
 - التوسع في الإنفاق الكلي الخام؛ سواء من خلال الإنفاق الإستهلاكي الخاص، العام والإنفاق الإستثماري.
 - الزيادة في تكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية نتيجة إنخفاض مستوى الإنتاجية.
 - النمو الديموغرافي؛ بحيث تتجه أعداد السكان نحو التزايد بينما تبقى كفايتهم إنتاجية على حالها، أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل النمو السكاني.
 - صلابة الغرض الداخلي.

- التضخم المستورد؛ ويمكن رصده من خلال ارتفاع حجم الواردات بوتيرة أسرع من حجم الصادرات.
- أما فيما يخص النمو الاقتصادي فقد عرفت الجزائر تحسنا ملحوظا في معدلات نمو الاقتصادي خلال الآونة الأخيرة بلغ أعلى مستوى له 6.9% سنة 2003 مقارنة ببداية سنوات التسعينيات حيث كانت معدلات النمو سالبة، إلا أنه لا يزال هشاً بسبب إعماده الشبه الكلي على قطاع المحروقات وإفتقاده إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا، لذلك النمو الاقتصادي الجزائري مرهون بقطاع المحروقات الذي يتأثر بالطلب العالمي ويجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات العالمية.

الفصل الخامس:

الدراسة القياسية للعلاقة بين
التضخم والنمو الاقتصادي في

الجزائر للفترة

(1990-2016)

تمهيد:

يسعى الباحث إلى استخدام الاقتصاد القياسي لإختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لإختبار قوة المتغيرات المستقلة في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذي القرارات وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العددية للمعلومات المقدرّة، وإتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي.

ومن خلال الدراسات السابقة التي تناولت دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، وإنطلاقاً من ما توصلت إليه النظرية الاقتصادية حول العلاقة الموجودة بين التضخم و النمو الاقتصادي، فإننا نحاول في هذا الفصل معرفة طبيعة وإتجاه العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، بالإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية المتقدمة إنطلاقاً من دراسة خصائص السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة لما لها من الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، ثم تطبيق أسلوب التكامل المشترك ومنهجية جرانجر لتحديد إتجاه العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2016).

المبحث الأول: نظرة عامة حول الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية

سنعالج في هذا المبحث مختلف الأساليب الإحصائية التي سنطبقها في هذه الدراسة، التي نجسدها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفاهيم حول السلاسل الزمنية

تعتبر السلاسل الزمنية من بين أهم الأساليب الإحصائية الحديثة التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة التغيرات التي تطرأ على قيم الظاهرة مع الزمن وتحديد الأسباب والنتائج وتفسير العلاقات المشاهدة بينها والتنبؤ بما سيحدث من تغير على قيم الظاهرة في المستقبل على ضوء ما حدث لها في الماضي، وفي هذا المطلب سوف نعرض على تعريف السلسلة الزمنية والمكونات الأساسية لها ومفهوم إستقرارية السلسلة الزمنية كما يلي:

أولاً-تعريف السلسلة الزمنية:

تعددت تعاريف السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص، فيمكن تعريف السلسلة بأنها: "مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن"¹.

وتكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يمثل خاصيتها أو سمتها الرئيسية، وبعبارة أخرى هي عبارة عن متغير مستمر عبر الزمن.

ورياضياً نقول إن متغير الزمن (t) يمثل المتغير المستقل والقيم المناظرة له تمثل المتغير التابع (y)، بحيث كل قيمة من الزمن (t) يقابلها قيم المتغير التابع (y).

كما تختلف دورية اسلاسل الزمنية عادة بحسب المصادر المتوفرة وحاجيات الدراسة أو التحليل، فهي في أغلب الحالات شهرية أو ثلاثية أو سداسية أو سنوية، وهذا لا ينفي بوجود سلاسل يومية أو أسبوعية.²

والعلاقة الزمنية هذه قد تأخذ أشكالاً مختلفة، وعادة ماتكون السلاسل الزمنية ذات إتجاه واحد، فهي منتظمة حيث تتكرر دوريتها بنفس الصيغة كل سنة أو ذات تغير عشوائي لعناصر مرتبطة ذاتياً،

1- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2007، ص. 279.

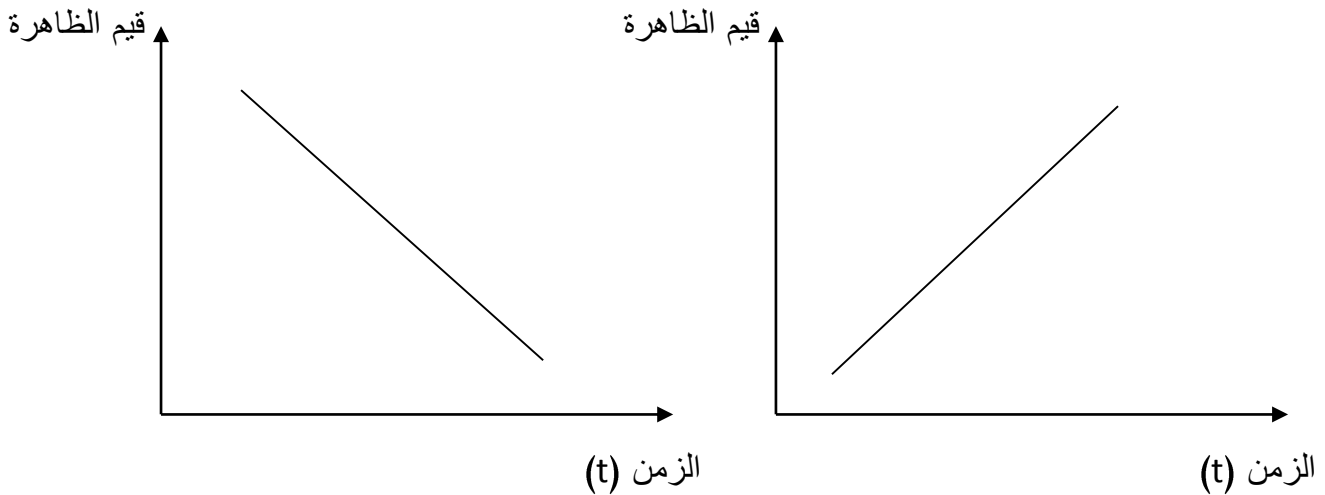
2- نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي-دروس وأمثلة تطبيقات محلولة تمارين مقترحة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2004، ص.

أي كل قيمة مرتبطة بالقيم السابقة وتتغير بسبب عامل عشوائي¹، وهذا ما سنوضحه في المكونات الأساسية للسلسلة الزمنية في العنصر الموالي.

ثانياً-الكشف عن مكونات السلسلة الزمنية:

إن تحليل السلسلة الزمنية يتمثل أساساً في تحديد ودراسة العناصر الأساسية التي تميزها:

1-الإتجاه العام لمسار تطور السلسلة الزمنية: ويقصد بهذا العنصر الحركة المنتظمة للسلسلة الزمنية عبر فترة زمنية طويلة نسبياً (لا يلاحظ في الفترات القصيرة)، حيث يمثل التوجه الذي تكون عليه الظاهرة في الحالة العامة سواء كان بميل موجب أو سالب، ويمثل أهم مركبة في السلسلة الزمنية، وغالبا ما يتم الإعتماد عليه في التنبؤ بالقيم اللاحقة للظاهرة، ويرمز له بالرمز (T) ². ويأخذ الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على عدنان مصطفى حسين السنجاري، المختصر المفيد عن السلاسل الزمنية، 10 جوان 2011، ص. 4.

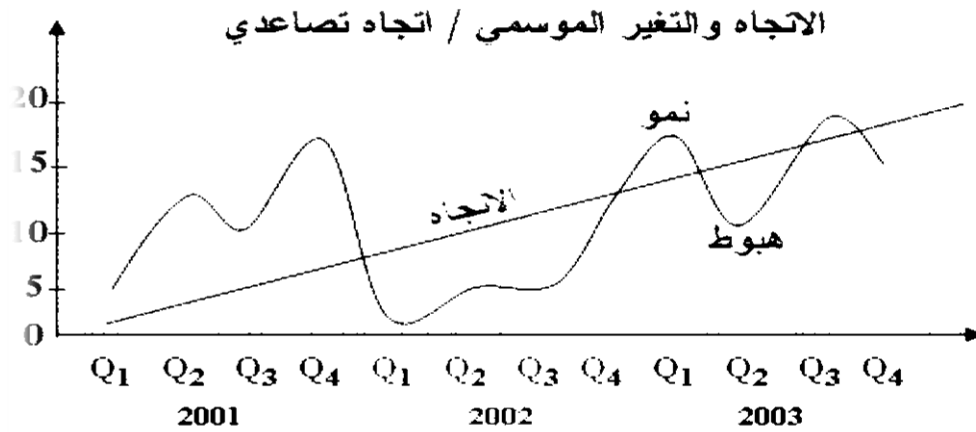
2-التقلبات الموسمية: تمثل تلك التذبذبات أو التغيرات التي تقع في فترات زمنية قصيرة (أقل من سنة) والتي تنتج عن تغيرات في الفصول³، ذلك لأن طبيعة النشاط لكثير من القطاعات الاقتصادية تتوقف على تأثير الفصول السنوية أو تأثير الأشهر خلال الفصول (مثل إنتاج بعض المواد الفلاحية الذي يرتفع

¹ نصيب رجم، مرجع سابق، ص. 40.

² جيلاطو جيلاني، الإحصاء التطبيقي مع تمارين محلولة، الطبعة الثانية، دار الخلدونية، الجزائر 2009، ص. 144.

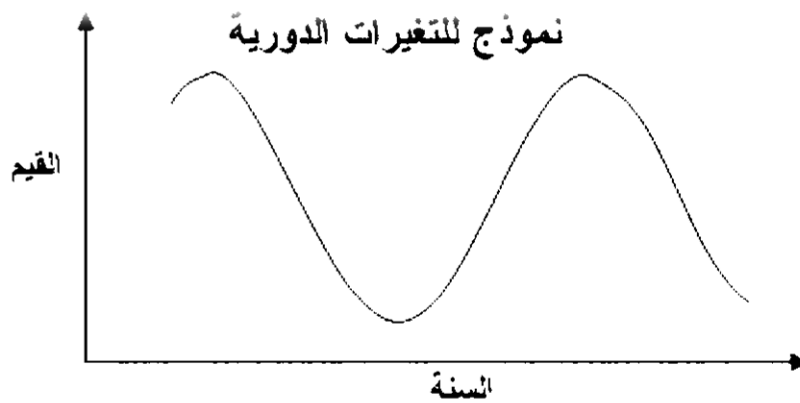
³ نصيب رجم، مرجع سابق، ص. 42.

في الصيف وينخفض في الشتاء، إستهلاك المشروبات الغازية، نشاط الخدمات السياحية، وإستهلاك الطاقة الكهربائية، إلخ¹، ويرمز لها بالرمز (S) وتأخذ الشكل التالي:



المصدر: عدنان مصطفى حسين السنجاري، مرجع سابق، ص. 4.

3-التقلبات الدورية: وتتجسد في تلك التقلبات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة في المدى المتوسط والطويل، حيث تتناسب مع مراحل الدورة الاقتصادية (ركود، إنتعاش، رواج، كساد) وهي تتكرر بإستمرار عبر الزمن². ويرمز لها بالرمز (C) وتأخذ الشكل الموالي:

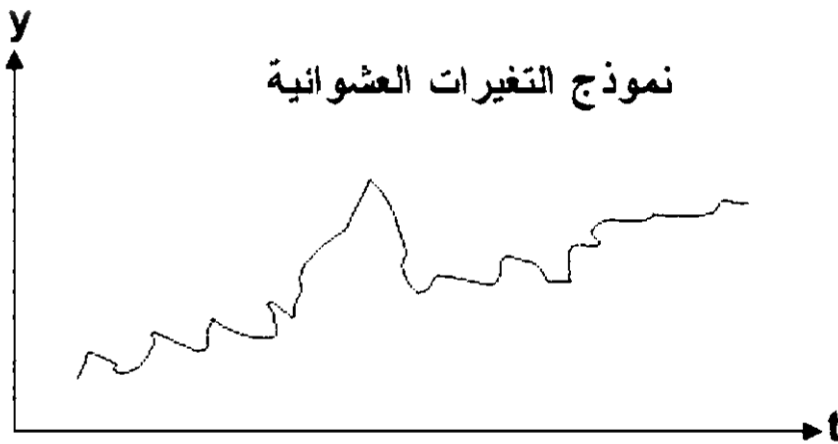


المصدر: عدنان مصطفى حسين السنجاري، مرجع سابق، ص. 5.

¹-مكيد علي، مرجع سابق، ص. 280.

²- جيلاطو جيلاني، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر، 2009، ص. 144.

4-التقلبات العشوائية: هي عبارة عن تذبذبات أو إنحرافات أو تغيرات غير منتظمة (عشوائية)¹ والتي تنتج عادة عن التأثير العرضي لبعض العوامل (مثل الإضرابات، إفلاس بنك، الأوبئة، الفيضانات.... إلخ).² بحيث لا يمكن التنبؤ بها لعدم إنتظامها من جهة وللفترة الزمنية القصيرة التي تحدث فيها³، وتأخذ الشكل التالي:



المصدر: عدنان مصطفى حسين السنجاري، مرجع سابق، ص. 5.

ثالثا- مفهوم إستقرارية (سكون) السلسلة الزمنية:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة. وصفة الاستقرار أو السكون تلك تتحدد ببعض الخصائص الإحصائية التي سوف نتعرض لها فيما بعد، وفي حالة غياب صفة الاستقرار خاصة كما هو الحال بالنسبة للسلاسل الزمنية الاقتصادية فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة يكون غالبا زائفا بالرغم من كون معامل التحديد عاليا⁴. وبالتالي يجب إخضاع السلسلة الزمنية لبعض إختبارات الإستقرارية لتفادي حدوث مشاكل قياسية.

ثالثا-1- الخصائص الإحصائية لصفة إستقرار السلسلة:

لكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن تستوفي مجموعة من الخصائص التالية⁵:

1- نصيب رجم، مرجع سابق، ص. 43.

2- مكيد علي، مرجع سابق، ص. 280.

3- عدنان مصطفى حسين السنجاري، المختصر المفيد عن السلاسل الزمنية، 10 جوان، 2011، ص. 5. على الموقع:

https://www.moswrat.com/books_download_5012.html

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 1998، ص. 611.

5- ERIC DOR, *Econométrie*, synthèse de cours exercices corrigés, Pearson Education France, 2004, p. 151.

1. ثبات متوسط قيمها عبر الزمن، بمعنى أن قيم السلسلة الزمنية تتذبذب حول وسط حسابي ثابت ومستقل عن الزمن.
2. تباينها ثابت عبر الزمن.
3. أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين.

مثلا: تكون السلسلة الزمنية $Y_t = \gamma_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ مستقرة إذا كان $|\gamma_1| < 1$ إذا وفقط إذا توفرت فيها الشروط التالية¹:

$$E(y_T) = E(et) = 0$$

$$Var(y_t) = \frac{\delta_\varepsilon^2}{1-\gamma_1^2}$$

$$COV(y_t, y_{t-k}) = \gamma_1^k \frac{\delta_\varepsilon^2}{1-\gamma_1^2}$$

حيث et هو التشويش الأبيض أو الضجة البيضاء ويتمثل في سلسلة من المشاهدات العشوائية

المستقلة، γ_1 يمثل جذر الوحدة.

ثالثا-2-السلسلة الزمنية غير المستقرة:

إن عدم توفر شرط أو أكثر من الشروط السابقة يوحي بعدم إستقرار السلسلة الزمنية، وفي هذا

الإطار نميز نموذجين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

ثالثا-1-2-السلسلة من نوع TS:

وتتميز فيه السلاسل الزمنية بعدم الإستقرارية من نوع الإتجاه المحدد. حيث تكتب على الشكل

التالي²:

$$Y_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن f_t هي دالة كثير حدود محددة بدلالة الزمن قد تكون خطية أو غير خطية، e_t يدعى

بالتشويش الأبيض أو الخطأ العشوائي ويمثل سلسلة الأخطاء العشوائية المستقلة.

هذا النوع عادة ماتأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأولى، تكتب على النحو التالي:

¹ -Isabelle Cadoret، Ctherine Benjamin، Econométrie appliquée-Méthodes-Applications-Corrigée، 2° édition، Bruxelles، 2009، p. 334.

² -Régis Bourbonnais، économétrie -Manuel et exercices corrigés، 8° édition، Pris : Dunod، 2011، p. 243.

$$Y_t = a_0 + a_{1t} + \varepsilon_t$$

وتكون خصائص السلسلة من نوع TS غير مستقر كمايلي:

$$E(Y_t) = a_0 + a_{1t} + E(\varepsilon_t) = a_0 + a_{1t}$$

$$V(Y_t) = 0 + V(\varepsilon_t) = \delta^2$$

$$COV(y_t, y_{t'}) = 0 \text{ لما } t \neq t'$$

ولكي نجعل هذه السلسلة مستقرة نقوم بتقدير المعلمات (a_0, a_1) بطريقة المربعات الصغرى¹.

ثالثا-2-2-السلسلة من نوع DS:

هي السلاسل التي تصبح مستقرة بواسطة إستخدام الفروقات². ويأخذ هذا النوع من السلاسل

الزمنية الشكل التالي³:

$$Y_t = u + \gamma_1 y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (1)$$

وتكون السلسلة Y_t مستقرة إذا فقط إذا كان $|\gamma_1| < 1$ على عكس لما $\gamma_1 = 1$ فإن السلسلة غير

مستقرة وتتبع السير العشوائي مع إنحراف مقداره μ .

ونكتب المعادلة (1) لما $\gamma_1 = 1$ على النحو الآتي:

$$Y_t = u + y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2) \gamma_1$$

وتكون غير مستقرة من أجل قيمة ابتدائية (y_0) معطاة فإن المعادلة (2) تكتب كمايلي:

$$Y_t = u_t + y_0 + \sum_{i=1}^t \varepsilon_i$$

أو إذا كان:

$$EE(\varepsilon_t) = 0, \text{ Var}(\varepsilon_t) = \delta_\varepsilon^2, \text{ et Cov}(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = 0$$

quelque Soitt et $s \neq t$

إذن:

$$E(Y_t) = u_t + y_0$$

$$\text{Var}(Y_t) = E(y_t - E(y_t))^2 = E(\sum_{i=1}^t \varepsilon_i)^2$$

¹ -Isabelle Cadoret, Op, Cit, p. 338.

² -Régis Bourbonnais Op, Cit, p. 244.

³ -Isabelle Cadoret, Op, Cit, p. 337-338.

$$Var(Y_t) = t\sigma_\varepsilon^2$$

ومنه فإن توقع وتباين (y_t) هو دالة للزمن والسلسلة (y_t) غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة وهذا يعني أنها متكاملة من الرتبة الأولى.

بصفة عامة نقول عن سلسلة أنها متكاملة من الرتبة d فنكتب كمايلي:

$$Z_t = (1 - L)^d y_t = \Delta^d y_t$$

لما $d=1$ السلسلة متكاملة من الرتبة الأولى.

لما $d=2$ السلسلة متكاملة من الرتبة الثانية.

وهكذا نستمر في عملية الفروق حتى نتحصل على سلسلة متكاملة من الرتبة d .

المطلب الثاني: إختبارات جذر الوحدة

تتصف الكثير من السلاسل الزمنية بعدم السكون وذلك بسبب أن متوسط قيم السلسلة أو/وتباين السلسلة أو/والتغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير تعتمد على الزمن. وبالتالي فإن الإنحدار المتحصل عليه من هذه السلاسل سيكون زائفا بالرغم من وجود بعض المؤشرات الجيدة في النتائج. وعليه يتطلب قبل البدء بدراسة السلاسل الزمنية يجب الكشف عن إستقرارها من عدمه، وذلك بإستخدام عدة إختبارات منها: إختبار DF، إختبار ADF، إختبار PP، إختبار KPSS. وفي دراستنا سوف نركز على الإختبارات التالية: إختبار DF، إختبار ADF، إختبار PP.

أولا- إختبار ديكي-فولر البسيط (DF):

يعمل إختبار ديكي-فولر البسيط في البحث عن الإستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، ويصلح هذا الإختبار في حالة نموذج إنحدار ذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$. ويقوم إختبار ديكي-فولر البسيط على إختبار فرضيتان يتم تطبيقهما على ثلاث نماذج كمايلي¹:

الفرضيتان:

- الفرضية العدمية: $H_0: \rho_1 = 1$: السلسلة غير مستقرة.

¹ -H el ene Hamisultane, "Econometrie des s erie temporelle" visite le: 05/12/2017
<https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261174/document>

- الفرضية البديلة: $H_1: \phi_1 \neq 1$: السلسلة مستقرة.

حيث إذا تحققت الفرضية العدمية H_0 دل هذا على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة. وبذلك فهي غير مستقرة، على العكس إذا تحققت الفرضية البديلة H_1 فهذا يعني أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة.

النماذج:

النموذج الأول: نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + e_t$$

النموذج الثاني: نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى مع ثابت:

$$X_t = C + \phi_1 X_{t-1} + e_t$$

النموذج الثالث: نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى مع ثابت وإتجاه زمني:

$$X_t = C + b_t + \phi_1 X_{t-1} + e_t$$

ويتم إختبار ديكي-فول البسيط وفق الخطوات التالية:

يبدأ هذا الإختبار بتقدير النموذج الثالث بإستعمال طريقة المربعات الصغرى ثم النموذج الثاني ثم الأول، ثم حساب قيم (تاو) (t) لجذر الوحدة وذلك بقسمة (ϕ_1) على الخطأ المعياري لها على النحو التالي:

$$t = \frac{\phi_1}{SE\phi_1}, \quad t_{\phi_1} = \frac{\phi_1 - 1}{\delta\phi_1}$$

يتم مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) الجدولية في جداول معدة خصيصا من طرف ديكي-فولر والتي تحتوي على قيم حرجة عند حجم عينة معين (n) ومستوى معنوية معين (1%، 5%، 10%) بإستخدام برامج إحصائية متخصصة.

إذا وجدت قيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولية يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة. أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من الجدولية نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.

ثانيا- إختبار ديكي-فولر المطور (ADF):

إن الإختبار السابق لديكي-فولر لم يكن ملائما في حالة وجود إرتباط ذاتي في الحد العشوائي (e_t) أي لسلسلة الأخطاء العشوائية. لذلك قام ديكي-فولر عام (1981) بتطوير إختباره لينقضى مشكلة

الإرتباط الذاتي لسلسلة الأخطاء العشوائية، حيث قام بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(P) لذلك أطلق عليه اسم إختبار ديكي-فولر المطور (ADF).

يعتمد هذا الإختبار على نفس خطوات إختبار ديكي-فولر البسيط مع إختلاف في الجداول الإحصائية، كما يعتمد على معايير (Akaik) و (Schwarz) لإختيار مستويات التأخير من أجل بناء نماذج الإختبار الثلاث الآتية¹:

النموذج الأول: نموذج الإنحدار الذاتي لا يحتوي لا على الحد الثابت ولا على الإتجاه الزمني، ويأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^P \phi_j X_{t-j} + e_t$$

الفرضية العدمية: $H_0: \phi=0$

الفرضية البديلة: $H_1: \phi < 0$

النموذج الثاني: نموذج الإنحدار الذاتي يحتوي على الحد الثابت ولا يحتوي على الإتجاه الزمني، ويأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = c + \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^P \phi_j X_{t-j} + e_t$$

الفرضية العدمية: $H_0: \phi=0$ و $c=0$

الفرضية البديلة: $H_1: \phi < 0$ و $c \neq 0$

النموذج الثالث: نموذج الإنحدار الذاتي يحتوي على الحد الثابت وعلى الإتجاه الزمني، ويأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = c + b_t + \phi X_{t-1} + \sum_{j=1}^P \phi_j X_{t-j} + e_t$$

الفرضية العدمية: $H_0: \phi=0$ و $c=0$ و $b=0$

الفرضية البديلة: $H_1: \phi < 0$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$

حيث:

ΔX_t : التغير في قيم السلسلة المدروسة.

ϕ : معامل جذر الوحدة.

¹- Régis Bourbonnais, Michel Traza, " Analyse des série temporelle, Applications a l'économie et a la gestion", 3^e édition, (Paris : Dunod, 2010), p. 154.

ρ : معامل قيم الفجوة أو التأخر الزمني للسلسلة المدروسة.

p : عدد التأخيرات الزمنية، والتي يتم تحديدها بالإعتماد على معيار (Akaik) و (Schwarz) عند

أقل قيمة لهما.

e_t : حد الخطأ العشوائي أو التشويش الأبيض.

أما فيما يخص منهجية ديكي-فولر في إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية أو عدمها نلخصها

كمايلي:

في البداية يقوم ديكي-فولر بتقدير النموذج الثالث أي النموذج الذي يحوي الحد الثابت والإتجاه الزمني (طريقة تقدير معلمات النموذج الثالث تتم وفق طريقة المربعات الصغرى العادية)، ثم يقوم بإختبار معنوية مركبة الإتجاه الزمني (b) فإذا وجد قيمتها تختلف عن الصفر ($b \neq 0$) ينتقل إلى إختبار معنوية معامل جذر الوحدة فإذا وجد قيمتها تقع في منطقة قبول الفرضية العدمية فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع (DS)، ويتم إزالة عدم الإستقرارية بالفروقات، أما إذا وجد قيمتها تقع في منطقة رفض فرضية العدم فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (TS) ونجعلها مستقرة بالإنحدار. أما إذا كانت معنوية مركبة الإتجاه الزمني ($b=0$) أي تقع في منطقة قبول الفرضية العدمية ينتقل مباشرة إلى تقدير النموذج الثاني الذي يحوي الحد الثابت، فيقوم بإختبار معنوية الحد الثابت (c)، فإذا وجد قيمته تختلف عن الصفر ($c \neq 0$) أي تقع في منطقة رفض الفرضية العدمية ينتقل إلى إختبار معنوية معامل جذر الوحدة فإذا كانت قيمتها تقع في منطقة قبول الفرضية العدمية، فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (DS) أما إذا كانت قيمتها تقع في منطقة رفض الفرضية العدمية فإن السلسلة مستقرة وبالتالي تسقط الخطوات الباقية، لكن إذا ما كانت معنوية الحد الثابت لا تختلف عن الصفر ($c=0$) أي تقع في منطقة قبول الفرضية العدمية، ينتقل مباشرة إلى تقدير النموذج الأول، حيث يختبر معنوية معامل جذر الوحدة فإذا كانت تقع في منطقة قبول الفرضية العدمية فإن السلسلة غير مستقرة من نوع (DS)، أما إذا كانت قيمتها تقع في منطقة رفض الفرضية العدمية فإن السلسلة الزمنية مستقرة.

ثالثا- إختبار فيليبس وبيرون (PP):

يسمح إختبار فيليبس وبيرون بالأخذ بعين الإعتبار كلا من الإرتباط الذاتي التغيرات للأخطاء العشوائية، ويعتمد هذا الإختبار على نفس النماذج التي يعتمد عليها إختبار ديكي-فولر البسيط ولكن يقترح تصحيح غير معلمي لإحصائيات إختبار ديكي-فولر البسيط.

ويرتكز إختبار فيليبس وبيرون على أربعة مراحل هي:

- تقدير النماذج القاعدية الثلاثة لإختبار ديكي-فولر بواسطة طريقة المربعات الصغرى مع حساب الإحصائيات الموافقة.

$$- \text{تقدير التباين المعطى في الأجل القصير: } S_t^2 \hat{\delta}, \hat{\delta} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

حيث (e_t) تمثل البواقي المقدر.

- تقدير المعامل المصحح (S_t^2) (المسمى بتباين المدى الطويل):

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^L (1 - \frac{i}{L+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد فترات الإبطاء (التأخير) المقدر بدلالة عدد

$$L \approx 4 \left(\frac{n}{100} \right)^{\frac{2}{9}}$$

حيث: L يمثل عدد التأخيرات.

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون PP من خلال العلاقة التالية:

$$t_{\hat{\delta}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\delta}_1 - 1)}{\hat{\delta}_1} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_1}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\delta}^2}{S_t^2}$ والذي يساوي الواحد (1) في الحالة التقريبية عندما يكون (e_t) تشويش أبيض.

ثم نقارن إحصائية (PP) مع القيمة الحرجة لجداول (Mackinnon)، ويتم رفض فرضية

الإستقرارية عندما تكون إحصائية (PP) أقل من القيمة الحرجة.

المطلب الثالث: التكامل المشترك

يعد إختبار التكامل المشترك أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية

على المدى الطويل، حيث يتم الربط بين مفهوم التكامل المشترك والنظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالعلاقة

التوازنية في الأجل الطويل، كما يقوم هذا الإختبار على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية هذا ما سنوضحه فيمايلي:

أولاً-تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن¹.

ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة².
إذن فالتكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل.

ثانياً-شروط التكامل المشترك:

تكون السلسلتين الزميتين Y_t, X_t متكاملتين زمنياً إذا تحقق الشرطين التاليين³:

1. أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (بمعنى أن السلسلتين مستقرتين عند نفس الدرجة)

2. أن تكون سلسلة البواقي (U_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل من درجة إستقرار السلاسل محل الدراسة.

ويمكن تلخيص الشرطين السابقين كمايلي:

إذا كانت السلسلتين الزميتين Y_t و X_t متكاملتين من نفس الدرجة أي⁴:

$$X_t \sim I(d)$$

$$Y_t \sim I(b)$$

حيث توجد علاقة بين هذين المتغيرين مثل:

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص. 670.

² - نفس المرجع، ص. 670.

³ - Régis Bourbonnais، OP، Cit، p.297.

⁴ - حمد بن عبد الله الغنام، العلاقة السببية بين الدخل والنقود في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك، ص. 08.

$$Y_t = aX_t + U_t \dots(A)$$

$$U_t = Y_t - aX_t \dots(B)$$

ففي هذه الحالة يوجد تكامل مشترك بين Y_t و X_t من الدرجة $(d-b)$ حيث: $d \geq b > 0$ ونكتب:

$$\left[\frac{Y_t}{X_t} \right] \sim CI(d - b)$$

وتسمى الدالة (A) بدالة إنحدار التكامل المشترك.

إن الحد العشوائي المتمثل في البواقي (U_t) يقيس إنحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن إتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

مثلا: إذا كانت لدينا السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين من الدرجة الأولى كل على حدة (مستقرتين عند الفروق الأولى)، فإن البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما تكون متكاملة من الدرجة صفر (مستقرة عند المستوى الأصلي).

ويمكن أن تعمم الفكرة إلى أكثر من متغيرين وفي هذه الحالة فإن شرط تساوي السلاسل في التكامل قد لا ينطبق، وإنما يشترط أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أي من المتغيرات التفسيرية¹.

ثالثا-إختبارات التكامل المشترك:

يوجد هناك العديد من إختبارات التكامل المشترك، نختار منها إثنين على التالي:

- إختبار أنجل-جرانجر "test Engle-Granger(EG)".

- إختبار جوهانسن "Johansen".

كلا الإختبارين يتطلبان أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

ثالثا-1-إختبار أنجل-جرانجر (إختبار التكامل المشترك بين متغيرين):

تتم مراحل هذا الإختبار وفق خطوتين أساسيتين هما²:

¹-حمد بن عبد الله الغنام، مرجع سابق، ص. 08.

² - Régis Bourbonnais، OP، Cit، p. 301.

الخطوة الأولى: إختبار درجة تكامل المتغيرات

الشرط الأساسي هو أن تكون السلاسل الزمنية من نفس درجة التكامل، إذا لم تكن كذلك لا يوجد تكامل ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة بإستعمال إختبارات جذر الوحدة التي تطرقنا لها في المطلب السابق.

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

ويتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية كما يلي:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + e_t$$

لكي تتحقق علاقة التكامل المشترك ما بين Y_t و X_t يجب أن تكون بواقى هذا الإنحدار مستقرة أي:

$$e_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$$

ويتم التأكد من إستقرارية سلسلة البواقى بمساعدة إختبار (DF أو ADF أو PP)، فإذا كانت سلسلة البواقى e_t مستقرة عند المستوى $I(0)$ دل هذا على وجود تكامل مشترك بين X_t و Y_t أما إذا كانت سلسلة البواقى غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ فلا يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t .
وللتأكد من إستقرارية سلسلة البواقى (e_t) نقوم بإختبار الفرضين التاليين:

- الفرضية العدمية $H_0: e_t$ مستقرة من نفس درجة السلاسل الزمنية محل الدراسة.

- الفرضية البديلة $H_1: e_t$ مستقرة بدرجة أقل من درجة السلاسل محل الدراسة.

مع الإشارة إلى أن القيم الحرجة للإختبار ليست مطابقة لجداول ديكي-فولر لأن سلسلة البواقى التي تم الحصول عليها هي بواقى التقدير بطريقة المربعات الصغرى وليست البواقى الحقيقية لمعادلة التكامل المشترك، لذلك لا نعلم على جداول ديكي-فولر عند إختبار الإستقرارية لسلسلة البواقى ولكن نستطيع الإعتماد على جداول ماكينون (1991).

ثالثا-2- إختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

يتفوق هذا الإختبار على إختبار "انجل-جرانجر" للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، الأهم من ذلك أن هذا الإختبار يكشف عما إذا

كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، أما في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل محلاً للشك والتساؤل¹. ولا تقتصر ميزة إختبار جوهانسن على حالة المتغيرات المتعددة، بل أثبتت التجارب على أنه أفضل من أسلوب أنجل-جرانجر ذي الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين. ويقوم هذا الإختبار بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك من خلال إجراء إختبار إحصائيتين هما:

ثالثاً-2-1- إختبار الأثر (trace test)²: حيث يختبر فرضية العدم التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل أو يساوي (r=0) مقابل الفرض البديل (r>0).

وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الإختبار على النحو التالي:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^P \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، P عدد المتغيرات r رتبة المصفوفة.

ثالثاً-2-2- إختبار القيمة الذاتية القصوى (Maximal eigenvalue)³:

وفق هذا الإختبار يجري إختبار الفرضية العدمية التي تنص على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك. وتحسب إحصائية هذا الإختبار وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r) = -T \log(1 - \lambda_{r+1})$$

المطلب الرابع: نموذج تصحيح الخطأ وإختبار السببية

نتناول في هذا المطلب كلا من نموذج تصحيح الخطأ وإختبار سببية جرانجر كما يلي:

¹-عابد العبدلي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، ال عدد32، جامعة الأزهر، 2007، ص. 23.

²- نفس المرجع، ص. 24.

³- ممدوح الخطيب الكسواني، "تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات الكلية في المملكة العربية السعودية"، ص. 11.

أولاً- نموذج تصحيح الخطأ (Modèle a correction d'erreur):

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن النموذج لا يصبح صالحاً لتفسير هذه الظاهرة.

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل¹.

وبذلك يمكن نموذج تصحيح الخطأ من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن في المدى الطويل.

صيغة نموذج تصحيح الخطأ²:

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الإعتبار كلا من العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل. أما عن كونها تأخذ في الإعتبار العلاقة طويلة الأجل فهذا يتم بإحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية وفيما يتعلق بإشتمالها على العلاقة قصيرة الأجل فهذا يتم بإدراج فروق السلاسل الزمنية فيها والتي تعبر عن التغير في القيم: (من يوم لآخر أو من أسبوع لآخر أو من شهر لآخر أو من فصل لآخر أو من سنة لأخرى).

إذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) وقدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة البسيطة التالية:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t + e_t$$

عندئذ يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ، وهو يتمثل في البواقي e_t حيث:

$$e_t = Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t$$

وبإستخدام هذا الحد يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = B + \sum_{j=1}^k B_j \Delta X_{t-j} + \lambda(Y_t - \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t)_{t-j} + Z_t$$

¹- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 685.

²- نفس المرجع، ص. 687-688.

ΔY_t : الفرق الأول للمتغير التابع ($\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$)

j : رقم الفجوة الزمنية لفروق المتغير المستقل (X_t)

k : عدد الفجوات الزمنية المدرجة بالنموذج

ΔX_{t-j} : الفروق الأولى للمتغير التفسيري، فإذا كانت $J=3$ إذن يوجد ثلاث فروق للمتغير التفسيري.

λ : معامل سرعة التعديل، وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا، لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

في ظل تجريب عدد من الفجوات الزمنية ($t-j$) يتعين رصد أول معلمة سالبة لها معنوية إحصائية بالنسبة لحد التصحيح (e_{t-j})، مثلا إذا وجدنا المعلمة حد التصحيح (e_{t-3}) سالبة ولها معنوية إحصائية عندئذ نقول أن سلوك المتغير التابع يستغرق 3 فترات حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل.

ثانيا- إختبار السببية لجرانجر (Granger):

يعتبر الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية العنصر الأهم في تحليل الظواهر الاقتصادية، غير أن الارتباط بحد ذاته لا يعني وجود علة أو سبب ما بين المتغيرات بقدر ما يعبر عن الإقتران زمانا أو مكانا، وبالتالي يصعب استخدام تقلب المتغيرات في تفسير ما يحدث بالمتغيرات المرتبطة معها. يعد تحليل السببية بين المتغيرات وقياسها، منهاجا مفضلا أحيانا في التعرف على العلاقات الاقتصادية مقارنة بمنهج الارتباط والإنحدار الإحصائي.

كما يعد أسلوب السببية منهاجا تجريبيا يساعد على إختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير التفسيري.

تعد مساهمة جرانجر (Granger) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية، وطبقا له عرف العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد بأنها: "التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر".

ووفقا لجرانجر إذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين إقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t وهما $(Y_t$ و $X_t)$ ، إذا كانت السلسلة X_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_t ، ففي هذه الحالة نقول أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t .

ومن المشاكل المصادفة في هذه الحالة هي أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولإستبعاد أثر هذا الإرتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك بإعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن¹.

بناء على ما سبق يتطلب إختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه إنحدار ذاتي (VAR) ثنائي الإتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين Y_t و X_t كمايلي²:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_2} \phi_i X_{t-1} + U_{1t} \dots\dots\dots(1)$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i Y_{t-1} + U_{2t} \dots\dots\dots(2)$$

حيث:

(n_1, n_2, n_3, n_4) هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون مختلفة عن

بعضها جميعا كما يمكن أن تكون متساوية.

U_{1t} و U_{2t} : بواقي النموذجين.

قبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين يجب تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج، ويتم

عادة تحديد عدد الفجوات الزمنية بالإعتماد على معياري Aic و sc.

وتتمثل خطوات إختبار جرانجر للسببية على النحو التالي:

- تقدير الصيغة المقيدة، ونقصد بها المعادلة (3) التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i y_{t-1} + U_{1t} \dots\dots\dots(3)$$

¹ - شفيق عربش وآخرون، "إختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33، العدد5، 2011. ص ص. 81-82.

² - نفس المرجع، ص ص. 82-83.

التي تفترض أن يكون: $\sum_{i=1}^{n_2} \phi_i = 0$ في المعادلة (1)، بمعنى أن المتغير X_t لا يؤثر على المتغير Y_t ثم نحصل على مجموع مربعات الباقي المقدرة المستخرجة من المعادلة (3) المقيدة وهي:

$$\sum \hat{\epsilon}_{1t}^2$$

- تقدير الصيغة غير المقيدة، التي تتمثل في المعادلة (1) ومن ثم نستطيع الحصول على مجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من الصيغة غير مقيدة وهي: $\sum \hat{U}_{1t}^2$
- إختبار الفروض، في هذه الخطوة نقوم بإختبار الفرضين التاليين:

$$\sum_{i=1}^{n_2} \phi_i = 0 \text{ و } \sum_{i=1}^{n_2} \phi_i \neq 0$$

ومن أجل إختبار هذين الفرضين يجب حساب إحصائية فيشر F_c :

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\epsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{u}_{1t}^2)/n_2}{\sum \hat{u}_{1t}^2 / n - k}$$

حيث:

n : حجم العينة.

k: عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة.

n_2 : تمثل عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري X.

n-k: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

ويستخدم إختبار فيشر للحكم على وجود العلاقة السببية من عدمها بين المتغيرات، ويكون الحكم على الشكل التالي:

- إذا كانت F_c (المحسوبة) أكبر من F_t (الجدولية) نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل،

أي أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t ، بمعنى يوجد تأثير معنوي للمتغير X_t على المتغير Y_t .

- إذا كانت F_c (المحسوبة) أقل من F_t (الجدولية) نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل،

بمعنى أن المتغير X_t لا يسبب المتغير Y_t .

نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة (2)، مع إختبار الفرضين التاليين:

وبهذا يكون لدينا أربع نتائج محتملة لإختبار السببية لجرانجر:

- المتغير X_t يسبب المتغير Y_t والمتغير Y_t لا يسبب المتغير X_t .

- المتغير X_t لا يسبب المتغير Y_t والمتغير Y_t يسبب المتغير X_t .

- المتغير X_t يسبب المتغير Y_t والمتغير Y_t يسبب المتغير X_t .

- المتغير X_t لا يسبب المتغير Y_t والمتغير Y_t لا يسبب المتغير X_t .

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، بالمقابل عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

نهدف من هذه الدراسة القياسية إلى اختبار العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر على الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2016، باستخدام إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وأسلوب إختبار التكامل المشترك، وإستخدام منهجية جرانجر في تحليل السببية ونموذج تصحيح الخطأ.

أما فيما يخص البيانات الإحصائية الخاصة بالدراسة التطبيقية مأخوذة من المصادر التالية: بيانات البنك الدولي، إحصائيات بنك الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري للنموذج (صياغة نموذج الدراسة)

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها فيمايلي¹:

- المرحلة الأولى: تعيين النموذج (مرحلة إعداد الفروض).
- المرحلة الثانية: تقدير معاملات النموذج (مرحلة إختبار الفروض).
- المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة للنموذج.
- المرحلة الرابعة: إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ بالسلسلة المستقبلية للظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

ويقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن

قياس معاملاتها بإستخدام مايسمى بالطرق القياسية.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004، ص ص. 16-17.

وتتمثل الخطوة الأولى في تعيين النموذج في تحديد متغيرات الداخلة في النموذج، التي تأخذ من مصادر أهمها النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى المعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة في المجال الذي يتم فيه البحث.

أولا-تحديد متغيرات النموذج:

إن المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة هي معطيات سنوية ممتدة على فترة من 1990-2016، وتتمثل في:

أولا-1-المتغير التابع:

يتمثل في المتغير المراد تفسير سلوكه خلال فترة الدراسة، ويتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمقياس للنمو الاقتصادي في الجزائر، ويعتبر المتغير المعبر عن الوضعية الاقتصادية في الجزائر.

أولا-2-المتغيرات التفسيرية:

تتمثل المتغيرات التفسيرية في نموذج الدراسة في متغير تفسيري واحد وهو معدل التضخم (INF).

ثانيا-بناء النموذج القياسي المناسب للدراسة:

إن عملية بناء نموذج مناسب للدراسة تعتبر من المهام الصعبة التي تحتاج إلى البحث والخبرة، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب إستبعادها منه، فالنموذج القياسي يعتمد في دراسة وتفسير العلاقة بين المتغيرات إستنادا إلى النظرية الاقتصادية بشأن المتغيرات التي تدخل في تفسير سلوك المتغير التابع، وبالرجوع إلى دراسات قياسية سابقة ذات العلاقة بالبحث.

وبالتالي وفقا للنظرية الاقتصادية فإن النمو الاقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها التضخم والدراسات السابقة كذلك تظهر تأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فإن النمو الاقتصادي يكتب بدلالة معدل التضخم والصيغة الرياضية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$GDP = f(INF)$$

$$GDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 INF_t + \varepsilon_t$$

المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي أو أي علاقة في المدى القصير أو في المدى الطويل فانه من الضروري دراسة مدى استقراريه هذه المتغيرات، ذلك أن إدخال السلاسل الزمنية مباشرة في النموذج قد يترتب عنه نتائج مضللة كارتفاع معامل التحديد دون وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، أي وجود انحدار زائف بينها، لذلك يفترض التأكد من استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات كل على حدا. وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (unit root Test) الذي يكشف عن استقراريه السلسلة من عدمه، وبالتحديد سنعتمد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لإثبات استقراريه السلاسل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، لتقدير النماذج الثلاث التي اعتمدها ديكي فولر لكل متغير. أولاً: دراسة استقراريه السلسلة الزمنية المتعلقة بمعدل التضخم (INF):

يتم الاعتماد على اختيار جذر الوحدة لمعرفة ما إذا كانت السلسلة (INF) مستقرة أم لا ولتحديد

درجة تكاملها باستخدام اختبار (ADF) من خلال تقدير النماذج الثلاث التالية:

$$(1): \Delta INF_t = \phi INF_{t-1} + C + bt + \sum_{j=1}^p p INF_{t-j+1} + Et$$

$$(2): \Delta INF_t = \phi INF_{t-1} + C + \sum_{j=1}^p p INF_{t-j+1} + Et$$

$$(3): \Delta INF_t = \phi INF_{t-1} + \sum_{j=1}^p p INF_{t-j+1} + Et$$

وبالاستعانة ببرنامج (Eviews8) نلخص نتائج اختبار ADF للسلسلة (INF) كالتالي:

جدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار ADF للسلسلة (INF):

القرار	الفرق الأول			المستوى			السلسلة INF
	النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	
مستقرة	-5.167	-5.165	-5.192	-1.334	-1.468	-1.749	ADF t-statistic
عند الفرق الأول	-1.955	-2.986	-3.603	-1.954	-2.981	-3.595	القيم الحرجة عند مستوى معنوية %5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews8) أنظر الملحق رقم (01).

التفسير:

يمكن الحكم على إستقرارية سلسلة ما من عدمه كمايلي:

إذا كانت قيم ADFt-statistic بدون قيمة مطلقة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، أما إذا كانت قيم ADFt-statistic بدون قيمة مطلقة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% فهذا يدل على أن السلسلة مستقرة.

أو: إذا أخذنا قيم ADFt-Statistic بالقيمة المطلقة وكانت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، فالسلسلة مستقرة، أما إذا كانت أقل فالسلسلة غير مستقرة.

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن السلسلة (INF) غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى معنوية 5%، بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن السلسلة (INF) تحوي جذر وحدة وهي غير مستقرة من نوع (DS)، ونرفض الفرض البديل الذي يوحي بأن السلسلة (INF) لا تحوي جذر وحدة.

بما أن السلسلة (INF) من نوع (DS) لكي تصبح مستقرة نجري لها عملية فروق، فنتنقل إلى إجراء فرق أول لها فتصبح تسميتها (DINF).

من خلال الجدول السابق رقم (18) نلاحظ أن قيم ADFt-statistic عند الفرق الأول بدون قيمة مطلقة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يوحي بأن السلسلة (INF) مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي نرفض الفرض العدمي بأن (INF) تحوي جذر وحدة وغير مستقرة ونقبل الفرض البديل القائل بأن السلسلة (INF) مستقرة عند الفرق الأول.

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بالنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP):

لدراسة استقرارية السلسلة (GDP) نتبع نفس الخطوات السابقة لدراسة استقرارية السلسلة (INF).

نقوم بتقدير النماذج الثلاث التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$(1): \Delta GDP_t = \emptyset GDP_{t-1} + C + bt + \sum_{j=1}^p pjGDP_{t-j+1} + Et$$

$$(2): \Delta GDP_t = \emptyset GDP_{t-1} + C + \sum_{j=1}^p pjGDP_{t-j+1} + Et$$

$$(3): \Delta GDP_t = \emptyset GDP_{t-1} + \sum_{j=1}^p pjGDP_{t-j+1} + Et$$

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8) نلخص نتائج اختبار ADF للسلسلة (GDP) كما يلي:

جدول رقم (19): يوضح نتائج اختبار ADF للسلسلة (GDP)

القرار	الفرق الأول			المستوى			السلسلة GDP
	النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	
مستقرة عند الفرق الأول	-7.225	-7.140	-7.083	-1.418	-2.981	-3.290	ADF t- statistic
	-1.955	-2.986	-3.603	-1.954	-3.028	-3.595	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8) انظر إلى الملحق رقم (02).

التفسير:

يتبين من الجدول رقم (19) أن السلسلة (GDP) غير مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى معنوية 5%، حيث نجد قيم ADFt-statistic بدون قيمة مطلقة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% والسلسلة (GDP) هي من نوع (DS)، لكي تصبح مستقرة نلجأ إلى عملية إجراء فروق لها، عند القيام بعملية فرق أول للسلسلة (GDP) نحصل على سلسلة تسمى (DGDP)، وعند ملاحظ الجدول رقم (19) عند الفرق الأول نجد أن قيم ADFt-statistic بدون قيمة مطلقة أقل من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي السلسلة (GDP) مستقرة عند الفرق الأول.

نستخلص مما سبق:

- السلسلة (INF) مستقرة عند الفرق الأول، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.
- السلسلة (GDP) مستقرة عند الفرق الأول، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

سننتقل أولاً إلى اختبار التكامل المشترك، ثم إلى نموذج (ECM) كما يلي:

أولاً: اختبار التكامل المشترك (العلاقة التوازنية في الأجل الطويل):

من خلال دراسة استقرارية السلسلتين (INF) و (GDP) اتضح أنهما غير مستقرتين عند المستوى، وأصبحتا مستقرتين بعد أخذ فرق أول لهما، أي أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك (لأنجل - حرانجر) ذو الخطوتين باستخدام طريقة مربعات الصغرى العادية، لأنه من بين شروط التكامل المشترك أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة (مستقرة عند نفس المستوى).

اختبار أنجل - حرانجر (اختبار التكامل المشترك بين متغيرين):

ويتم هذا الاختبار وفق خطوتين أساسيتين هما:

1. اختبار درجة تكامل المتغيرات، وهذا الشرط محقق لأن السلسلتين (INF) و (GDP) متكاملتين من

نفس الدرجة (1) ~ (GDP)، (1) ~ (INF)

2. تقدير العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرين بواسطة طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$\begin{cases} GDP_t = a_0 + a_1 INF_t + e_{t1} \\ INF_t = B_0 + B_1 GDP_t + e_{t2} \end{cases}$$

لكي تتحقق علاقة التكامل المشترك ما بين GDP و INF يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة عند

المستوى الأصلي أي:

$$\begin{cases} e_{t1} = GDP - a_0 - a_1 INF \\ e_{t2} = INF - B_0 - B_1 GDP \end{cases}$$

معناه ان تكون سلسلتي البواقي (e_{t1}) و (e_{t2}) مستقرتين عند المستوى صفر (الأصلي).

استخدام اختبار ADF للتأكد من استقرارية سلسلة البواقي، وبالاستعانة ببرنامج الإحصائي (Eviews8)،

نلخص نتائج الاختبار إستقرار البواقي كما في الجدول الموالي:

جدول رقم (20): يوضح اختبار استقرار البواقي

القيم الحرجة عند مستوى 5%			قيمة الاختبار ADF			الانحدار
النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	النموذج (3)	النموذج (2)	النموذج (1)	
-1.954	-2.629	-3.959	-4.698	-4.604	-4.518	انحدار GDP على السلسلة (e_{t1}) INF
-1.954	-2.981	-3.595	-3.083	-3.020	-3.751	انحدار INF على السلسلة (e_{t2}) GDP

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews8) انظر إلى الملحق رقم (03):

التفسير:

دلت نتيجة اختبار استقرار سلسلة البواقي على خلو البواقي من جذر الوحدة، حيث أن القيمة المحسوبة لجذر الوحدة (ADF) للبواقي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض الفرض العدمي لسلسلة البواقي تحوي جذر وحدة وتقبل الفرض البديل لسلسلة البواقي مستقرة عند المستوى الأصلي، أي أنها متكاملة من الدرجة صفر، وهذا يعني وجود تكامل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم، أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرين.

ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ "ECM" العلاقة في المدى القصير:

بعدما تأكدنا من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإنه حسب أنجل - جرانجر فإن المتغيرات التي تحقق تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) ينبغي أن تخطى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يسمح بالتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل لمتغيرات النموذج إذن نموذج تصحيح الخطأ يؤكد على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

وفقا لأنجل - جرانجر يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق مرحلتين:

1. تقدير نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل، أي ما يسمى بانحدار التكامل المشترك

$$GDP_t = a_0 + a_1 INF_t + e_t$$

2. تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير نموذج (ECM) بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطن لفترة واحدة (e_{t-1}) كما يلي:

$$\hat{e}_t = GDP\hat{a}_0 - \hat{a}_1 INF_t \quad \bullet \text{ البواقي المقدرة:}$$

نموذج ECM:

$$\Delta GDP_t = B + \sum_{j=1}^k B_j \Delta INF_{t-1} + \lambda (GDP - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 INF_t)_{t-j} + UT$$

$$\Delta GDP_t = B + B_1 \Delta INF_{t-1} + \lambda (e)_{t-1} + UT$$

لما $j=1$

λ : معامل حد تصحيح الخطأ أو معامل سرعة التعديل، وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. وتحديدًا يقاس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة ($t-1$) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t).

ويشترط أن تكون المعلمة (λ) سالبة ومعنوية وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8) تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المربعات الصغرى العادية، فتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (21): يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Dependent Variable: DGDP

Method: Least Squares

Date: 05/02/18 Time: 11:05

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.083236	0.347324	0.239649	0.8127
DINF	-0.018586	0.086256	-0.215477	0.8313
E (-1)	-0.746897	0.264343	-2.825482	0.0096
R-squared	0.352033	Mean dependent var		0.096154
Adjusted R-squared	0.295688	S.D. dependent var		2.099234
S.E. of regression	1.761747	Akaike info criterion		4.078655
Sum squared resid	71.38627	Schwarz criterion		4.223820
Log likelihood	-50.02252	Hannan-Quinn criter.		4.120458
F-statistic	7.232286	Durbin-Watson stat		1.967905
Prob(F-statistic)	0.003658			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews8)

من خلال الجدول رقم (21):

نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث $\lambda = -0.746897$ ، ومعنوية عند مستوى 5% حيث القيمة الاحتمالية لها (0.0096) أقل من (0.05) وهي ما تؤكد على وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل التي قد تختل في الأجل القصير مما يسمح بتصحيحها بمقدار 74.68% في كل سنة، أي أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتعدل في الفترة (t) بما يعادل 74.68% من اختلال قيمته التوازنية في الفترة (t-1).

القيمة السالبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ تؤكد على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل سالبة بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

معادلة نموذج تصحيح الخطأ:

$$DGDP = 0.083236 - 0.018586DINF - 0.746897 E(-1)$$

من خلال هذا النموذج فإنه يشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، فإن كل تغير في معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى تغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.0185% في الإتجاه المعاكس.

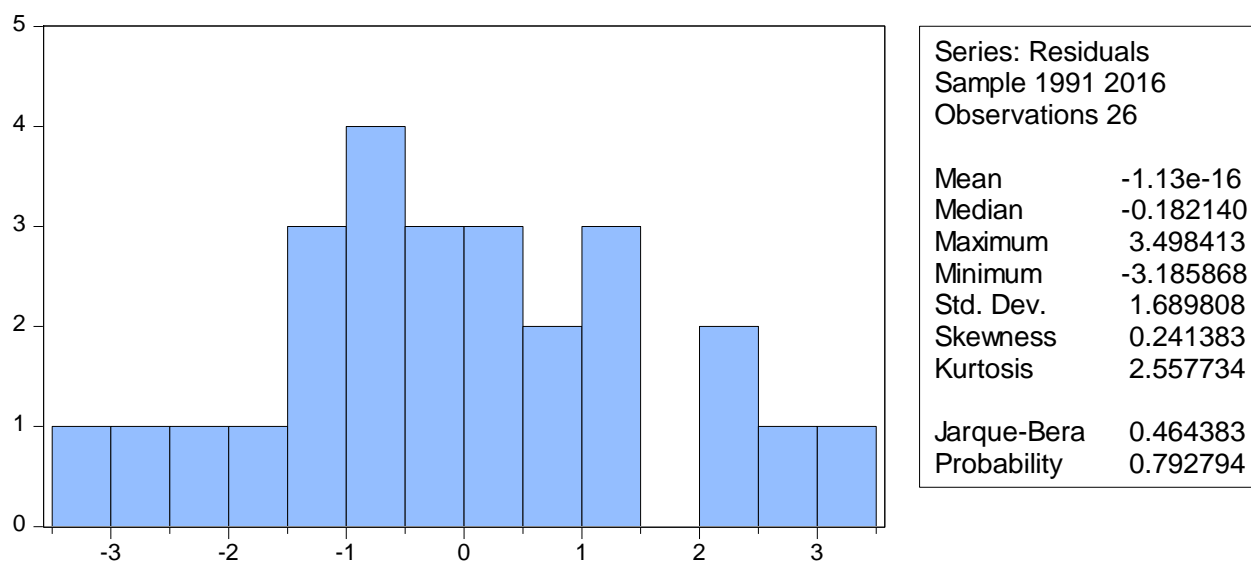
دراسة صلاحية النموذج:

وفي إطار دراسة صلاحية النموذج يتم الاعتماد على بعض الاختبارات التي تؤكد على خلو النموذج من بعض المشاكل القياسية وتتمثل هذه الاختبارات في:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نتائج هذا الإختبار موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (21) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج (EViews8)

يتضح من الاختبار أن إحصائية Jarque Bera للبواقي قيمتها الاحتمالية والتي تساوي (0.79)

أكبر من مستوى معنوية 5% ($0.05 < 0.79$) كما ان قيمتها لمحسوبة (0.46) أقل من القيمة الجدولية

وبهذا نقول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5%

2. اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

ونستخدم اختبار (LM test) وبالإستعانة ببرنامج (Eviews8) نتحصل على نتائج اختبار (LM

test) كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (22): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.540102	Prob. F(2,21)	0.5906
Obs*R-squared	1.271967	Prob. Chi-Square(2)	0.5294

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ خلو البواقي من الارتباط التسلسلي، وذلك من خلال القيم الاحتمالية

التي هي أكبر من 5%.

3. اختبار عدم اختلاف التباين: باستخدام اختبار (ARCH) تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول

رقم (23) كما يلي:

جدول رقم (23): يوضح نتائج إختبار (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.444473	Prob. F(1,23)	0.5116
Obs*R-squared	0.473963	Prob. Chi-Square(1)	0.4912

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8).

من ملاحظة الجدول (23) يتبين لنا خلو النموذج من اختلاف التباين لكون القيمة الاحتمالية (0.51) أكبر من مستوى معنوية 5%.

من خلال الاختبارات الثلاث السابقة وجد أنها مقبولة وهو ما يعد أمرا جيدا بالنسبة للنموذج.

المطلب الرابع: اختبار جرانجر للسببية

بعد أن اتضح بأن المتغيرين (*INF*) و (*GDP*) بينهما تكامل مشترك، نستخدم هذا الاختبار للكشف عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين.

قبل القيام باختبار جرانجر للسببية يجب تحديد فترة الإبطاء المثلى لدراسة السببية بين المتغيرين

كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (24): تحديد فترة الإبطاء المثلى لاختبار السببية:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: GDP INF

Exogenous variables: C

Date: 05/03/18 Time: 14:15

Sample: 1990 2016

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-130.8065	NA	219.5429	11.06721	11.16538	11.09325
1	-106.7364	42.12268*	41.32929*	9.394697*	9.689210*	9.472831*
2	-105.9996	1.166568	54.77632	9.666632	10.15749	9.796856
3	-104.3087	2.395477	67.90988	9.859055	10.54625	10.04137

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لاختبار السببية المختارة من طرف المعايير (HQ, SC, AIC, FPE, LR) هي: 1 أي: $P=1$ ، وفي الغالب يتم الاعتماد على معياري (SC, AIC) في تحديد فترة الإبطاء. وبتحديد فترة الإبطاء $P=1$ ، سنقوم باختبار السببية وفقا لها، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار السببية بين GDP, INF .

جدول رقم (25): يوضح نتائج اختبار سببية جرانجر:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/03/18 Time: 06:06

Sample: 1990 2016

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DINF	25	9.97139	0.0046
DINF does not Granger Cause DGDP		1.09561	0.3066

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews8)

التفسير:

من ملاحظة الجدول رقم (25)، أنه في حالة التغير في معدل التضخم يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإننا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر $F(0.3066)$ أكبر من 5% أي أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالتالي نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل بأن التضخم يسبب تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. اما في حالة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب التغير في معدل التضخم فإننا نسجل الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر $F(0.0046)$ أصغر من 5%، وهذا يعني أن التغير في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب التغير في معدل التضخم، فنرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب تغير في معدل التضخم)، ومنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو التضخم.

التفسير الاقتصادي للنموذج:

من خلال النظرية الاقتصادية فإن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، حيث كلما إرتفع معدل التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الادخار وكذا العوائق التي تصادف المستثمرين عند بداية نشاطهم نتيجة ارتفاع الأسعار فلا يتحملون التكاليف الباهظة، أما ما توضحه نتيجة الدراسة يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث توجد علاقة عكسية أي تأثير سلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل.

في الفترة (1990-1996) ظهرت معدلات سالبة للنمو الاقتصادي لكن من سنة 1991، 1993، 1994، بالمقابل عرف التضخم خلال نفس الفترة (1990-1996) أعلى معدلاته، حيث وصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة كلها لما بلغ معدل 31.70% سنة 1992 ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها: تراجع أسعار النفط، ارتفاع الدين العام، زيادة الكتلة النقدية المطرحة في السوق بسبب عملية التوسع في الإصدار النقدي.

وخلال الفترة (1997-2000) بلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 5.10% سنة 1998، في حين عرفت معدلات التضخم تراجعاً متتالياً خلال نفس الفترة من معدل 5.70% سنة 1997 إلى 0.34% سنة 2000 وهو معدل قياسي للتضخم بالنسبة للجزائر خلال فترة الدراسة، ويرجع هذا التراجع أساساً إلى المجهودات المتواصلة من طرف السلطات النقدية في التحكم وتنظيم عملية الإصدار النقدي.

لكن إبتدا من سنة (2001-2016) عرف معدل النمو الاقتصادي إرتفاعاً ملحوظاً حتى بلغ سنة 2003 معدل 6.9% ثم عرف إنخفاضاً متتالياً ليصل إلى 2% سنة 2006 وبعد سنة 2006 عرف نوعاً من الاستقرار في حدود 2.4% إلى 3.3%، ولم يتجاوز عتبة 4% خلال بقية السنوات إلى غاية 2016. ولكن في الفترة (2001-2008) سرعان ما حدث ارتفاع في معدلات التضخم إلا أنها لم تتجاوز عتبة 5% إلى أن وصل أعلى قيمة له سنة 2012 بمعدل 8.9% ليبدأ في التراجع وعدم تجاوزه لعتبة 5% إلى غاية سنة 2016.

مايمكن قوله إن ارتفاع الأسعار في الجزائر شجع العائلات على اللجوء لاستهلاك مدخراتها في سلع معمرة كالسكنات والذهب... الخ، رغم ارتفاع أسعارها؛ كما أن ارتفاع الأسعار المحلية أدى إلى ازدياد الطلب على السلع الأجنبية وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وهذا ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي الجزائري.

خاتمة الفصل الخامس:

تم في هذا الفصل دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك (لأنجل - جرانجر) واختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ، تم التوصل إلى:

- عدم استقرار السلسلتين الزميتين لكل من معدل التضخم والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، لكن بعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة، إذ أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى.
- بعد إجراء اختبار التكامل المشترك (لأنجل - جرانجر) ذو الخطوتين تبين وجود علاقة تكامل بين التضخم والنمو الاقتصادي وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى التضخم أي التغيير في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل التضخم.
- بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وجد أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين المتغيرين يصحح بمقدار (0.7468) أي 74.68% في كل سنة، وهذا يوحي بوجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصير وال المدى الطويل.
- وجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد عالجت هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016). ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع تم تقديم إطار مفاهيمي لظاهرة التضخم من خلال البحث في تعريفه وطرق قياسه وأنواعه، ثم محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال التحليلات الفكرية لأهم النظريات الاقتصادية التي بحثت فيها لتحديد العوامل المسببة لها، كما تم التطرق إلى دراسة أهم مؤشر دال على تطور الوضع الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي من خلال تعريفه، مؤشرات قياسه وتناول مختلف نظرياته والنماذج المفسرة له.

ومن خلال التعرض لمختلف آراء النظريات الاقتصادية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي نجد كل فكر إقتصادي يختلف عن الآخر في تفسير علاقة التضخم بالنمو الاقتصادي إستنادا إلى مجموعة من الحجج والبراهين.

وبالنسبة للجانب التحليلي من الدراسة فقد ركز على تحليل تطور كل من التضخم والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، إنطلاقا من تحليل السياسات السعرية المتبعة في النظام الاقتصادي في الجزائر سواء خلال مرحلة الاقتصاد الموجه أو مرحلة إقتصاد السوق، ثم التطرق إلى مختلف الأسباب الداخلية والخارجية التي تدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الإرتفاع.

وفيما يخص الجانب التطبيقي للدراسة فقد تضمن محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بإتباع الأساليب القياسية الحديثة من خلال إختبارات إستقرار السلاسل الزمنية وإختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وإختبار السببية.

وفي الأخير خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيمايلي:

الجانب النظري:

رغم تعدد أفكار النظريات الاقتصادية في تفسير التضخم بدءا بالنظرية الكمية ثم النظرية الكينزية والنظرية النقدية الحديثو وغيرها، إلا أن عملها كان متكاملا إذ سعت كل منها إلى تحسين أفكار سابققتها من أجل الوصول إلى تفسير شامل لظاهرة التضخم، ومن ثم إيجاد حلول قد لا تفلح سابققتها في إيجادها، كما أن أفكارها جميعا تنصب في فكرة أن التضخم هو الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار بغض النظر عن أسبابه.

إنقسمت آراء هذه النظريات في تفسير ظاهرة التضخم، حيث كانت النظرية الكمية السابقة في تفسير التضخم من خلال تركيزها على أن التضخم ظاهرة نقدية ناجمة عن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لتأتي بعدها النظرية الكينزية التي أرجعت التضخم لارتفاع الطلب الفعلي بما يفوق حجم الإنتاج المحلي، فتزداد حدة التضخم كامل تقلص هذا الفارق وإقتراب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، ثم جاءت النظرية النقدية الحديثة لإحياء النظرية الكمية من جديد، فاعتبرت أن التضخم هو نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بما يفوق الزيادة في الدخل الحقيقي، أما الهيكليون فقد أرجعوا التضخم إلى حدوث إختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية، وقد أولت النظرية السويدية إهتمامها بالإدخار والإستثمار وأثرهما في إحداث التضخم.

لقد هدفت نظرية النمو الاقتصادي إلى البحث عن عوامل النمو الاقتصادي ومررت بذلك بمرحلتين: المرحلة الأولى ماقبل النظرية الكينزية، نجد أفكار المدرسة الكلاسيكية التي كانت آراءها توحى بأن النمو الاقتصادي يعتمد على التراكم الرأسمالي وأنه محدود في الأجل الطويل، كما نجد أفكار شومبيتر الذي أعطى أهمية كبيرة للمنظم والإبتكارات في عملية النمو الاقتصادي. أما المرحلة الثانية ما بعد الكينزية بدأت المحاولات في بناء النماذج الاقتصادية أبرزها نموذج هارود-دومار الذي ركز كثيرا على الوضع المتوازن للاقتصاد، حيث ربط إستمرار النم الاقتصادي بكل من معدل الإدخار ومعامل رأس المال للنتاج، ثم جاءت أفكار روبرت سولو بتقديمه نموذجا للنمو الاقتصادي يعتبر من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي، بإدخاله عامل التكنولوجيا (متغير خارجي) كعامل مهم للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى بروز أفكار نظرية النمو الداخلي التي إعتبرت العامل التكنولوجي متغير داخلي وقدمت في إطار ذلك العديد من النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كنموذج بول رومر ولوكاس الذي يبرز دور الرأس المال البشري في النمو من خلال الإهتمام بالجانب التعليمي له، كما نجد أعمال روبرت بارو الذي أدخل دور القطاع العام في تعزيز النمو الاقتصادي.

تم التوصل إلى آراء مختلفة حول العلاقة بين التضخم النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي والدراسات التجريبية السابقة، فالفكر الكلاسيكي يرى أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال عوامل حقيقية وأن التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، أما كينز فيرى إرتباط ارتفاع الأسعار بعلاقة إيجابية أولية مع الناتج لما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل للموارد، وتصبح العلاقة عكسية لما يكون الاقتصاد عند التشغيل الكامل للموارد. أما النقديين فإستندوا على منحى فيليبس في تفسير العلاقة لما

يكون التضخم غير متوقع هناك علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الإقتصادي في المدى القصير، أما على المدى الطويل لما يكون التضخم متوقع لا توجد علاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي. كما توصلت مختلف الدراسات التجريبية السابقة للعلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي التي أجريت على دول مختلفة ومدد زمنية مختلفة إلى نتائج مختلفة منها ما بين وجود تأثير إيجابي للتضخم على النمو الإقتصادي، ومنها ما وجد تأثير سلبي، أما دراسات أخرى تنفي وجود علاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي عند مستوياته المرتفعة.

الجانب التحليلي:

بالنسبة لتطور معدلات التضخم فالجزائر عرفت موجات تضخمية متفاوتة خلال فترة الدراسة كانت أشدها سنة 1992 لما بلغ معدل التضخم 31.7%، وبلغ أدى مستوى له 0.3% سنة 2000. ويمكن إرجاع هذه المعدلات المتفاوتة في مستوى التضخم إلى العديد من العوامل أهمها ارتفاع الإنفاق العام على المشاريع غير منتجة وتزايد العرض النقدي دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يعرف بضعف إنتاجيته مما يعني زيادة الطلب دون أن تقابلها زيادة في العرض (صلابة العرض الداخلي)، الأمر الذي حتم اللجوء إلى الواردات لتغطية الطلب المتزايد زمن ثم تعميق حدة الضغوط التضخمية نتيجة ما تحمله معها هذه السلع من التضخم المستورد، إضافة إلى ذلك ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية في مختلف قطاعاته أي عجز الإنتاج الحقيقي على مواجهة الزيادة في المعروض النقدي الذي يزداد بمعدلات متسارعة خاصة عند تزايد حصيلة الجباية البترولية في ظل ارتفاع أسعار البترول.

أما فيما يخص النمو الإقتصادي الجزائري فلا يزال هشا بسبب إعتماده الشبه الكلي على قطاع المحروقات وإفنتقاره إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا، لذلك فالنمو الإقتصادي الجزائري مرهون بقطاع المحروقات الذي يتأثر بالطلب العالمي مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات العالمية، وخير دليل على ذلك أزمة إنخفاض الطلب العالمي على البترول التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري سنة 2014 و2015 أدت إلى إنخفاض أسعار البترول مما أدى إلى إنخفاض في معدلات النمو الإقتصادي.

الجانب التطبيقي:

عند دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بإستخدام الأساليب القياسية الحديثة من إختبار ADF لإستقرار السلاسل الزمنية وأسلوب التكامل المشترك لأنجل-جرانجر، وإختبار نموذج تصحيح الخطأ وإختبار السببية توصلنا إلى:

- وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل خلال فترة الدراسة.
- بإستخدام أسلوب التكامل المشترك (لأنجل-جرانجر) تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخم والنمو الاقتصادي، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلا فترة الدراسة.
- بتطبيق إختبار نموذج تصحيح الخطأ تبين وجود علاقة طويلة الأجل التي يمكن أن تختل في الأجل القصير، حيث وجد الإنحراف الفعلي عن التوازن بين التضخم والنمو الاقتصادي يصحح بمقدار 74.68% في كل سنة.
- بإستخدام إختبار سببية جرانجرتبين وجود علاقة سببية في إتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو التضخم في الاقتصاد الجزائري، بمعنى أن التغير الحاصل في معدل النمو الاقتصادي يسبب التغير في معدلات التضخم.

نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: القائلة بوجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، هي فرضية صحيحة حيث توجد علاقة عكسية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معامل الارتباط الذي قيمته سالبة عند تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ.

الفرضية الثانية: القائلة بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، هي فرضية صحيحة وهذا ما بينه إختبار التكامل المشترك لأنجل-جرانجر وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، كما ما أكد على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل إختبار نموذج تصحيح الخطأ الذي بين وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي، التي يمكن أن تختل في الأجل القصير ويتم تصحيحها بمقدار 74.68% في كل سنة.

الفرضية الثالثة: القائلة بوجود علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر تتجه من التضخم نحو النمو الاقتصادي، هي فرضية خاطئة وهذا ما أثبتته إختبار جرانجر للسببية بأن التغير في معدلات التضخم لايسبب التغير في معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الرابعة: القائلة بوجود علاقة سببية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر تتجه من النمو الاقتصادي نحو التضخم، هي فرضية صحيحة وهذا ما أثبتته إختبار جرانجر للسببية بأن التغير في معدلات النمو الاقتصادي يسبب التغيرات في معدلات التضخم.

الفرضية الخامسة: القائلة بوجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، هي فرضية خاطئة وهذا ما أكده إختبار جرانجر للسببية بأن العلاقة السببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو التضخم فقط.

الإقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن طرح بعض الإقتراحات التي يعتقد أنه من شأنها تخفيض معدلات التضخم في الجزائر والحد من آثارها السلبية كالتالي:

- تشجيع الإستثمار الأجنبي خاصة في القطاعات خارج المحروقات كقطاع الزراعة، الصناعة والصيد البحري قصد زيادة الإنتاج المحلي والتقليل من الواردات، حيث يساهم الإنتاج المحلي في إستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا، فضلا عن زيادة الصادرات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

- العمل على تحسين وتطوير النظام المصرفي ونشر ثقافة الإدخار بين الأفراد بهدف إمتصاص فائض السيولة النقدية من جهة، ورفع كفاءة عمليات تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي من جهة أخرى. بالإضافة إلى ترشيد الإستهلاك خاصة الإستهلاك الترفي ومحاربة ظاهرة التقليد والمحاكاة من خلال الحد من القروض الإستهلاكية وفرض ضرائب تصاعدية على السلع الكمالية خاصة المستوردة منها مما يقلل من فائض الطلب الكلي.

- تشجيع الإستثمار الخاص لرفع الطاقة الإنتاجية بتحفيز المنتجين ورفع الإنتاجية وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من الممارسات الإحتكارية والمضاربة في الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى تشجيع

تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات تكوينها بالشكل الذي يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لاسيما سياسة الإنفاق العام من خلال العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين كافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة الانتقال إلى مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام والتمثلة في المحروقات إلى المشاريع الإنتاجية التي تساهم في العملية التنموية وتغطية الطلب الكلي.
- إعادة النظر في نظام الأجور والعمل على أن تكون الزيادة فيها حقيقية بمعنى أن تتناسب مع الويادة في الإنتاجية للتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، واللجوء أحياناً لتجميدها للتخفيف من حدة التضخم الناتج عن التكاليف أو لتجنب تزايد الطلب الناتج عن ارتفاع الأجور.

آفاق البحث:

بعد محاولة تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال هذه الدراسة إتضح أن موضوع التضخم

يمكن أن يكون مجالاً للبحث في المجالات التالية:

- السياسة النقدية وإستهداف التضخم.
- علاقة التضخم بالإقتصاد الموازي.
- التضخم وإعادة توزيع الدخل الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً-المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، دار الشهاب للنشر، الجزائر، 1996
2. رجاء ربيع، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013،
3. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1983،
4. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثامنة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006
5. سمير حسون، الإقتصاد السياسي في النقد والبنوك، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2004.
6. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية - مصر، 2003
7. بسام الحجار، الإقتصاد النقي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت-لبنان، 2006
8. الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1984
9. خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار والعلاج في الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
10. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية-قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، 2000،
11. السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، 2010،

12. سلمان بودياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1996،
13. عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999،
14. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2008
15. مروان عطون، مقاييس إقتصادية-النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر، 1989
16. جمال خريس، أيمن أبو خيضر، عماد حضاونة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002
17. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 1999
18. أحمد محمد أحمد أبو طة، التضخم النقدي -أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الأولى، مكتبة وفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2012
19. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم الركودي في الإسلام، دار غريب للنشر والتوزيع، 2002،
20. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2000
21. هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2000
22. نزار سعد الدين، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2006
23. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة ثانية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
24. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة - مصر، 1962،

25. قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
26. بلعوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
27. سهير محمود معتوق، الإتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الطبعة الأولى، الدار المصرية للنشر، القاهرة، 1988
28. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة-الجزائر، 2003
29. عبد الرحمان يسري، محمدي فوزي أبو السعود، محمد جابر حسن السيد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2007
30. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، 2008
31. محمد عزت الغزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2002
32. وديع طوروس، مدخل إلى الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.
33. مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال-النظرية والمؤسسات النقدية-الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 2000
34. صالح تركي القرشي، ناظم نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993
35. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
36. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
37. سهير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999،

38. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، طبعة أولى، دار الزاوية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013
39. معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005
40. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن الحسيني - محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2006
41. عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي (المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة)**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2005
42. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006،
43. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، مصر 2000
44. جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، طبعة أولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010
45. إلهام وحيد دحام، **فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2013
46. عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية لنشر، الأردن، 2001،
47. بول أ.سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001
48. غراهام جونز، **دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية**، ترجمة هشام دياب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975
49. حسين عمر، **النظرية الاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، بدون سنة نشر
50. مدحت القرشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات، موضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007
51. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، 2006

52. مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1980،
53. فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي توزيع المداخل، النقود والائتمان"، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981
54. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية-مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر-، 2004
55. فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، تعريب على أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001
56. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973
57. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2014
58. خبابة عبد الله، السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية-حالة الجزائر-مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011
59. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مقدمة في الإحصاء الوصفي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 2005،
60. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي -مدخل في إتخاذ القرارات-مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997
61. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للنشر، بيروت-لبنان، 2010،
62. عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري-حدود السياسات الظرفية، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999
63. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر، 2007
64. نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي-دروس وأمثلة تطبيقات محلولة تمارين مقترحة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، 2004

65. جيلاطو جيلاني، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر، 2009
66. القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية-مصر، 1998
67. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005
68. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، 2004
69. عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012،

المجلات:

1. عابد العبدلي، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، ال عدد32، جامعة الازهر، 2007.
2. شفيق عربش وآخرون، "إختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33، ال عدد5، 2011.
3. نبيل فليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)"، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية بسكرة، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012
4. إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان(1990-2012)"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية-العدد (16)2، 2015
5. إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق نموذجا)،
6. Diyala journal for pure sciences, vol 7, N4 Octobre 2011
7. أحمد سلامي، "إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة(1970-2014)"، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم

الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية-ال
عدد 2015/07

8. على يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من
1970-2009)، مجلة الباحث عدد 2012/11
9. أزيد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبد الرزاق عزيز حسين، "أثر
السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة 2003-2010"،
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 23، جامعة نوروز، العراق، 2011
10. صالح العصفور، الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،
العدد التاسع عشر، يوليو/ تموز، 2003.

الرسائل والأطروحات:

1. جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة
نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة،
جامعة تلمسان الجزائر، 2012-2013.
2. عمار زيتوني، "المصادر الداخلية لتمويل التنمية-حالة الجزائر-للفترة(1970-
2004)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة باتنة، 2006-
2007.
3. أحمد محمد صالح الجلال، "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في
البلدان النامية-دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003)", رسالة ماجستير في
علوم التسيير، منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006
4. وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية سبل تفعيلها حالة:
الجزائر-مصر-السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة(1990-2010)", أطروحة
دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2013-2014
5. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة
الجزائر(1970-2012) -أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، منشورة، جامعة تلمسان-
الجزائر، 2013-2014

6. زعلاني محمد، التطوير التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010-2011.
7. كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر، 2012-2013.
8. سعيد هتهات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006،
9. بولوط بلال، "أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2008)", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، 2010-2011
10. تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002
- الدراسات، التقارير والمؤتمرات:
1. ممدوح الخطيب الكسواني، "تصحيح الخطأ والتكامل المشترك والطلب على الواردات الكلية في المملكة العربية السعودية"، للفترة 1970-1994.
2. صالح ناجية، تقييم آثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف -1، 12/11 مارس 2013،
3. حمد بن عبد الله الغنام، العلاقة السببية بين الدخل والنقود في المملكة العربية السعودية بإستخدام التكامل المشترك"
4. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة الكتب الثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 226، أكتوبر 1998
5. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998

6. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2002.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2007.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2008.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2010.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2011.
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2012.
12. بنك الجزائر، التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سنة 2013.
13. الديوان الوطني للإحصائيات، الأرقام الإستدلالية للأسعار، حوصلة إحصائية 1962-2011.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages :

1. Mark blau, **la pensée économique-origine et développement** -Traduit par Alain et Christiane alcouffe، office des publications universitaires، Haydra-Alger, 1981
2. Denise Flouzat، Christian de Boissieu، **Economie contemporaine-croissance، mondialisation et stratégies économiques**-8^e Edition، presses universitaire de France، Paris, 2006
3. Katheline Schubert, **Analyse macro-économique**, éditions la découverte&Syros, Paris, 2000
4. Olivier blanchard, daniel cohen, **macro économie**, 4^{eme} edition, pearson education, France- paris, 2007
5. Pentecost, E.J., **macro economics: an open economy approach**, 1erEdition, Macmillan press ltd, New York, 2000
6. ERIC DOR, **Econométrie**, synthèse de cours exercices corrigés, Pearson Education France, 2004
7. Isabelle Cadoret، Ctherine Benjamin، **Econométrie appliquée-Méthodes-Applications-Corrigée**, 2^e édition، Bruxelles, 2009
8. Régis Bourbonnais, **économétrie –Manuel et exercices corrigés**, 8^e édition, Pris : Dunod, 2011
9. Hamid bali, **inflation et mal developpement en Algérie**, O.P.U Alger, 1993

10. Jean-Marie le page, **croissance et cycle**, deuxième édition, Edition Synonyme Sor 82, Boulevard St Michel ,75006 Paris, 2006.
11. Régis Bourbonnais, Michel Traza, "**Analyse des série temporelle, Applications a l'économie et a la gestion**", 3^e édition, (Paris : Dunod, 2010), p. 154.

Revues:

1. Mudell R. (1963): **Inflation and Interest rate**, Journal of Political Economy, Vol. 71 No. 3
2. Mallik and Chawdhury, **Inflation and Economic Growth, Evidence From Four South Asian Countries**, Asia-Pacific Development Journal Vol8. N 01, June 2001
3. Joao Ricardo Faria, Francisco Galrace Carniero, **Does High Inflation Affect Growth in the Long and Short Run? Empirical evidence for the case of Brazil**, journal of applied economics, vol.IV, NO.1 (May 2001)
4. Omoke Philip Chimobi, **Inflation and Economic Growth in Nigeria**, Department of Economics, Ebonyi State University, Abakaliki, Nigeria, Journal of Sustainable Development, Vol. 3, No. 2; June 2010
5. Afaf A.J, Saaed, **inflation and economic growth in Kuwait: 1985-2005 evidence from co-integration and error correction model**, Applied Econometrics and international Development, vol.7-1, 2007
6. Zeynel Abidin OzDemir, **Dynamics of Inflation, Output Growth and Their Uncertainty in the UK: An Empirical Analysis**, the Manchester School, volume 78, issue 6, 2010
7. Fakhri Hasanov, **Relationns between Inflation and Growth in Azerbaijani Economy: Is there any threshold effect?** Asian Journal of of Business and Management Sciences. Vol 1. N0 1(01-11
8. Mhammad Ayyoub, Imran Sharif, Fatima Farrooq, **Does Inflation Affect Economic Growth the case of Pakistan**, Pakistan Journal of Social Sciences, Vol 31, N01 (june 2011)
9. Sweidan, Osama P, **Does Inflation Harm Economic Growth in Jordan? An Econometric Analysis for the Period 1970-2000**, International Journal of Applied Ecanometrics and Quantitative Studies, vol 1.1-2(2004),
10. Joseph Magnus Frimpony and Eric Fosuoteng Abayie, **When is Inflation Harmful? Estimating the Threshold Effect for Ghana**, American Journal of Economics and Buisness administration 2(3), 2010

11. Jean – Paul Tsasa V. Kimbambu, **DERIVATION DU Modèle BASIQUE de BARRO Approche par l’optimisation dynamique non stochastique**, Laboratoire d’Analyse – Recherche en Economie Quantitative, Vol. 1 – Num. 005, Mars 2012
12. kanchan data, chandan kumar, **Relationship between Inflation and Economic Growth in Malaysia -An econometric review**, International conference on economics and Finance research IPEDR vol .4, 2011
13. Lupu, D.V., **The Correlation Between Inflation and Economic Growth in Romania**, Lucrari Stintifice vol 5, Seria Zootenhie
14. Atish Ghosh and Steven Phillips, **Inflation May Be Harmful to your Growth**, IMF Staff Papers. Vol 45. No 4. 1998
15. Jean – Paul Tsasa V. Kimbambu, **DERIVATION DU Modèle BASIQUE de BARRO Approche par l’optimisation dynamique non stochastique**, Laboratoire d’Analyse – Recherche en Economie Quantitative, Vol. 1 – Num. 005, Mars 2012

Etudes, Rapport ET colloques:

- 1 Samir Ghazouani, **Threshold Effect of Inflation on Growth: Evidence from Mena Region**, Working Paper 715, Economic Research Forum, 2012
- 2 Abis getachew Makuria, **the relationship between inflation and economic growth in Ethiopia**, university of South Africa, November 2013
- 3 Khayroollo Sattarov, **Inflation and Economic Growth Analyzing the Threshold Level of Inflation -Case Study of Finland**, 1980-2010, Spring 2011
- 4 Stanley fisher, **inflation and growth**, working paper no.1235, national bureau of economic research 1050 Massachusetts avenue Cambridge, ma 02138 november 1983
- 5 Robert J. Barro, **Ination and Economic Growth**, Department of Economics Littauer Center 120 Harvard University Cambridge, MA 02138 and NBER, ANNALS OF ECONOMICS AND FINANCE 14-1, 121-144 (2013)
- 6 Atish Ghosh and Steven Phillips, **Inflation May Be Harmful to your Growth**, IMF Staff Papers. Vol 45. No 4. 1998
- 7 Ahmed and Mortaza, **inflation and economic growth in Bangladesh: 1981-2005**, working paper series: WP 0604, research economist, policy analysis unit research department Bangladesh bank, December 2005
- 8 Bittencourt, **Influation and Economic Growtrh in Latin America: Some Panel Time Series Evidence**, University of Pretorio, Department of Economic Working Paper Series. 2010-2012

- 9 Aisha Ismail et al, **the role of exports, inflation and investment on economic growth in pakistan(1980-2009)**, department of management sciences, COMSATS institute of information technology Abbottabad, Pakistan, 2010
- 10 Prasanna Vsalian, Goga Kunar, **Inflation and Economic Growth in India An Empirical Analysis from 1976-2007**, 2008
- 11 Michael Bruno, William Easterly, **Policy Research Working Paper**, the World Bank (1995), FMI 2004
- 12 Kamiar Mohaddes, Mehdi Raissi, **“Does inflation slow long-run Growth in India?”** ,IMF working paper, WP/14/222? Decembre 20
- 13 Jing xiao, **the Relationship between Inflation and Economic Growth of China: Empirical Study from 1978-2007**, Lund University, School of Economics and Management, August 2009
- 14 Henryk gurgual and Lu Kaszlach, **The Nexus between Inflation Rate and Economic Growth of Polish** ,Provinces after EU Accession
- 15 Mohsins. Khan and Abdelhak, S. Sen hadji, **the threshold Effect in the Relationship between Inflation and Growth**, IMF Woking Paper, June 2000
- 16 Munir, Q. et al, **Inflation and Economic Growth in Malysia: A Threshold Progression Approach**, Asean Economic Bulletin, 26 (2), 2009
- 17 Khayroolo Sattor, **Inflation and Economic Growth Analyzing the Threshold Level of Inflation Case Study of Finland 1980-2010**, University “ UME”,2011
- 18 Kremer et al, **Inflation and Growth: New Evidence from a dynamic Panel Threshold Analysis**, SFB 649 discussion paper 2009-036, 2011
- 19 Robert Pollin, Andong Zhu, **inflation and economic growth: A cross-country Non-linear Analysis**, political economy research institute, working paper series number 109, October 2005
- 20 Nasir Iqbal and Saima Nawaz, **Investment, Inflation and Economic Growth Nexus, the Pakistan**; development review; partII (winter 2009)
- 21 Josef T.Yap, **inflation and economic growth in philippine**, institute for development studies, dixussion paper series no.96-11, 1996
- 22 Bent Hansen: **A Study in the Theory of Inflation**; George Allen & Unwin, London, 1951.
- 23 O.N.S, l’Algérie en quelques chiffres résultats : 2000, N 31, edition 2001,
- 24 O.N.S, l’Algérie en quelques chiffres résultats : 2005, N 36, edition 2006,
- 25 O.N.S, l’Algérie en quelques chiffres résultats :2006-2008, N 39, edition 2009
- 26 O.N.S, l’Algérie en quelques chiffres résultats :2009-2011, N42, edition 2012

- 27 O.N.S. l'Algérie en quelques chiffres résultats: 2011-2013, N 44, edition 2014
- 28 Algeria statistical appendix, IMF country report No 98/87, september 1998
- 29 Algeria statistical appendix, IMF country report No 01/163, september 2001
- 30 Algeria statistical appendix, IMF country report No 07/95, march 2007
- 31 Algeria statistical appendix, IMF country report, No 11/40, february 2011 .
- 32 O.N.S collections statistique N 178 , indice des prix a la consommation, Alger, mai 2013

المواقع الإلكترونية:

1. عدنان مصطفى حسين السنجاري، المختصر المفيد عن السلاسل الزمنية، 10 جوان، 2011:
2. https://www.moswrat.com/books_download_5012.html
2. الموقع: www.sesrtcic.org
3. Murat yildizoglu, **croissance économique**, Université Montesquieu Bordeaux IV – France.
- www.etudier.com/sujets/croissance-economique...et-murat-yildizoglu/0/.25-05-2015
4. البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، تطور نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الإقتصاديين المغاربة
- www.univ-chlef.dz/uahbc/seminaires_2008/com.../com_8.pdf
5. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث:
- qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/اقتصادية-تنمية.pdf
6. محمود القيه، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك- دليل المستخدم، كانون الأول/ديسمبر، 2009
- css.escwa.org.lb/sd/1153/user_manual_Ar.pdf
7. بيانات البنك الدولي: data.albankadwali.org
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2016&locations=DZ&start=1990&view=chart>
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.DAB.TOTL.CN?end=2016&locations=DZ&start=1990&view=chart>

9. **Hélène Hamisultane, "Économétrie des série temporelle"**

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/cel-01261174/document>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01):

أستقرارية السلسلة inf

عند المستوى:

بوجود الإتجاه العام والثابت

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.749720	0.6994
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/03/18 Time: 05:42
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.255367	0.145947	-1.749720	0.0935
C	4.575428	3.800107	1.204026	0.2408
@TREND("1990")	-0.189218	0.189935	-0.996220	0.3295
R-squared	0.120425	Mean dependent var		-0.396154
Adjusted R-squared	0.043940	S.D. dependent var		5.366518
S.E. of regression	5.247291	Akaike info criterion		6.261468
Sum squared resid	633.2834	Schwarz criterion		6.406633
Log likelihood	-78.39908	Hannan-Quinn criter.		6.303270
F-statistic	1.574497	Durbin-Watson stat		1.624456
Prob(F-statistic)	0.228632			

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.468747	0.5331
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:45

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.154830	0.105417	-1.468747	0.1549
C	1.069374	1.433280	0.746103	0.4629
R-squared	0.082471	Mean dependent var		-0.396154
Adjusted R-squared	0.044241	S.D. dependent var		5.366518
S.E. of regression	5.246466	Akaike info criterion		6.226790
Sum squared resid	660.6097	Schwarz criterion		6.323567
Log likelihood	-78.94827	Hannan-Quinn criter.		6.254658
F-statistic	2.157217	Durbin-Watson stat		1.734993
Prob(F-statistic)	0.154888			

لاشيء:

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.334301	0.1640
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:46

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.100075	0.075002	-1.334301	0.1941
R-squared	0.061190	Mean dependent var		-0.396154

Adjusted R-squared	0.061190	S.D. dependent var	5.366518
S.E. of regression	5.199740	Akaike info criterion	6.172796
Sum squared resid	675.9323	Schwarz criterion	6.221185
Log likelihood	-79.24635	Hannan-Quinn criter.	6.186731
Durbin-Watson stat	1.796824		

عند الفرق الأول:

بوجود الإتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.192135	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:48

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.012444	0.194996	-5.192135	0.0000
C	-2.772990	2.283024	-1.214613	0.2374
@TREND("1990")	0.141933	0.144690	0.980946	0.3373

R-squared	0.556480	Mean dependent var	-0.303200
Adjusted R-squared	0.516160	S.D. dependent var	7.495514
S.E. of regression	5.213777	Akaike info criterion	6.252653
Sum squared resid	598.0363	Schwarz criterion	6.398918
Log likelihood	-75.15816	Hannan-Quinn criter.	6.293220
F-statistic	13.80157	Durbin-Watson stat	2.220312
Prob(F-statistic)	0.000131		

بوجود الثابت:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.165721	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/18 Time: 05:49
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.005872	0.194721	-5.165721	0.0000
C	-0.782800	1.046028	-0.748355	0.4618
R-squared	0.537081	Mean dependent var		-0.303200
Adjusted R-squared	0.516954	S.D. dependent var		7.495514
S.E. of regression	5.209497	Akaike info criterion		6.215462
Sum squared resid	624.1937	Schwarz criterion		6.312972
Log likelihood	-75.69328	Hannan-Quinn criter.		6.242507
F-statistic	26.68468	Durbin-Watson stat		2.135459
Prob(F-statistic)	0.000031			

لاشيء:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.167085	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/18 Time: 05:47
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.992939	0.192166	-5.167085	0.0000
R-squared	0.525809	Mean dependent var		-0.303200
Adjusted R-squared	0.525809	S.D. dependent var		7.495514
S.E. of regression	5.161526	Akaike info criterion		6.159520
Sum squared resid	639.3924	Schwarz criterion		6.208275
Log likelihood	-75.99400	Hannan-Quinn criter.		6.173042
Durbin-Watson stat	2.106190			

الملحق رقم (02):

السلسلة gdp:

عند المستوى:

بوجود الاتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.290787	0.0900
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:51

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.644779	0.195935	-3.290787	0.0032
C	0.992480	0.759522	1.306715	0.2042
@TREND("1990")	0.065500	0.052894	1.238341	0.2281
R-squared	0.321762	Mean dependent var		0.096154
Adjusted R-squared	0.262784	S.D. dependent var		2.099234
S.E. of regression	1.802429	Akaike info criterion		4.124315
Sum squared resid	74.72127	Schwarz criterion		4.269480
Log likelihood	-50.61609	Hannan-Quinn criter.		4.166117
F-statistic	5.455689	Durbin-Watson stat		1.975101
Prob(F-statistic)	0.011505			

بوجود الثابت:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.028855	0.0453
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:52

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.534650	0.176519	-3.028855	0.0058
C	1.572611	0.604442	2.601756	0.0156
R-squared	0.276541	Mean dependent var		0.096154
Adjusted R-squared	0.246397	S.D. dependent var		2.099234
S.E. of regression	1.822352	Akaike info criterion		4.111936
Sum squared resid	79.70319	Schwarz criterion		4.208713
Log likelihood	-51.45517	Hannan-Quinn criter.		4.139804
F-statistic	9.173965	Durbin-Watson stat		2.088394
Prob(F-statistic)	0.005794			

لاشيء:

Null Hypothesis: GDP has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.418712	0.1417
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:53

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.164272	0.115790	-1.418712	0.1683
R-squared	0.072492	Mean dependent var		0.096154
Adjusted R-squared	0.072492	S.D. dependent var		2.099234
S.E. of regression	2.021715	Akaike info criterion		4.283471
Sum squared resid	102.1833	Schwarz criterion		4.331860
Log likelihood	-54.68513	Hannan-Quinn criter.		4.297405
Durbin-Watson stat	2.430593			

عند الفرق الأول:

بوجود الإتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.083900	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:53

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.363124	0.192426	-7.083900	0.0000
C	0.780287	0.882002	0.884677	0.3859
@TREND("1990")	-0.039869	0.055952	-0.712553	0.4836
R-squared	0.696118	Mean dependent var		0.064000
Adjusted R-squared	0.668493	S.D. dependent var		3.501652
S.E. of regression	2.016135	Akaike info criterion		4.352408
Sum squared resid	89.42562	Schwarz criterion		4.498674
Log likelihood	-51.40511	Hannan-Quinn criter.		4.392976
F-statistic	25.19828	Durbin-Watson stat		2.129449
Prob(F-statistic)	0.000002			

بوجود الثابت:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.140025	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GDP,2)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 05:54

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.358300	0.190237	-7.140025	0.0000
C	0.221563	0.399499	0.554602	0.5845
R-squared	0.689105	Mean dependent var		0.064000
Adjusted R-squared	0.675588	S.D. dependent var		3.501652
S.E. of regression	1.994443	Akaike info criterion		4.295225
Sum squared resid	91.48944	Schwarz criterion		4.392735
Log likelihood	-51.69031	Hannan-Quinn criter.		4.322270
F-statistic	50.97995	Durbin-Watson stat		2.089237
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.225250	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(GDP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/18 Time: 05:55
 Sample (adjusted): 1992 2016
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.352472	0.187187	-7.225250	0.0000
R-squared	0.684947	Mean dependent var		0.064000
Adjusted R-squared	0.684947	S.D. dependent var		3.501652
S.E. of regression	1.965462	Akaike info criterion		4.228509
Sum squared resid	92.71295	Schwarz criterion		4.277264
Log likelihood	-51.85637	Hannan-Quinn criter.		4.242032
Durbin-Watson stat	2.068871			

الملحق رقم (03):

سلسلة البراقي e1

بوجود الإتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.518534	0.0070
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E1)
Method: Least Squares
Date: 05/03/18 Time: 06:17
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E1(-1)	-0.934617	0.206841	-4.518534	0.0002
C	-0.127823	0.730570	-0.174964	0.8626
@TREND("1990")	0.012844	0.047356	0.271218	0.7886
R-squared	0.470704	Mean dependent var		0.052517
Adjusted R-squared	0.424678	S.D. dependent var		2.375096
S.E. of regression	1.801510	Akaike info criterion		4.123294
Sum squared resid	74.64505	Schwarz criterion		4.268459
Log likelihood	-50.60282	Hannan-Quinn criter.		4.165096
F-statistic	10.22696	Durbin-Watson stat		1.976818
Prob(F-statistic)	0.000665			

بوجود الثابت:

Null Hypothesis: E1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.604201	0.0012
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E1)
Method: Least Squares
Date: 05/03/18 Time: 06:19
Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E1(-1)	-0.928881	0.201746	-4.604201	0.0001
C	0.045609	0.346422	0.131657	0.8964
R-squared	0.469011	Mean dependent var		0.052517
Adjusted R-squared	0.446886	S.D. dependent var		2.375096
S.E. of regression	1.766397	Akaike info criterion		4.049564
Sum squared resid	74.88378	Schwarz criterion		4.146341
Log likelihood	-50.64433	Hannan-Quinn criter.		4.077432
F-statistic	21.19867	Durbin-Watson stat		1.980772
Prob(F-statistic)	0.000114			

لاشيء:

Null Hypothesis: E1 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.698073	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(E1)

Method: Least Squares

Date: 05/03/18 Time: 06:20

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E1(-1)	-0.928996	0.197740	-4.698073	0.0001
R-squared	0.468627	Mean dependent var		0.052517
Adjusted R-squared	0.468627	S.D. dependent var		2.375096
S.E. of regression	1.731333	Akaike info criterion		3.973363
Sum squared resid	74.93787	Schwarz criterion		4.021751
Log likelihood	-50.65372	Hannan-Quinn criter.		3.987297
Durbin-Watson stat	1.979150			

سلسلة البواقي e2

بوجود الإتجاه العام والثابت:

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.751462	0.0364
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E2)
Method: Least Squares
Date: 05/03/18 Time: 06:22
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E2(-1)	-0.762168	0.203166	-3.751462	0.0010
C	5.845545	3.352007	1.743894	0.0945
@TREND("1990")	-0.440572	0.224234	-1.964784	0.0616
R-squared	0.379627	Mean dependent var		-0.149758
Adjusted R-squared	0.325681	S.D. dependent var		8.849973
S.E. of regression	7.267325	Akaike info criterion		6.912820
Sum squared resid	1214.722	Schwarz criterion		7.057985
Log likelihood	-86.86667	Hannan-Quinn criter.		6.954623
F-statistic	7.037229	Durbin-Watson stat		1.913047
Prob(F-statistic)	0.004126			

بوجود الثابت:

Null Hypothesis: E2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.020990	0.0460
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E2)
Method: Least Squares
Date: 05/03/18 Time: 06:23
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

E2(-1)	-0.550268	0.182148	-3.020990	0.0059
C	-0.115406	1.507824	-0.076538	0.9396
R-squared	0.275502	Mean dependent var		-0.149758
Adjusted R-squared	0.245314	S.D. dependent var		8.849973
S.E. of regression	7.688206	Akaike info criterion		6.991055
Sum squared resid	1418.604	Schwarz criterion		7.087832
Log likelihood	-88.88372	Hannan-Quinn criter.		7.018924
F-statistic	9.126378	Durbin-Watson stat		2.011080
Prob(F-statistic)	0.005904			

لاشيء:

Null Hypothesis: E2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.083585	0.0034
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(E2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/03/18 Time: 06:23
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E2(-1)	-0.550373	0.178485	-3.083585	0.0049
R-squared	0.275325	Mean dependent var		-0.149758
Adjusted R-squared	0.275325	S.D. dependent var		8.849973
S.E. of regression	7.533792	Akaike info criterion		6.914376
Sum squared resid	1418.950	Schwarz criterion		6.962765
Log likelihood	-88.88689	Hannan-Quinn criter.		6.928310
Durbin-Watson stat	2.010374			

الملحق رقم (04):
نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 05/02/18 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.083236	0.347324	0.239649	0.8127
DINF	-0.018586	0.086256	-0.215477	0.8313
E1(-1)	-0.746897	0.264343	-2.825482	0.0096
R-squared	0.352033	Mean dependent var		0.096154
Adjusted R-squared	0.295688	S.D. dependent var		2.099234
S.E. of regression	1.761747	Akaike info criterion		4.078655
Sum squared resid	71.38627	Schwarz criterion		4.223820
Log likelihood	-50.02252	Hannan-Quinn criter.		4.120458
F-statistic	7.232286	Durbin-Watson stat		1.967905
Prob(F-statistic)	0.003658			

نتائج إختبار صلاحية النموذج:

إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

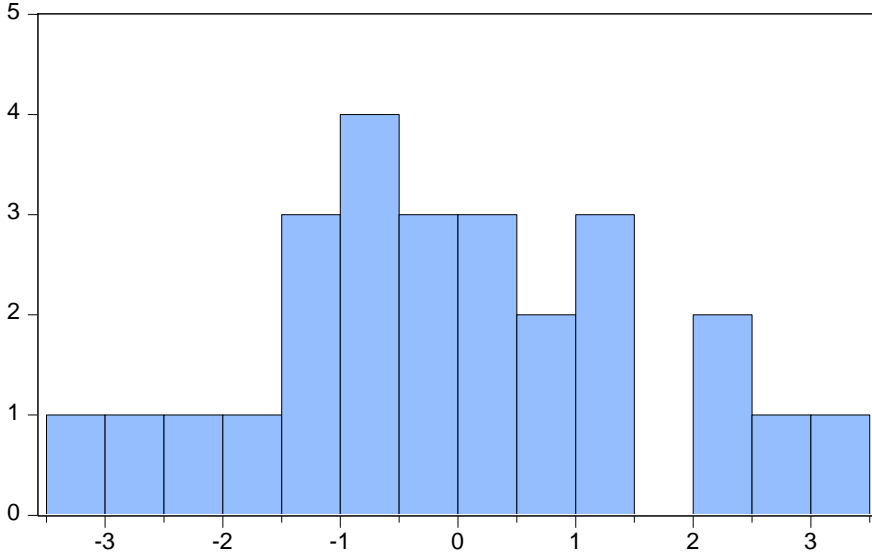
F-statistic	0.540102	Prob. F(2,21)	0.5906
Obs*R-squared	1.271967	Prob. Chi-Square(2)	0.5294

إختبار عدم إختلاف التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.444473	Prob. F(1,23)	0.5116
Obs*R-squared	0.473963	Prob. Chi-Square(1)	0.4912

إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا:



Series: Residuals	
Sample 1991 2016	
Observations 26	
Mean	-1.13e-16
Median	-0.182140
Maximum	3.498413
Minimum	-3.185868
Std. Dev.	1.689808
Skewness	0.241383
Kurtosis	2.557734
Jarque-Bera	0.464383
Probability	0.792794

بيانات الدراسة التطبيقية:
معدل التضخم:

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5.7	18.7	29.8	29.00	20.5	31.7	25.9	16.7	معدل
								التضخم%
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
1.4	4.00	4.3	1.4	4.2	0.3	2.6	5.00	معدل
								التضخم%
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
3.3	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	معدل
								التضخم%
					2016	2015	2014	السنوات
					6.40	4.78	2.92	معدل
								التضخم%

المصدر: بيانات البنك الدولي وإحصائيات بنك الجزائر

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.8	1.2-	1.6	2.2-	0.9-
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8
السنوات	2015	2016			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.7	3.3			

المصدر: بيانات البنك الدولي وإحصائيات بنك الجزائر